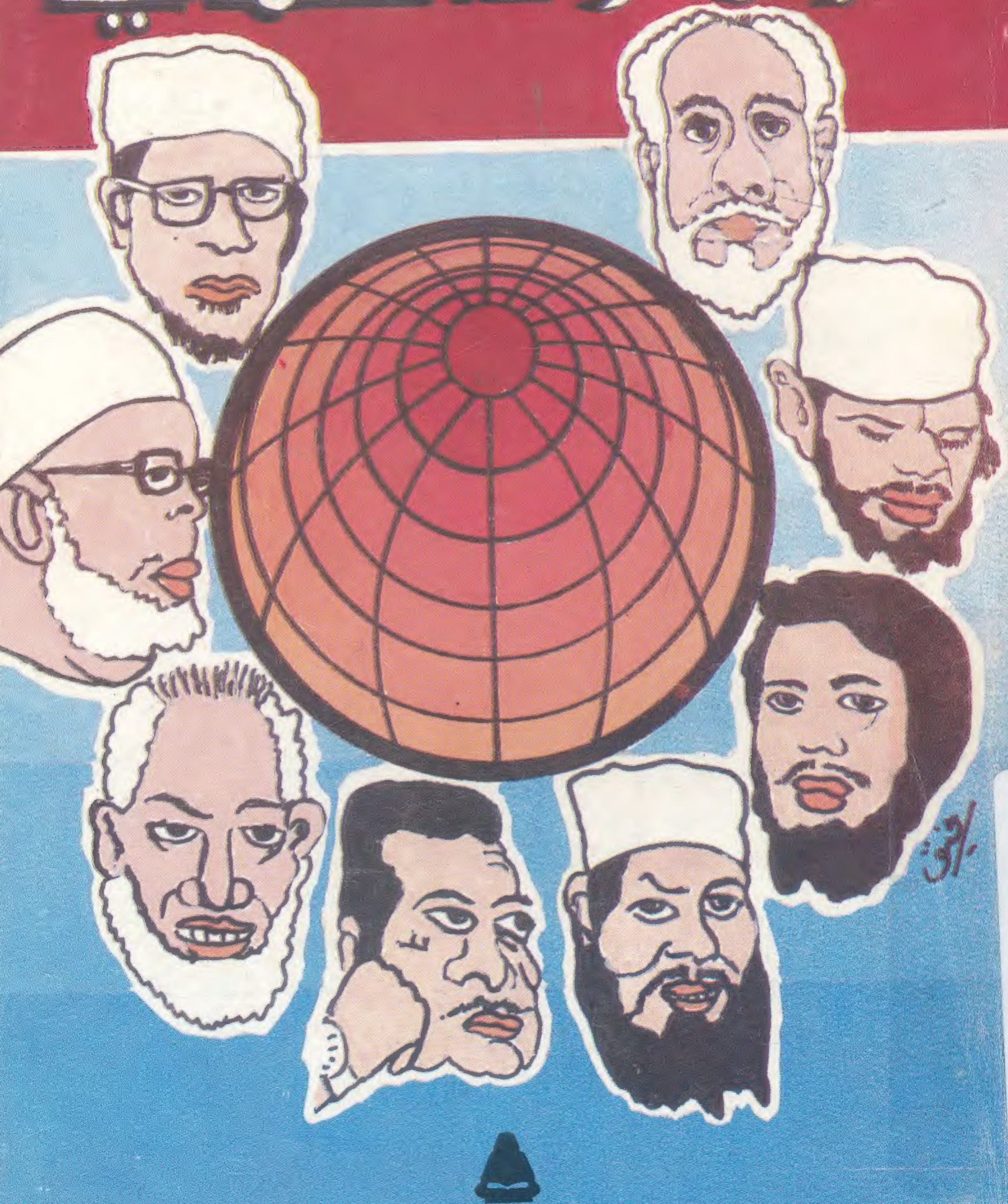


د. فرج فودة

حوار حول العلمانية



حوار حول العلمانية

د. فريج فوده



المنشأة للنشر والتوزيع

١٩٩٢

– العالم كله ضدك يا اثناسيوس
– وأنا ضد العالم ..

مقدمة

هذا كتاب اعتز به كثيرا ، لأنه ينقل الى القارىء ملامح معارك فكرية استمرت عامين ، ربما تفسر للقارىء كثيرا من القضايا ، لكنها تفسر لي شخصيا سر التعبيرات البيضضاء التي تسلمت الى الرأس ، والصلابة التي تمثلت فى المواقف ، والوضوح الذى تخلل الفكر ، وهى أيضا ظاهرة ايجابية فى مناخنا الفكرى العام ، لأنها تعيد الى الأذهان ذكرى المعارك الفكرية فى العشرينات والثلاثينات والأربعينات بعد أن تخيل الكثيرون وأنا منهم أنها بعض ملامح الزمن النسيء الذى لا يعود ، ولعل الصلة الواضحة بين هذا الكتاب وكتبى الثلاثة السابقة (الوفد والمستقبل) ، (قيل السقوط) ، (الحقيقة الغائبة) ، تتمثل فى أنها جميعا كتب « مزعجة » ، تثير الكثيرين ، وتقيم الدنيا ولا تقعد لها ، وتلجئنى أخيانا الى لعن اليوم الذى أمسيكبت فيه القلم ، لولا أنه الواجب ، والصندوق مع النفس ، واليقين فى المستقبل ، ولعل أصحار القارىء بأن هذا الكتاب هو الأخير لدى ، ليس فقط لكونه الأخير ، بل لكونه خضيلة اجتهاد وجهاد وعناد ، أما الاجتهاد فالحكم عليه متروك للقراء ، وأما الجهاد فلائى أغلب ما نشر فيه من مقالات كان استجابة لاندازات قانونية ، يعلم من تلقاها أننى على استعداد لأكمال الشوط مهما كلفتنى من جهد ومال ، ومن المناسب أن أصارح القارىء بأننى ترفعت فى بعض الأحوال عن اللجوء لهذا الأسلوب رغم حقى الواضح فيه ، وذلك

حين تبين أن لا يوجد (تحت القبة شيخ) ، وهو ما سيذكره القارىء فى حوارى مع البعض ، ومن أمثلة ذلك حوارى مع الأستاذ فهمى هويدى الذى تطوع الأهرام بإرسال المقالات الثلاث إليه فأودعها درج مكتبه ، وحجبها عن النشر ، ولو كنت مكانه لفعلت ما فعل ، على الأقل تنفيذاً لأمر الله بالستر . . .

ولا يبقى بعد الاجتهاد والجهاد الا العناد ، وأمره واضح فى اصرارى على الكتابة رغم رفض النشر لكثير من المقالات ، وللقارىء أن يتعجب من سبب عدم النشر ، وله أن يفسر ذلك بمشاعر (التخوف) ، وحسابات (الأمن) ، ودواعى (الجبنانية) ، فى الصحف القومية ، وبالتقليد السائد فى غيرها والمتمثل فى الحكمة السائدة (دج مخالفاً فى رأى يضرب رأسه فى اقصد رأيه - فى الحائط) ، ولو اقتصر الأمر على منع النشر سواء للرأى أو للرد لكان ذلك علينا وما استحق التعليق ، لكنه تجاوز إلى معارك صغيرة فلم اشغل بها القارىء فى الكتاب لأنها ليست (معارك فكرية) بل (معارك شخصية) استخدمت فيها أحد الأساليب وعلى رأسها أسلوب التشهير ، ولم يتخرج الطرف الآخر فيها من استخدام أقدر بالأسلحة وهو الكذب ، ومن أمثلة ذلك ما نشرته جريدة الوفد ثم جريدة الأحرار عن كونى غير حاصل على شهادة الدكتوراه ، (ولا حتى من جامعة بنح بنح على حد قول جريدة الوفد) ، بينما صباغت جريدة الأحرار فى شكل (فزورة) تحت عنوان (من هو) ، من نوع فزورة (مصنوع من الأخشاب) وآخر حرف فيه باء ، والحرف الأوسط الف ، وأول حرف فيه باء ، واسمه باب ، يبقى (؟) ، والتقطعت جريدة (الشعب) الكرة ، قد كرت اسمى بـ (خاف كده من غير الدال) على حد ما جاء فى الخبر ، لأننى فى تقديمها نصاب أدعى لقباً لم أحصل على شهادته ، وتكرر ذلك من الجريدة فى أسابيع متتالية مع نشر صورتى ، ووجدت نفسى فى موضع شعيب وعصيب ، فانا ان رددت على جريدة الشعب بإرسال

صورة الشهادة ، أكون قد رفعت من شأنها وأعطيها من الاهتمام ما لا يستحق ، ثم منذ متى كان مطلوباً من حامل اللقب أن يحمل الشهادة على ظهره مثبتاً أحقيته باللقب للناس ، ثم ما علاقة مواجهتي للتطرف والإرهاب الديني السياسي بالحضور على دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد الزراعي ، ولم أجهد في نهاية الأمر مفراً من أن أرد على ذلك في حديث نشر في آخر ساعة ، نشرت فيه صورة شهادة الدكتوراه ، مع حمد الله على أنها من جامعة عين شمس (المصرية) حتى لا أتهم بشراؤها من الخارج ، ومع ذكر أسماء المشرفين على الرسالة والمناقشين لها وجميعهم على قيد الحياة ، وللقارىء أن يشاهد معنى عن وصف مناسب لهذا النوع من المعارف : أكثر من كونها ضريبة يدفعها الشرفاء وثماناً يؤديه المخلصون لله والوطن عن طيب خاطر ، ودليلاً على ما وصل إليه المناخ الفكري من تخلف وقصور ، وشبهة بهذا ما نشرته الجريدة الأخيرة على مدى أسابيع متتالية من أخبار مختلفه عن تعاون (علمي ومادي وثيق) مع إسرائيل ، دون أن يقدموا بينة أو دليلاً على ما يدعون لكونه ببساطة - غير صحيح - لكنها الديماغوجية التي تسود مناخنا الثقافي ، والتي تتفق تماماً مع التطرف ، والتخلف ، وهما مترادفان ، ومحاولة استدراج البسطاء بعيداً عن المعركة الأساسية ، عن احساس بالعجز عن المواجهة ، والفشل في الرد ، والقصور في التصدي ، وهي في النهاية ، وأمثالها من الترهات ، غثاء لا نفع فيه ، وتطاول لا ردى عليه ، وتدنى لا تستدرج اليه ، وما دمنا نتحدث عن التدنى فلا بأس من أن أعرض على القارىء نموذجاً له سوف يجد في الكتاب رداً عليه ، وهو ما عرضه الشيخ صلاح أبو اسماغيل في صفحات كاملة ، في أعداد متتالية من جريدة الأحرار ، نحن نخيل - والخيال حق لأصحابه - اننى أدعو في كتابي (قبل السقوط) لإباحة الزنا ، فطلب منى أن (آتى له بزوجتى واهلى ، فإذا فعلت فلا كرامة لي ، وإذا لم أفعل - فأنا أنانى) ، وبالله عليك أيها

القارىء بماذا يسمى ذلك ، وبالله عليك أيضا ماذا تفعل لو كنت
ميكاني ، ولا تسألنى عن سبب عرض ما سبق عليك ، فجزء من
واجبى وأما أقدم لك هذا الكتاب ، أن أوضح لك المناخ الذى صدر
فيه ، والخلفية وراء ما حفل به من معارك ، ولعلك تفرع حين أذكر
لك أن ما سبق كان أهون ما فى الأمر ، وأن ما خفى كان أسوأ
وأمر ، لكنى أطمئنك أن كنت مؤيدا بأن منلى لا ينشئ ، وأؤكد لك أن
كنت معارضا أن منلى لا ينجنى ، وأن ذلك كله لم يزدنى إلا اصرارا
وصلابة ، وعشقا لوطنى .

لا بأس من اعتذار عن خطأ وقعت فيه ، وتردد فى بعض
المقالات ، وقد نهنى إليه الأستاذ الكبير مصطفى مري ، حين رددت
على هجوم البعض على بأننى أخاف نص مادة فى الدستور تنص
على أن (الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسى للقوانين) ، مرددا
نقش المقولة ومفسرا إياها أو مهونا من تأثيرها ، بينما حقيقة الأمر
أن النص الدستورى لم يذكر (الشريعة الإسلامية) ، بل ذكر
(مبادئ الشريعة الإسلامية) ، والفرق بينهما واسع وشاسع ، بل
أن النص بهذا الشكل لا يعنى شيئا يذكر ، ولا يترتب عليه نتائج
ذات تأثير ، ولا يبرر الاستناد عليه فى الدعوة لتغيير القوانين
الحالية ، لأنها جميعا لا تخالف (المبادئ) ، التى لا يغير من جوهر
الأمر كثيرا أو قليلا أن تكون مصدرا رئيسيا ، أو المصدر الرئيسى ،
أو حتى المصدر الوحيد كما ينادى البعض ويتشدد عن مزايده ربما ،
أو عن عاطفة دينية مشبوبة غالبا ، أو عن جهل بالقانون أو بالشريعة
أو بهما معا ، ولأنهما نشر - قد نشر وأصبح من حق القراء على أن
أنقاه كما هو دون تغيير ، فانه يكفىنى الإشارة الى ذلك فى المقدمة
مع الاعتذار .

وأخيرا . . .

هى غمة يستزاج .

- وهو مأزق تاريخي سوف نعبره باذن الله ••
- وهي ردة حضارية سوف نتجاوزها دون شك ••
- وهو اختبار لشجاعة الشرفاء وانتهازية الجبناء ••
- وهو قدر البعض أن يتحدى الجميع •• من أجل الجميع ••
- وهكذا كان ••
- وهكذا – في تقديري – ما يجب أن يكون ••

مصر الجديدة – ١٤ ديسمبر ١٩٨٦

الباب الأول

الرّدة الحضارية

الفصل الأول

حوار حول العلمانية

عندما رشح أستاذ الجيل أحمد لطفى السيد نفسه لعضوية البرلمان ، تفتق ذهن منافسه عن خيلة طريفة ، فقد أخذ يجوب القرى والكفور معلنا أن أحمد لطفى السيد - والعاذ بالله - دينوقراطى .

ولأن الجهل بهذه المصطلحات كان سائدا ، فقد أخذ المستمعون يرددون وراء عبارات من نوع - أعوذ بالله ، أستغفر الله - بينما أنبرى أنصار لطفى السيد لانكار الأمر ، مؤكدين أنه من أسرة مؤمنة لم يعرف عنها خروج على العقيدة أو انحراف عن الملة .

وكان موقف المدافعين عن لطفى السيد عصيبا وضعيفا أمام عبارات المنافس الحاسمة : لقد سمعته بأذنى يردد ذلك ، وأقسم بالله أننى لو سمعت هذا من غيره عنه لأنكرته ، ولها أنذا أعرض الأمر عليكم ، فإن كنتم تريدون ترك الاسلام واعتناق الديموقراطية فانتخبوه ، هذا شأنكم وقد أبلغت ، اللهم فاشهد .

حدث هذا قبل أيام من عقد أحمد لطفى السيد لمؤتمر شعبى فى الدائرة ، ولغيابه فى القاهرة ، فإن شيئا من حديث المنافس لم يصل إليه ، وفى اليوم الموعود ، احتشدت الجبوع ، واختصر أحمد لطفى السيد حديثه معلنا ترجيحه بتلقى الأسئلة ، التى دارت جميعها حول مضمون واحد هو : هل صحيح ما يشاع عن أنك ديموقراطى .

وبهدوء العلماء ، ووقار الأساتذة ، رد أحمد لطفى السيد :
نعم ، أنا ديموقراطى ، وسأظل مؤمنا بالديموقراطية حتى النهاية .
وبقية القصة معروفة ، وضحايا القصة معروفون ، بل ان
شئت الدقة معروفان ، فقد كانا بالتحديد : السراىق الذى احترق ،
وتأمين الترشيح الذى لم يسترد .

حدث هذا فى العشرينيات من هذا القرن ، وأصبح نادرة من
نوادى الحياة السياسية فى مصر ، خاصة بعد أن أصبحت
الديموقراطية مطلباً شعبياً ، ودخل أحمد لطفى السيد تاريخ
السياسة المصرية من باب الديموقراطية الواسع ، بينما أهمل التاريخ
رأيتهم منافعهم تلك ذكره ، وإن أدخله أيضاً فى باب من أبوابه هو باب
النزاهة السياسية .

شبهة بهذا ما يدور اليوم من حوار حول العلمانية ، وما يطلقه
أنصار التيار السياسى الدينى حولها من أوصاف وصفات ، فهي
تنتهك العباد باله - نبت شيطاني وافد ، ومفهوم الحاذى دحيل ،
وتأثير مقصود من الأمبريالية أو الصهيونية أو كليهما معا - وكفر
بضمي - عند المعتدلين ، وضريح عند غيرهم ، بل قل هي افساد
فى الأرض عند الطرف الأول وردة لا شبهة فيها عند الطرف الثانى ،
لا علاج لها الا بالقتل بعد الاستتابة ، أو فى أقل القليل بالمقطع
من خلاف أو الصلب ، وفى المقابل تراجع الساسة عن اعلان اللفظ
أو التمسك به ، وفضل أنصار العلمانية ، أو من توقع الجميع أن
يكونوا أنصارا لها أن يمسكوا العصا من المنتصف ، بعد أن جعلوا
أعدائهم طرقيها علمائيا ورفضوه ، ووصفوا الطرف الآخر بالديموقراطية
(أى حكم رجال الدين) ورفضوه ، وفضلوا أن يقفوا بين يني ،
أما كنه هذا البني بين ، فهو شيء غامض ، تماما مثل شربة (الخاج
محمود) ، التى يعلن عنها تخلقوا الضخمة فى الأرياف ، مؤكدين
بالإيمان الموثقة أنها مزيلة للذود ، مانعة للأمراض ، موزدة للخبثود ،

وايضا اودت دليلا على مدى تراخي المناخ الفكري في مصر با قدونك
 تحزب الوفد الجديد ، ولك ان تقارن بين ما اعلنه مصطفى النحاس
 من وقضه للدولة الدينية او العسكرية ودعوته للدولة العلمانية وهو
 اعلان ثابت بشهادة مكتوبة لا يمكن انكارها ، لانها اتت من صكوت
 حاتم تحزب الوفد الجديد ، وهو نفسه من عرف باسم (ابن النحاس) ،
 حيث كان مديرا لمكتبه ثم وزيرا في وزارته (١) ، وبين بيان الوفد
 الجديد الذي أصدره بعد أكثر من ثلاثين عاما حين ادلهم المناخ ،
 وحين عادت الى ذاكرة قادة صورة أحمد لطفى السيد وشرافه
 وتأمينه ، وحين اُرادوا أن يدخلوا التاريخ من باب جديد ، هو باب
 خفة الرأي ، وهي لا تختلف كثيرا عن خفة اليد ، غاية ما في الأمر ،
 أن المنتشل مختلف ، فهو صوت لدى أصحاب الرأي الخفيف ،
 وفقود لدى أصحاب الأيدي الخفيفة ..

ما علينا ، أو قل علينا أن نتخرج منارة الزمن الرديء وأن
 نحاسب أحمد لطفى السيد ، على بعد الشقة بيننا وبينه ، ونحن
 نجد أقواما يخبرون الشعب بين الإسلام والعلمانية وكأنهما طرفا
 نقبض أو كان المسلم لا يكون علمانيا ، وأن العلماني ليس مسيلا .
 موقف مشابه في رد فعله ، وسوف يكون مشابها في فعله
 بعد زمن ، فللتاريخ حركته وإيقاعه ، وحركته لا تعود القهقري
 أبدا ، وإيقاعه لا يمت للجهل بصلة ، ولا للردة الحضارية بسبب ،
 ولا لتغييب العقل بوسيلة ..

قد يرى القارىء أنني مبالغ في التشبيه ، أو متحيز في ضرب
 الأمثلة ، وعذره أننا في الثمانينات ، وبين الثمانينات والعشرينات
 أكثر من نصف قرن ، وهي فترة كفيلة بمزيد من تنوير العقل ،
 وتفتح الأذهان ، وتوسع المدارك وهذا كله صحيح لولا ، وآه من
 (لولا) هذه ..

(١) إبراهيم فرج - حسين كروم (ذكرى في السياسة)

إن الديمقراطية هي اللفظ الوحيد الذي يتفق عليه الجميع ،
ويختلف حوله الجميع أيضا ، شأنها في ذلك شأن العلمانية ، فأنت
تستطيع أن تذكر ، دون أن ينكر عليك أحد ذلك ، أن كل نظام في
العالم يدعى أنه نموذج الديمقراطية الصحيحة ، ويصل به التأكيد
أحيانا أن يضمنها اسم الدولة فالمانيا الشرقية تسمى نفسها المانيا
الديموقراطية والمانيا الغربية تطبق ما يطلق عليه اسم ديموقراطية
العالم الحر ، وليبيا تطبق ما تسميه الديمقراطية الشعبية أو
المباشرة ، وفي كل الأحوال تجد نفسك أمام مأزق لا ينجيك منه أن
تعود لدوائر المعارف أو حوادث التاريخ بقدر ما ينجيك أن تسلم
بحقيقتين ، أولاهما أن اللفظ لا بد وأن يرتبط بمفهوم أو تعريف ،
وأن من يتحدث عن الديمقراطية لا بد وأن يحدد ما يقصده بها ،
وأنه مسئول فقط عن مفهومه أو تعريفه ، وثانيهما أن لكل دولة
في العالم ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتاريخية ، التي
تفرز مفهوما للديموقراطية لا بد وأن يختلف عن مفهومها في دول
أخرى ، فالممارسة الديمقراطية والحزبية في الولايات المتحدة
الأمريكية مثلا ، تختلف جملة وتفصيلا عن نظيرتها في المملكة
المتحدة ، رغم انتماء كل من الدولتين إلى مجموعة العالم الحر . .
لهذا عن الديمقراطية ، وهو ما ينطبق جملة وتفصيلا على
العلمانية . .

فالعلمانية في فرنسا تختلف عنها في المملكة المتحدة ، فعلى
حين تنفصل الدولة عن الدين بصورة كاملة في فرنسا فإن رأس
الدولة هو نفسه رأس الكنيسة ممثلا في الملك في المملكة المتحدة ،
وهو فرق وإن كان شكليا إلا أنه فرق ، والمؤكد أن العلمانية في
مصر تختلف عنهما ، فهي تعنى في مصر الفصل بين الدين والسياسة
لكنها لا تعنى الفصل بين الدين والدولة حيث توجد مساحة
لتداخلهما ، وقد استقر ذلك وارتقى إلى مرتبة العرف ، فالدولة
ترعى المؤسسات الدينية ، وتختار قياداتها ، وتحفل بصورة رسمية
بالأعياد والمناسبات الدينية ، وتفرد للدين مساحة واسعة في

وسائلها الاعلامية وفي مؤسساتها التعليمية ، لكن ذلك كله يتم في اطار محدد ومحدود ، لا يخرج بمصر عن العلمانية ولا يدخلها في اطار الدولة الدينية .

ان أنصار العلمانية يرونها فصلا بين الدين والدولة اما بقدر شامل وكامل ، واما بقدر محدود يقصر الفصل على أمور السياسة وشئون الحكم ، وفي المقابل يرى أعداؤها أن الفصل مستحيل ، وأن الخلط فريضة دينية ، وأن الاسلام دين ودولة ، وأن من يقبل بالدين ويرفض الدولة ، انما ينكر معلوما من الدين بالضرورة ، ويقصدون بالمعلوم من الدين ، تنظيمه (في زعمهم) لأمر الحكم وشئون السياسة وهم في ادعائهم لا يقيمون الحجة ولا يفحمون ، بل هم في كل واد يهيمنون ، فهم يحيلونك الى القرآن ، فان ذكرت أنه لا ينطق بلسان، وأنه لم يتناول اسلوب اختيار الحاكم أو طبيعة نظام الحكم ببيان ، أحالوك للتسورى ، فان سألت عن كنهها في تفسيرهم ، وعن مدى التزامها للحاكم ، اختلفوا الا عليك ، وتنازعوا الا حول تكفيرك وأحالوك الى السنة ، فان ذكرت أن عهد الرسول مرتبط به ، وأنه لا يقوم حجة على اللاحقين ، فأين هو الحاكم الذى لا ينطق عن الهوى ، والذى يوحى اليه بما يفعل ، قذفوا بك الى حكم الراشدين ، فان ناقشت أو جادلت أو حللت ، هاجوا وماجوا ، وادعوا أنك دخلت المناطق المحرمة ، فان واجهتهم بالمنطق ، تمنطقوا بالغاء العقل ، وان واجهتهم بأخطاء الصحابة ، استعاذ البعض وأعلن البعض الآخر أن أخطاء المسلمين ليست حجة على الاسلام ، وهو قول مقبول ، لكن من قال أننا نتعرض للاسلام ، الاسلام فى القلب والعقل معا ، لكنا نحتج على دعوتهم للحكم بالاسلام ، وهو شيء جد مختلف ، لأن الاسلام فى رأينا دين وليس دولة (بمعنى ومبنى الدولة الحديث) ، وضمير وليس سيفا (بمعنى السيف القديم) ، وعندما يأتينا المعترض علينا بالاسلام دينا فليس لنا الا أن نخشع ، وليس علينا الا أن نخضع ، للدين وليس له ، وللعقيدة وليس

للمتحدث باسمها ، أما عندما يأتينا بدعوى الحكم بالاسلام فليس لنا حنى أن نسأله متالا ، فهو لا يتحدث من فراغ ، ونحن لا نرد عليه من فراغ ، وشاهدنا عليه هو التجربة ، وما أظن أن أكثر من ألف عام تقصر عن تقديم تجربة أو تعجز عن تبيان نموذج ..

ليس لهم اذن أن يخرجوا علينا من جديد بالدعوة للدولة الدينية ، مسبلين العينين ، مجترئين للتاريخ ، مبتسرين للوقائع ، مزورين للأحداث ، هاتفين أمام حقائق التاريخ بأنها اسرائيليات ، وأمام دعاوى المنطق بأنها بغلغل للصهيونية ، وأمام قوة الحججة برفع سيف التكفير ، ليس لهم ، ولا يعنينا ، ولا يهز من ايماننا شعرة بأنهم على خطأ أو قل على طمع ، وأننا على حق أو قل على يقين ، وما كان لنا أن نلتفت اليهم لولا ، وآه من (لولا) هذه ..

ليست شجاعة أن نقول ما نقول لكنه الواجب ، وليس اجتراء أن نذكر ما نذكر لكنه الحق ، وليس افتراء أن ننكر ما ننكر لكنه الصديق ، وحسينا أننا نرعى للوطن حقا ، ونحفظ لأجيال المستقبل أملا ، او نتحسر ونجن نرى العالم يلهث ركضا للإمام ، بينما البعض يهرب لشعاب الجبال ، ويرى الصاروخ فيتحسر على الناقة ، ولا يرى في حضارة الغرب الا شذوذا ودعارة ، ومجونا وخلاعة ، وفسقا وزنا ، وهو في تكراره لهذه الألفاظ يلفت أنظارنا الى ما يهتم به ، وما يركز عليه ، وما يشغل بآله صباحا ومساء ، وما يلهب خياله ويمتدغ حواسه ، ويملا عليه نهاره أحلام يقظة ..

عذرا اذا اشتطت العبارة ، فمأساتنا اننا متخلفون بما فيه الكفاية ، محبطون الى أقصى المدى ، متسدودون للخلف دائما حتى أنني أحسب أن الإمام لم يخلق لنا وخلق للغير ، وأن المستقبل احتكار للآخرين ، وأن الأمل عملة صعبة محظورة التداول ، وكثيرا ما أسأل نفسي لماذا ، وأحسب أنني أملك اجابة تحتمل كثيرا من الصواب ، وتتلخص في أننا نقلنا عن الغير ولم ندفع الثمن ، فلكل

شيء ثمنه ، للديموقراطية ثمنها ، وللعلمانية ثمنها ، وللحضارة
ثمنها ، ولحقوق الانسان ثمنها ، وقد دفع العالم المتحضر ثمن ذلك
كله من دماء أبنائه ، ووصل الى ما وصل اليه عابرا بحورا من دم ،
وسائرا فوق أجساد الآلاف من الضحايا ، ولهذا يعرض على ذلك
كله بالنواجذ ، ويتمسك به تمسك من حصل على الشيء بجهد
وجده ، وعرقه ودمه ، بينما تلقينا نحن كل ما سبق دون جهد ،
نقله الرواد الينا فعز علينا أن نتمسك به ، وصعب أن نذافع عنه ،
وما همنا في كثير أو قليل أن نفقد جزءا منه أو كلا ، واجزم أننا
سوف ندفع الثمن عن قريب ، الا اذا استيقظ كل صاحب ضمير
حر ، وكل مخلص لوطنه حريص على تقدمه وأعلن بأعلى صوته لا
لا للدولة الدينية ، ولا لانكار العلمانية ، ولا لخلط أوراق السياسة
والدين ، وكلها مترادفات ..

يقولون كفر ، حبا وكرامة ، فمن هم حتى يحكموا بالتكفير ،
وحتى يخرجوا قوما من دين آمنوا به ، وأخلصوا له في سرائرهم ،
ولم يروا فيه الا حبا وتسامحا ، وأنكروا أن يروه سيوفا مشهورة ،
وأكفانا منشورة ، وقبوراً محفورا ..

لهم عقول ولنا عقول ، ولهم ماضى يهربون اليه ونهرب نحن
منه ، ولهم مستقبل يهربون منه ، ونسعى نحن اليه ، وليس بيننا
وبينهم الا وطن نحلم به متماسكا ويحلمون به ممزقا بل ينكرون حتى
وجوده ، وما كان لهم أن ينكروا لولا ، وآه من (لولا) هذه ..
آه من (لولا) هذه .. لأنها تفتح علينا بابا من أبواب الهم يصعب
اغلاقه ، ويسهل الاندهاش أمامه للوهلة الأولى ، حين نردف خلف
لفظ (لولا) ، هزيمة الخامس من يونية عام ١٩٦٧ ، ولا عجب
ولا اندهاش ولا اقحام في ذكر هذه الواقعة أو الفجينة أو المأساة ،
فهي ليست منبئة الصلة بالموضوع ، بل هي صلبه ولحمته وسنده ،
فهي لم تكن أبدا هزيمة لجيش ، ولا لنظام ، ولا لشعب ، بل كانت

هزيمة لأمل عظيم ، فى اقتحام معترك التقدم ، وتحطيمها لقيادة وثق
بها الشعب كل الوثوق ، وتنازل لها طائعا عن كثير من الحقوق ،
بقاء حلم بالحضارة ، ووعده بقاء مع القدر ، وتحد للشرق والغرب
معا ، وعناق بالأحضان للمصانع والمزارع والأوبرا والذرة والفضاء ،
ولأن وجدان الشعب لا ينسى ولا يتأسى ، ولأن مرارة الهزائم العظمى
لا تختزل ولا تمحى ، فقد احتاج الأمر الى عقد كامل حتى يتمثل
الشعب الهزيمة ، وحتى يستوعب أبعادها وحتى يفرزها آخر الأمر
فيما نراه من تعامل مع الحضارة بأحاساس المنهزم ، ومع التقدم
بمشاعر المتخلف ، ومع العلم بقدرة العاجز ، ومع الفضاء بمنطق
القاهر والظافر ، ومع الأوبرا بمنطق عدوية ، ومع العقل بمنطق
الأزدراء ، ومع العنف بشهوة الاشتها ، ومع النصر بارجاعه الى
الملائكة ، ومع نظام الحكم بالدعوة لعودة الخلافة ، ومع الأخوة الأقباط
بالدعوة لفرض الجزية ، ومع أنفسنا بالجري خلفا ، فاذا كنا لا نلاحق
أينشتاين ، فلنلحق بابن حيان ، واذا كنا عاجزين عن فهم فولتير ،
فلنمسك بتلايب ابن تيمية ، واذا كنا مرتعشين أمام الصاروخ
فلنتماسك أمام السيف ، ومن لنا بقائد مثل الوليد ، وحاكم مثل
الرشيد ، وسياف مثل مسرور وجارية مثل شهرزاد ، تبدل واقعنا
حلما ، وتملا رؤوسنا بأقاصيص الرخ والساحرة والسندباد ،
وتمسح عن أذهاننا أفانين الحضارة ، وعقد العلم والعلماء ، فاذا هى
ملساء كالدمستق ، بيضاء من غير سوء ، لا تقدر - مثل شهرزاد -
على مواجهة الصباح ، ولا تستطيع أن تشارك العصر فى مقولاته
فتسكت عن الكلام المباح •

نحن اذن أمام استثناء من القاعدة ، لا يجوز أن يقاس عليه ،
وأمام مبرر قوى قد يفسر لنا ما نراه ونستنكره ، وأمام انعطافة
للتاريخ لا أحسب أنها جزء من مساره الصحيح ، ولا أشك أنها الى
انتهاء •

لا دهشة اذن - اذا عدنا لطرح ذات الأسئلة التي طرحناها في
بداية هذا القرن وحسبنا أنها قد حسمت وانتهى الأمر ..

ولا عجب اذن - اذا حلمنا من جديد بسعد زغلول رسولا
للوحدة الوطنية ، وبقاسم أمين محررا للمرأة ، وبمصطفى كامل
باعيا للمصرية ، وبطلعت حرب منقذا للاقتصاد ، وبمحمد عبده اماما
من أئمة الاجتهاد ، وبمحمد فريد علما من أعلام الجهاد ..

ولا غرابة اذن - اذا أتى الاجتهاد المعاصر على يد حافظ سلامة ،
والجهاد المعاصر على يد عمر عبد الرحمن ، والاقتصاد المعاصر على
يد تجار العملة ، والسياسة المعاصرة على يد الصباحي ، وتحرير
المرأة المصرية على يد صافيناز كاظم ..

لا دهشة ولا عجب ولا غرابة

الغريب أن نندهش

والمدهش أن نتعجب ..

والصحيح أن نتأمل ..

يهتف حافظ سلامة وامسيرا

ويهتف عمر عبد الرحمن واجهاد

ويهتف الصباحي وأدعما

وتهتف صافيناز واحجاباه

ويطيل ثلاثة من رؤساء الأحزاب لحاهم تحسبا وشفاعة مذكرين
ايانا بقول الشاعر (*) :

ألا ليت اللحي كانت حشيشا

فنعلفها خيسول المسلمينا

(*) ابن مفرغ في هجاء ابن زياد .

ونحن جميعا مبتسمون صامتون ، لاهون ، كأن هذا يحدث
فى واد غير الواد ، وبلاد غير البلاد ، ولعباد غير العباد ، وكان
التهتاف ليس موجها الى شعب يجهل الماضى ، وكأن المسيرات ليست
موجهة الى شعب يطحنه الحاضر ، وكأن اللحن ليست للمزايدة على
شعب يؤرقه المستقبل ، ولا يكلف الواحد منا نفسه عناء الرد ،
متصورا أن الصمت كاف ، بينما الصمت احدى راحتين الموت أو
الانتحار ..

يتنادى شباب الجماعات الاسلامية بهدم نظام الدولة بالعنف ،
لأنه فى رأيهم فساد وفساد ، وجهل وجاهلية ، وكفر والحاد ،
ويبتسم المعارضون للنظام مرددين فى دواخلهم ، دعوهم يلقنون
النظام دراسا ، ويا حبذا لو أسفطوه ، ويبتسم المؤيدون للنظام
مرددين فى كبرياء ، هذا شباب طائش لا يعرف حقيقة الايمان ،
ونحن قادرين على اقناعه بفلان وفلان ، ويتناسى المعارضون أن
السفينة ان غرقت فبالجميع ، ويتجاهل المؤيدون أن الكلمة لا تصمد
للخنجر ، وأن فلانا محسوب على جهاز الدولة ذاته ، وهكذا ندور ،
ونحن جميعا نبتسم ، فى حلقة مفرغة ، نواجه الجهل بالصمت فيبدأ
التخلف ، الذى نواجهه بالتجاهل فيبدأ التجمع ، الذى نواجهه
بالتشرذم فيبدأ العنف ، الذى نواجهه بالتراجع فيزداد الجهل
ويتزايد التخلف ويتضخم التجمع ويتصاعد العنف ..

- ولا حل الا بكسر احدى جوانب الحلقة ..
- ولا صمت أمام الجهل ..
- ولا سلبية أمام التخلف ..
- ولا تشرزم أمام التجمع ..
- ولا تراجع أمام العنف ..

- وأحد جوانب الحلقة المفرغة هو ما نتعرض له ، وأقصد الجهل ..
- فأنكار العلمانية جهل بالحضارة الحديثة ..
- وإطلاق صفة الكفر على العلمانية جهل بالعلمانية ..
- والدعوة للدولة الدينية جهل بحقوق الإنسان ..
- والمناداة بعودة الخلافة الإسلامية جهل بالتاريخ ..

والحكم على الدولة التي نعيشها ، وهي دولة علمانية المبني والنظام ، بمفاهيم الدولة الدينية جهل بالواقع ، وادعاء أن الدولة الدينية سوف تكون مدخلنا الى التسامح الديني جهل بالحقائق ، فطبيعة الدولة الدينية تتناقض مع مفهوم التسامح الديني ، لأن صاحب الدين يراه حقا مطلقا ، ويرى المخالفين لعقيدته على باطل مطلق ، ويرى في استمالتهم الى دينه ان أمكن واجبا مقدسا ، فان لم يمكن فان قهرهم على اعتناق عقيدته يحفل بنفس الدرجة من القداسة ..

ان التسامح الديني ، وهذه حقيقة قد تفرع البعض ، مفهوم حضاري أكثر منه مفهوما دينيا ، فالتوراة ترى في اليهود شعب الله المختار ، والانجيل يحفل بلوم اليهود وتوبيخهم ونفريتهم ، والفرآن صريح في اتهام من يزعمون أن المسيح ابن الله أو أن الله ثالث ثلاثة بالكفر الصريح ، وحين تصبح الدولة دينية ، فانها بسلطانها ، لا تتسامح أبدا مع الكفرة الا في ظروف النشأة والفتح ، تحسبا لردود فعل الأغلبية ، وليس لنا أن نذهب بعيدا الى التاريخ ، أو الى صفحات كتب الفقه ، التي أفردت بمساجاة واسعة لما أسمته بالشروط المستحبة في معاملة أهل الذمة ، وهي شروط لا أعرف لها مصدرا ، ولا أعرف لحبها سندا ، غير أنها على تخلفها وعلى مجافاتها لروح الاسلام السامح ، بل لروح أي دين ، ثم تغب عن وجدان شبابنا الغض المجاهد بعقيدته (القابضي على جمر دينه) الممتلئة صحف المعارضة بالدفاع عنه ، والمزايدة عليه ، ودونكم

ما كتبه أحد هؤلاء المجاهدين المجتهدين في كتاب أصدرته دار (الزهراء للاعلام العربى) (١) حيث ذكر ما نصه (وتكلم كثير من أهل الفقه عن شروط أخرى « مستحبة » تضاف الى هذه الشروط « المستحقة » منها : ليس الغيار وهى الملابس ذات اللون المخالف للون ملابس المسلمين لتمييزهم عنهم ، ومنها كذلك ألا تعلو أصوات نواقيسهم وتلاوة كتبهم ، وألا تعلو أبنيتهم فوق أبنية المسلمين ، وألا يجاهروا بشرب الخمر أو يظهروا صلبانهم وخنازيرهم ، وأن يخفوا دفن موتاهم ولا يجاهروا بنذب عليهم ولا نياحة ، وأن يمنعوا من ركوب الخيل) (٢) .

ويذكر الكاتب بعد ذلك أن هذه الشروط ليست بملزمة للمسلمين لأنه لم يجد على الزامها دليلاً من الكتاب أو دليلاً من السنة ، لكنه لا يلبث أن يستدرك قائلاً (وان كنا لا نجد فيهما « أى فى الكتاب والسنة » دليلاً على منع أو تحريم) ، ولا بأس أن أنقل للقارئ بعضاً من آراء ذلك المجتهد ، الذى نشر كتابه كما ذكرنا عام ١٩٨٦ ، حتى يتبين القارئ الى أى مدى يصل التعصب بأصحابه ، والاجتهاد المعاصر بأقطابه ممن يسلمون أنفسهم بالاسلاميين ، اقرأوا معى (٣) (أصبح من شعارات القوة المقدسة أن « الدين لله والوطن للجميع » وهو الشعار الذى يصفه أحد الصحفيين بأنه « صار جزءاً من مكونات الشخصية المصرية الحديثة ») .

وهو شعار سناذج ينطق مع قائله بغياب وعيه كلية بقضية الاسلام ، فضلاً عن غياب علمه بحقائقه الأولية (٤) ، ففي « دولة الاسلام » - أيا كان اسمها ، ينقسم الناس الى قسمين : المسلمين وغير المسلمين ، فأما المسلمون فهم أصحاب الدولة والسلطان

(١) عبد الجواد ياسين (مقدمة فى فقه الجاهلية المعاصرة - دار الزهراء للاعلام العربى ، الطبعة الأولى عام ١٩٨٦ ص ٩٨ - ٩٩ .
(٢) بديل ذلك بالطبع فى العصر الحديث هو ركوب السيارات .
(٣) المرجع السابق ص ٥٨ .
(٤) بقصد سعد زغلول .

والقائمون على أمر الناس بالقسط ، وأما غيرهم فهم أهل عهد وذمة
إذا رضوا ، فلهم عهدهم وعلى المسلمين برهم وهم تحت السلطان ،
وان لم يرضوا فهم أهل حرب وعدوان .

هل هناك دليلا أبلغ على ذلك القدر من التفرقة العنصرية التي
يدعو اليها في (دولة الاسلام) ، تلك التي تعطي المسلمين وحدهم
الحق في أن يكونوا أصحاب الدولة والسلطان والقائمين على أمر
الناس ، بل اننى أدعو القارئ الى تأمل المزيد من آراء الكاتب حين
يقول (١) : (ولذلك يحلو للأقلية النصرانية في مصر أن تتحدث
كتيرا عن « الوحدة الوطنية » فهم في ظلها والمسلمون سواء ،
فلا جزية يعطونها عن يد وهم صاغرون ، ولا احساس بالدينونة
لحكم المؤمنين ، وأما في ظل دولة الاسلام أيا كان اسمها - فلا مفر
من الجزية ، ولا مشاركة في الحكم ، ولا اعتماد عليهم في دفع
أو جهاد ، وإنما هم دوما في حالة ينبغي أن تشعرهم بقوة الاسلام ،
وعظمته وسموه ، وبره ، وخيره ، وكرمه ، وسماحته ، أى في
حالة تدفعهم - على الجملة - للدخول فيه اختيارا) (٢) .

ولعل أسائل نفسي كما يسائل القارئ المستنير نفسه ، أيعقل
هذا ؟ ، أيعيش هذا الكاتب في القرن العشرين ؟ . ودعك من إمكانية
أن يحدث بعض ما أشار اليه ، فدونه أرواحنا نحن المسلمون قبل
الأقباط ، ودونه العصر الذي يتصور البعض قدرتهم على الهروب
منه ، ودونه الحضارة التي أفلتوا منها ، لكنهم لا يملكون أن ينزعوها
عنا أو ينزعونا منها ، ودونه الثقافة التي يسمونها الغزو الفكرى
مدارة للعجز ، ويصنعونها عن تجاوز الأغاني للأصفهاني عند القلة
المثقة منهم ، ورجوع الشيخ الى صباه عند الكثرة ، ودونه حقوق
الانسان التي تقب جبر عشرة أمام خيالاتهم المريضة .

(١) المرجع السابق ص ٥٩ .

(٢) لاحظ وتأمل معنى لفظ (اختارا) وفارنه بما يسفه .

ما سبق واضح كل الوضوح ، ومضمونه أن الدولة الدينية
سيوف نكون مدخلا الى تمزيق الوطن الواحد ، وبمعنى أدق الى وضع
داخلي تصبح فيه الفتنة الطائفية حلما بالمقارنة بما يمكن أن يحدث
إذا سيطر أنصار الدولة الدينية على الحكم في مصر ، في ظل مناخ
يعبت به أمثال هذا المتحضر ، المتنور ، البسمح ، ولا حل الا
بالعلمانية ، تلك التي يصبح فيها أنصار مثل هذا الفكر جزءا من
كيان المجتمع الفكرى ، يعرض فكره بدلا من فرضه ، ويدافع عن
منهجه بدلا من دفع الشعب الى تبنيه ، ويواجه الآخرين بدلا من
توجيههم ، ويفكر كما يحلو له دون أن يملك تفكير الآخرين ، وحتى
ان كفرهم ففي قاعات محاضراته ، وفي حدود منندياته ، وبينه وبين
نفسه دون أن يملك فرض رأى بالقسر والا تعرض لسيف القانون ،
أو أن يلجأ للعنف والا واجهته الشرعية بعزله عن المجتمع حرصا على
النظام العام ، وأسوأ ما يحدث في مواجهة هذا التيار ، أن تكون
الدولة علمانية وتسلك سلوك الدولة الدينية خوفا أو تحسبا أو
عجزا ، فتتغافل عن سطو القلة على المتنزهات العامة تحت شعار
تحويلها الى مساجد خوفا من أن تتهم في دينها أو في عقيدتها ،
وتتسامح أمام السلاح الأبيض وغير الأبيض خوفا من أن يصفها
بالبعض بأنها تحارب (الاسلاميين) ، وتتصدى للدفاع عن آرائها
مستخدمة رجال الدين (الزسميين) ، وموثقة لدفاعها بالأسانيد
الفقهية وليس بنصوص الدستور أو صحيح القانون أو واضح
المصلحة .

ان (الأذكىاء) الذين دفعوا برجال الدين الى الفتوى بأن
المشاركة فى انتخابات مجلس الشورى واجب دينى ، وأن التقاعس
عن تلك المشاركة مخالفة لجوهر ما يدفع اليه الاسلام ، مخطئون
أشد الخطأ لأنهم يعطون لتيارات التطرف حجة دامغة فى الدفاع
عن آرائهم ، فالدين هو الحكم اذن وليس الدستور والقانون ،
والعباقره الذين تصدوا للدفاع عن معاهدة السلام بنصوص القرآن

وضحيح السنة مخطئون ومورطون لمن دفع بهم ، وسعد بهم ، وغرق بهم ، حين أعطى للمناهضين له سلاحا يتحاورون به ، ويجدون فيه ويستندون عليه ، وأقصد القرآن والسنة ، ففي الدين متسع دائما لأقصى التطرف ، تماما كما أن فيه متسعا لأقصى التسامح ، وارجعوا الى قول الإمام علي بن أبي طالب ، وأن الاسلام حمال أوجه ، وعودوا الى وقائع التاريخ وتذكروا وجهها من وجوه الاسلام ، كان وراء ظهور الخوارج واستبسالهم في القتال وقتلهم لعلي بن أبي طالب نفسه ..

الأمنلة كثيرة وعديدة ، والتناقض واضح ومرفوض فأنت في الدولة العلمانية تقبل وترفض انطلاقا من دفاعك عن المصلحة العامة وفهمك لها ، وبمقياس واحد يلزمك وتلتزم به وهو الدستور والقانون ، واذا كان فيهما عجز أو قصور فعليك أن تتلافاه بالتعديل ؛ أما أن تهملهما ، وتدافع عن قراراتك مستندا الى ما تعتقد أنه صحيح الدين أو سليم الاجتهاد ، فأنت بهذا تعطي الآخرين سلاحا يطعنونك به ، لأنك استعرت سلاحهم ، وأعطيتهم المجال لتبرير ما يفعلون ، وانكار ما تفعل ، واهدار دمك لأنك لن تستطيع مع تطرفهم صبرا ، ولا مع انغلاقهم مواجهة ، وسوف يخرج عليك ، كما حدث في احدى صحف المعارضة ، ومن يستنكر أن رئيس الدولة لا يؤم المصريين في صلاة الجمعة (*) ، وأنه ان كان صحيح الاسلام حقا ، ومؤديا للفرائض فعلا ، فليؤدها أمام المسلمين واماما لهم ، وقد يكون منطقا مقبولا عندما تصبح الدولة دينية بالفعل أما في ظل الاطار الحالي للحكم ، فنحن لم ننتخب الرئيس لكونه أكثرنا ايمانا ، أو لعلمنا بأنه أكثرنا تفقها في الدين ، أو اسباغا للوضوء ، أو تأدية للفرائض ، بل لأننا رأينا أنه أكثرنا - من وجهة نظرنا - قدرة على الدفاع عن الدستور والالتزام به ، والحفاظ على

(*) الأستاذ محمد عبد القدوس في عموده (أبناء البلد) في جريده الشعب .

القانون ، والالزام به ، وهذا هو المقياس الذى نحاسبه عليه ،
ولا مقياس غيره ..

الوضوح هنا مطلوب ، وان كان قاسيا على البعض ممن ترهبه
الأسنة المشرعة ، واتهامات الكفر المقذعة وتشنجات العنف المفزعة ،
وهى كلها لا تزيد عن كونها ظواهر أمراض نفسية أن أسأنا الظن .
أو ملامح تخلف فكرى وثقافى ان أحسنه .

ولعل قبل أن أنتقل الى نقطة تالية ، مطالب أن أترقف قليلا
لكى أجيب على سؤال لا بد أنه قد خطر على بال القارىء وهو يقرأ
ما كتبت فى الصفحات السابقة ، حيث يتساءل عن سر حماسى فى
الدفاع عن العلمانية ، والذود عن الوحدة الوطنية ، رغم أن أصحاب
الرأى من المسلمين والأقباط يعتمدون دائما عدم الخوض فى هذه
القضية ، لأنها شائكة فى تقديرهم ، وحساسة فى رأى الجميع ..

أما الحماس فلا أنكره ، وأما السر وراءه فهو حبى لمصر
وخوفى عليها ، وادراكى أنها لا تعرف مسلمين أو أقباطا ، وانما
تعرف المصريين ، والمصريين فقط ، ويقينى بأن كونى مسلما لا يعطينى
ميزة عن الأقباط ، بمقياس الوطنية الا فى جانب واحد هو اننى
أقدر منهم على التعبير عن قضية الوحدة الوطنية ، وعلى قول ما أوقن
أنه فى صدورهم وما يودون قوله ، يحفظا على الوحدة الوطنية
وما يخشون فى ذات الوقت قوله ، حفاظا على الوحدة الوطنية أيضا
وايمانى بأن أقصر السبل الى حل المشاكل هو المواجهة ، والوضوح ،
وقد تكون المواجهة قاسية لكنها أرحم من الهروب ، وقد يكون
الوضوح مؤلما ، لكنه أقل ضررا من التجاهل ، وأحسب أن من قرأوا
ما كتبت بأعينهم ، وأنكروه بأصغريهم ، قلبهم ولسانهم ، يستحضرون
الآن ردا جاهزا على ما ذكرت من أقوال ، وما استخلصت من نتائج ،
مضمونه أنه ليس هكذا الاسلام ، وتنداعى الى أذهانهم آيات وأحاديث

تدعو لحسن معاملة أهل الكتاب ، والنهي عن أذاهم ، وما كان لمثل
أن ينكر ذلك أو يتجاهله ، وما كان لهم في المقابل أن ينكروا أننا
لا نعرف الاسلام في الدولة الدينية الا على يد المسلمين ، وأننا نؤمن
معهم بأن الاسلام كان آخر الرسالات ، وأن محمدا كان آخر الرسل ،
وأن من أتى بعده كان بشرا ، وأن ما فعله البشر بمخالفهم في
العقيدة كان ما تصوروا أنه حكم الله في الأمر . وأنه قابل للتكرار
من جديد ، على يد من يرون في الشروط (المستحبة) اثما ،
ولا يجدون فيها خروجاً عن جوهر العقيدة أو موقفاً عن صحيح
الدين ، وأنهم بقدر ما يجدون ونجد للسماحة تأصيلاً ، بقدر
ما يجدون ونجد معهم للتعصب أصلاً ، وللتسخط تبريراً ، فالسماحة
في الدين ، كل دين ، والتعصب في الحكم بالدين ، أي حكم بالدين ،
والتسخط وارد حين لا يصبح رأى الحاكم رأياً بل حلالاً ، وحين
لا يصبح رأى المعارض اجتهاداً بل حراماً ، وحين لا يصبح المخالف
للعقيدة كتابياً بل آثماً ، وحين تصبح ممارساته الدينية تحدياً
لمتساعر الأغلبية ، وجهره بعقيدته استفزازاً للجمهور ، وخروجاً على
جنسية الوطن التي هي والعقيدة وجهان لعملة واحدة ، ولعل سائل
للمنكرين لما أكتب ، والمسنكرين لما أحتج به ، عن علة رفضهم لا
نعيشه الآن من قدر متاح وممكن من المساواة بين المسلمين والأقباط
على بساط الانتماء للوطن ، وما الذي يقلقهم في ذلك ؟ وما الذي
يجدونه منافياً للاسلام فيه ؟ ، وما الذي يتناقض في ظله في دعواهم
للسماحة والتسامح ، والرحمة والمساواة ، والعدل والمودة ؟

ان كان فيه شطط فليدلونا عليه ، فربما رجعنا معهم ورجعوا
بنا الى الحق ، وان كان فيه خروج على العقيدة فليدلونا على موطن
الخروج فنلتزم معهم ، ونستجيب لدعواهم ، وان لم يكن فيه ولن
يكون ، فليسمعوا لي فاني لهم محذر ، وعليهم شفيق ..

نحن كثرة وهم قلة ، ونحن مستقبل وهم ماض ، ونحن
هادئون وهم صخبون ، وما أحسب أفعالهم الا دافعا لنا للرد ،

وما أحسب أقوالهم إلا نذيرا لنا بالمواجهة ، وساعتها لن يغنى عنهم
صخب الهذيان ، ولا سجع البيان ، ولا عنف الغلمان ، غير أن من
حقهم على أن أبصرهم ، وأن آخذ بيدهم الى الصواب ، وأن أرشدتهم
الى الطريق الصحيح قبل قوات الآوان ، ومعالمه ، وأقصد بها أسس
الدولة العلمانية تتمثل فيما يلى :

أولا : ان حق المواطنة هو الأساس فى الانتماء ، بمعنى أننا
جميعا ننتمى الى مصر بصفتنا مصريين ، مسلمين كنا أم أقباط .

ثانيا : ان الأساس فى الحكم للدستور ، الذى يساوى بين
جميع المواطنين ، ويكفل حرية العقيدة دون محاذير أو قيود .

ثالثا : ان المصلحة العامة والخاصة هى أساس التشريع .

رابعا : ان نظام الحكم مدنى ، يستمد شرعيته من الدستور
(بالمفهوم السابق) ويتسعى لتحقيق العدل من خلال تطبيق القانون
(بالمعنى السابق) ، ويلتزم بميثاق حقوق الانسان (بمضمونه
الحضارى العام) .

وأكاد أتصور أن ما سبق كله يمثل جوهر ما نعيشه اليوم ،
وما يسغى مثلى لتثبيته وجعله أكثر تحديدا ووضوحا ، وما يسغى
البعض الى تقويض دعائمه ، وهدم أسسه وأركانه ، لأنه يتناقض
بالكامل مع مفهومهم لدولة دينية ، أجزم بأن العصر لا يتسع لها ،
وأخشى أن ينعطف البعض بمصر اليها ، فندفع جميعا الثمن ، وسوف
يكون ثمننا غاليا بالفعل .

وعود الى ما بدأت به ، حدث ما حدث لأحمد لطفى السيد حين
دعا الى الديمقراطية ، وتسود الديمقراطية اليوم ، بل وتصبح
أملا ومطمحا ..

ويحدث ما يحدث اليوم للعلمانية وأنصارها ، وسوف تسود
فى المستقبل وتصبح أملا ، بل لعلها الأمل الوحيد ، ذلك لأن
للتاريخ كما سبق وأن ذكرت حركته وإيقاعه ، وحركته لا تعود
القهرى أبدا ، وإيقاعه لا يمت للردة الحضارية بصلة ولا للجهالة
بسبب •

التطرف السياسي الديني في مصر

(المشكلة) *

تحتل مشكلة التطرف السياسي الديني موقعا متفردا على رأس سلم أولويات مشاكل المجتمع المصري التامس للأسباب التالية :

١ - أنها مشكلة آنية • بمعنى أنها مطروحة حاليا ، وبسجونة زائدة ومتزايدة •

٢ - أنها تتميز بالشمولية حيث لا تنصب على قطاع معين أو جانب من جوانب الحياة السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية بل تتعدى ذلك كله ، أو اذا شئنا الدقة تشمل ذلك كله وتستهدف

(*) نشرت هذه الدراسة في مجلة (فكر) - السنة الثانية - العدد السابع - أكتوبر ١٩٨٥ - وتم طرحها كورقة عمل لندوة فكرية نشرت في العدد الثامن من مجلة فكر وشارك فيها د. وحيد رالت - د. فؤاد زكريا - لطفى الخولى - د. نور فرحات - د. يونان رزق - د. طاهر عبد الحكيم - د. رؤوف عباس - د. الحبيب الجنحاني (تونس) - د. فريج فودة •

دعوة واضحة لتغيير النظام السياسي للدولة ، اما بالعنف في مذهب بعض التيارات أو بالسلم في مذهب بعضها الآخر ، أو بهما معا كما يحدث في مصر .

٣ - أنها محصلة لأسباب متعددة ، يصعب حصرها ويصعب أيضا الاتفاق عليها ، بعضها تاريخي وبعضها يتعلق بمظاهر أزمة حالية لها أوجه متعددة ومتشابهة ، الأمر الذي يستحيل معه تصور امكانية حل هذه المشكلة في زمن قصير بمواجهة الأسباب جميعها وعلاجها بصورة حاسمة .

٤ - أنها تقود المجتمع المصرى الى مواقف المواجهة مع النفس ، وهو أمر لا يقبله العقل المصرى بسهولة والمقصود بالمواجهة مع النفس الاعتراف بحجم المشكلة والأعلان الصريح عن مواقف محددة ، والدعوة السافرة لما هو مرغوب والانكار الواضح لما هو مرفوض ، والاعتراف الصادق ببعض المشاكل (الحساسية) ، والاشارة دون غموض أو لبس الى ما يتهدد المجتمع من أخطار حقيقية ، وهى كلها أمور لا تتناسق مع ما درج عليه الرأى العام من رفع شعار ليس فى الامكان أحسن مما كان .

٥ - أنها ليست مشكلة أو قضية محلية خالصة ، بل هى قضية شرق أوسطية بتكرار مظاهرها أو ظواهرها فى بلدان الشرق الأوسط كلها ، وهى قضية تثير كثيرا من الشكوك حول تدخل عوامل أو قوى اقليمية أو عالمية سواء فى اثارها أو محاولة استغلالها أو الاستفادة من نتائجها المحتملة .

المبحث الأول

المشكلة (تعريفها - طبيعتها)

١ - تعريف المشكلة : يشكل تعريف المشكلة نقطة البدء فى الحل ، والواضح أن تعريف هذه المشكلة قضية خلافية .

(أ) التعريف السائد :

ينطلق التعريف السائد من وجهة نظر « أمنية » ربما تكون الدولة ممثلة للطرف الآخر في مواجهة التطرف .

وربما لسيادة المفهوم الأمنى على قطاعات الاعلام أو الفكر السياسى للحزب الحاكم ، الأمر الذى ترتب عليه تعريف المشكلة بأنها (استخدام التيارات السياسية الدينية للعنف فى محاولة فرض الرأى ، وتهديدها للنظام العام بترويج فكر مناهض للسلطة الحاكمة مضمونه خروج هذه السلطة عن صحيح الدين) .

(ب) تعريف آخر :

يتبنى الكاتب تعريف المشكلة بأنها (طرح قضية سياسية شديدة التخلف والغموض من خلال منطق دينى شديد القبول والوضوح) ، وبوضوح أكثر فإن المشكلة تتمثل فى أن الطرح الدينى لقضية تطبيق الشريعة الاسلامية يحتوى ضمنا على هدف سياسى يتمثل فى تحويل مصر الى دولة دينية يحكمها نظام شبيه بنظام الخلافة الاسلامية ، مع ما يستتبع ذلك من تغييرات جذرية فى هيكل الدولة وبنياتها ، وأن الطرح المعلن واضح ويحظى بالقبول ، بينما الهدف المستتر على الرغم من غموضه وخطورته لا يجد من يتصدى له بالعرض أو التفنيده .

ويرتتب على هذا التعريف تحديد عناصر المشكلة فيما يلى :

١ - تعاطف الشعب المصرى المتدين بطبعه مع الدعوة الدينية المعلنة مع جهله الكامل بالأبعاد السياسية للدعوة .

٢ - ترتب على (الطرح الدينى) دخول الدولة فى (حوار دينى) الغلبة فيه للتطرف نتيجة لعدم ايمان الكثيرين بصدق دفاع

رجال الدين الرسميين لشبهة تعلقهم بأهداف دينوية أو انحيازهم للسلطة في كل الأحوال ، أو نتيجة لضعف هذا الدفاع في مواجهة منطق متماسك .

٣ - نجاح المتطرفين في استقطاب قطاعات كبيرة ومتزايدة من الشباب واقتناعهم بمنطق تفكرى دينى متكامل ومنغلق وتشكليهم تنظيميا في مجموعات صغيرة تدين بولاء تنظيمى مطلق لقادتها من الأمراء ، وتنمية نوازع التمرد على المجتمع لأسباب اقتصادية واجتماعية الى درجة احداث فصام حقيقى بينهم وبين المجتمع ، مع التركيز على المظاهر الشكلية مثل الزى وأسلوب الحياة ، واطلاق الأسماء السلفية ، والعزلة فى المساجد أو الصحراء للتأكيد على الفصام والتهيئة لنوازع العنف ، مع فشل التيارات السياسية المناهضة فى التأثير على قطاع الشباب بل رجات بقراوح بين الفشل المطلق للاتجاهيات الليبرالية والفشل النسبى للاتجاهيات اليسارية .

ويلاحظ هنا الربط بين نجاح المتطرفين فى قطاع الشباب وبين تعريف المشكلة ، حيث يتم الاستقطاب على أساس استغلال المشاعر الدينية فى تنظير الرفض لما هو قائم ، ثم توجيه الشباب الى التغيير كهدف وحيد ، مع تبني العنف كأسلوب لا بد من له مع بحث النتائج المترتبة على ذلك ، وكلها نتائج سياسية يتم اجمالها تحت مسميات عامة من نوع (الحاكمية لله) أو (الحكم بما أنزل الله) وهو ما أشار اليه التعريف - قضية دينية واضحة وأهداف سياسية مبهلة .

٤ - انسياق الأحزاب السياسية ، حتى الحزب الحاكم الذى تهدده هذه الظاهرة بصورة مباشرة ، وحتى الأحزاب العلمانية الفكرة مثل الوفد والجمع ، وراء رفع شعارات العينية معيا وراء

الأصوات الانتخابية . ومن الأمثلة الواضحة على ذلك تصريح رئيس حزب الوفاء لبعض عاقله في مخالفة مع الأخوان المسلمين بقوله (ماذا أفعل . وجميع الانتخابات والتخابات والاتحادات الطلابية يكسبها التيار الإسلامي) . وهنا يظهر عنصر جديد من عناصر المشكلة وهو تبني الشرعية لمطالب الخارجين على الشرعية .

٣ - طبيعة المشكلة :

يختلف المفكرون حول طبيعة المشكلة أو بمعنى أدق ينقسمون وفقا للزاوية التي ينظرون منها الى المشكلة الى خمس مجموعات :

(أ) هي مشكلة تشريعية :

يرى أصحاب هذا التصور أن المشكلة ذات طبيعة تشريعية وأنها تنحصر في استبدال بعض القوانين الوضعية المخالفة للشرعية الإسلامية بقوانين أخرى مستمدة منها ، ويتراوح المؤيدون للتغيير بين ضرورة الأمر بالتغيير الفوري أو ضرورة الإبطاء وهو ما يطلقون عليه اسم التدرج ، بينما يثير المعارضون عديدا من الحجج منها أن البدء يكون بتكوين المجتمع المسلم ، ومنها أن المؤيدين يخلطون بين الفقه والشرعية ، ومنها الاختلاف حول عدد الحدود وحول مصدرها وهل يقتصر على النص القرآني أم يمتد الى السنة القولية أو الفعلية أو ما طبقه الخلفاء الراشدون ، ويصل بعضهم الى القول بأن ما هو مطبق حاليا مطابق في مجمله بل وفي تفصيلاته للشرعية الإسلامية بمفهومها الصحيح وأنه لا حاجة لتعديل تشريعي .

(ب) هي مشكلة دينية :

يرى أصحاب هذا التصور أن المشكلة ذات طبيعة دينية بحتة ، ويتراوح المؤيدون بين الدعوة لتطبيق الشريعة (استكمالا للدين)

وبين اعتبار الجهاد فريضة ، أو اعتبار الخلافة وكنها دينيا ، وفق كل الأحوال ينطلقون من مفهوم أن الاسلام دين ودولة مع ضيق أو اتساع في تصور حدود (الاسلام / الدولة) وعلى العكس من ذلك يرى المعارضون أن مفهوم (الاسلام / الدولة) غير محدد خارج نطاق العموميات وأن تعطيل النصوص القرآنية تحقيقا لمصلحة أو اتقاء لضرر قاعدة ثابتة منذ عهد الرسول ، وأن التوسع المحدود في تطبيق هذه القاعدة في عصرنا الحديث له ما يبرره بل ويبرر استمراره دون أن ينقص هذا من اسلام المسلم أو أن ينتقص من هيبة الاسلام وقلنسوته والالتزام به .

(ج) هي مشكلة هوية :

يرى أصحاب هذا التصور أن المشكلة ذات طبيعة تتعلق بالهوية ويرى المؤيدون أن الهوية الإسلامية تمثل الحل الصحيح في مواجهة الحضارة المعاصرة غربية السمات والجذور ، وأن احياء هذه الهوية يمثل احياء لجذور قادرة على افراز حضارة معاصرة لها ارتباط حقيقي بالأرض والتراث وطبيعة الشعوب ، وأن الإسلام قد تعدى دوره كدين إلى دور أوسع ثقافيا وحضاريا وأن ما يترتب على احياء الهوية الإسلامية من قيام الرابطة الإسلامية يمكن أن يمثل جلا سياسيا ممكنا ومطلوبا في واجهة صراع القوتين الأعظم الذي يسيطر على العالم الآن .

ويتصندى المعارضون بأن الهوية الوظيفية هي الهوية الوحيدة المقبولة من الجميع ، وأن هذا الحوار يمكن أن يطرح في المجتمعات التي لا توجد بها اقلية غير مسلمة ولم تتبلور فيها الشخصية الوطنية الاقليمية نتيجة صراع فكري ونضالي كما حدث في مصر ويضيفون الى ذلك كثيرا من الحجج والتحفظات المناهضة .

(د) هي مشكلة حضارية :

ينظر أصحاب هذا التصور للمشكلة من زاوية حضارية ويرى المؤيدون امكانية الفصل بين جانبيين من جوانب الحضارة الغربية ، الجانب الأول منهما هو الجانب الثقافي ، والجانب الثاني يتمثل فيما أفرزته هذه الحضارة من اختراعات مادية ، وعلى حين يرفضون الجانب الأول ، يتصورون امكانية المواءمة بين الحد الأدنى الضروري من الجانب الثاني وبين استعادة كاملة للواقع الحضارى لمجتمعات الصدر الأول فى الاسلام فيما يتعلق بالفكر والسلوك ومنابع الثقافة ، وأنه حتى لو كانت النتيجة مجتمعا أقل تقدما بمقاييس الغرب فانه سوف يكون مجتمعا أكثر تماسكا وسعادة واقترابا من الطبيعة الانسانية ، ويرى المعارضون أن منهج المؤيدين لا يزيد عن كونه تعبيرا عن العجز عن مواجهة السباق الحضارى القائم فى عالم اليوم ، وأنه هروب من المواجهة الحضارية الى بحث عن فردوس مفقود وبتزويد البعض منهم بالقول بأن القراءة المتأنية والواعية للتاريخ تثبت أنه لم يكن كذلك بآية حال .

(هـ) هي مشكلة سياسية :

ويرى أصحاب هذا التصور أن الطبيعة السياسية للمشكلة هي الأساس ، ويتبنى المؤيدون منطق الوصول للحكم اما عنوة أو بالأساليب الديمقراطية لاحداث تغيير جذرى فى شكل الدولة ونظام الحكم على أساس أن القرآن هو الدستور وأن الحاكمية لله . وعلى هذا الأساس يرفضون أن يوكل التشريع للبشر ويرفضون أيضا الديمقراطية القائمة على مفهوم حكم الأغلبية . ويرى المعارضون أنه إذا كان من حق هذه الجماعة السياسية أن تسعى للوصول الى الحكم ، فإن عليها أن تطرح برنامجا سياسيا واضحا وهو ما لم يحدث ، وأن تلتزم بالشرعية وهو ما لم يتحقق ويتبنى

الكاتب وجهة نظر المعارضين ويرى أن المشكلة ذات طبيعة سياسية أساسا وأن الجوانب التشريعية أو الدينية أو غيرها إنما تمثل تنويعات على نغم أساسي في معزوفة ذات طابع سياسي تحديدي الوضوح والتمييز .

٣ - النتائج :

(أ) يمثل تعريف المشكلة والتعرف على طبيعتها نقطة البدء في الحل .

(ب) تتبنى الدولة تعريف المشكلة بأنها مشكلة أمنية ذات طبيعة دينية وقد ترتب على تبني هذا المنهج دخول الدولة في حوار ديني مع الاتجاه السياسي والديني المتطرف ، رفع فيه كل طرف شعار (نحن أصبح اسلاما) ويرى الكاتب أن المعركة بهذه الصورة خاسرة تماما وإن المتطرفين قد نجحوا بذلك في ثقل المعركة الى مساحة نهم فرسانها .

(ج) بتبني الكاتب تعريف المشكلة بأنها الطرح الديني لقضية سياسية مؤكدا على الطبيعة السياسية للمشكلة ويرى أن المواجهة يجب أن تكون ذات طابع سياسي بحت ، وأنه إذا كان الطرح الديني للقضايا السياسية مقصودا من المتطرفين ، فإن دخول الدولة في حوار ديني بحت إنما يندل نخباعا لا شك فيه لهم ولم واستجابة غير ملهومة من الدولة لهدف أساسي من أهدافهم .

المبحث الثاني

الواقع (الإيجابيات - السلبيات) *

١ - مقدمة :

هذه محاولة للتعرف على الواقع المصرى الحالى فيما يتعلق بهذه المشكلة بإيجابياته وسلبياته من وجهة نظر محايدة بقدر الامكان .

٢ - ايجابيات الواقع الحالى :

(أ) تفتت التيار السياسى الاسلامى الى ثلاثة تيارات سياسية متباينة هي التيار التقليدى والتيار الثورى والتيار الثروى (راجع الفصل الخامس من كتاب « قبل السقوط » للمؤلف) ، وعدم تجانس هذه التيارات سواء فى الفكر أو أسلوب العمل .

(ب) افتقاد التيار السياسى الاسلامى بفصائله الثلاثة للقيادة الاسلامية الواحدة وبمعنى آخر فانه على المستوى العام يفتقد شخصية قيادية من نوع حسن البنا ، الذى يرضى المتطرف والمعتدل على حد سواء والذى يستطيع أن يجمع تحت رايته الهضيين والسندى فى آن واحد (الفكر الهادى والمسلح معا) ، والذى يخطى بالقبول الشعبى والتنظيمى فى آن واحد ، والذى يستطيع أن يصل بالتيارات الثلاثة الى حد أدنى من الاتفاق فى الفكر والتنسيق فى الفعل وعدم وجود هذه الشخصية القيادية بجانب كونه مضادفة سعيدة ، الا أنه أيضا مسألة وقت لكنه يمثل حاليا جانبا ايجابيا .

(ج) يمثل تقييد الايجابيات أو السلبيات مقهورا نسبيا يتخذ على أساس موقع الكاتب المعروف من هذه القضية وبمعنى آخر فإن ما يراه الكاتب ايجابيا قد يراه المتطرفون الدينيون سلبيا وبالعكس .

(ج) عدم تمتع أى قيادة من القيادات الثلاث للتيارات السياسية الإسلامية بقبول شعبى عام يصدق هذا على عمر عبد الرحمن (التيار الثورى) كما يصدق على عمر التلمسانى (التيار التقليدى) بقدر ما يصدق على زعيم الاتجاه الثورى وبمعنى آخر فإن القبول بكل من هذه القيادات لا يزيده عن كونه قبولا تنظيميا داخليا ، ويصدق ذلك أيضا على القيادات المرشحة لخلافة القيادات الحالية لهذه التيارات « الزمر » فى الثورى و « شادى » فى التقليدى (١) .

(د) عدم اتجاه القيادات الإسلامية التى تحظى بقبول شعبى واسع (ونموذجها الواضح يتمثل فى الشيخ الشغراوي وبدرجة أقل بكثير فى الشيخ كشك) إلى العمل السياسى التنظيمى ، وإمكانية التوصل إلى مساحة واسعة من (الرسمى) معها (قبول الشغراوي للوزارة وقبول كشك للكتابة فى صحيفة اللواء الإسلامى التى يصدرها الحزب الوطنى واعتدال كتاباته فيها) ، وبمعنى آخر فإنه بالربط بين هذه النقطة والنقطة السابقة لها يمكن القول بأن (القيادات التنظيمية ليست شعبية والقيادات الشعبية ليست تنظيمية) ، وهما أمران إيجابيان بالتأكيد .

(هـ) تمثل القيادة الحالية للتيار التقليدى (عمر التلمسانى) أضعف حلقات قيادية تاريخية سواء من ناحية الفكر أو القدرة على التأثير أو التمتع بإمكانيات الزعامة ، وقد ساعد على ذلك كونها (قيادة سن) وليست قيادة منتخبة ، حيث تولى التلمسانى رئاسة مكتب الإرشاد باعتباره الأكبر عمرا فى غياب العمل الشرعى ، كما ينص على ذلك النظام الداخلى للأخوان .

(١) كتب هذا المقال قبل وفاة المرحوم الأستاذ (عمر التلمسانى) ، وقد خلفه كمرشد عام الأستاذ حامد أبو النصر على غير توقع المؤلف .

(و) معاناة التيار التقليدي (الاخوان المسلمين) من تمزق فكري شديد نتيجة لظهور سيد قطب كزعامة منسوبة الى هذا التيار اسما (بينما هو في حقيقته المنظر الفكري الاول للتيار الثوري) ، الامر الذي ترتب عليه حدوث صدام بين منهجين فكريين مختلفين ، اولهما منهج اصولي يمثله حسن البنا ، وثانيهما منهج ثوري مختلف تماما وان كان أكثر تماسكا ويمثله سيد قطب ، ولعل آثار معاناة الاخوان المسلمين من ذلك تبدو واضحة في اصرار قياداته على ذكر الامام الشهيد قاصدين بذلك حسن البنا واحياء كتاباته وتجاهل ذكر سيد قطب تماما رغم كونه (اماما وشهيدا) هو الآخر وعدم الإشارة اليه تجنباً لمنهجه واعتباره داخل صفوف التيار التقليدي خارجا على فكره من ناحية ، وقيادة غير شرعية لم يفرزها أحد السبيلين اللذين لا ثالث لهما ، وهما انتخابات مكتب الارشاد أو كبر السن ، من ناحية ثانية ، ومثل هذا التمزق الفكري يؤثر على قوة التنظيم وفعاليته ويحجم كثيرا من قدرته على التأثير ويعطي للمختلفين معه سلاحا فكريا ماضيا .

(ز) بدأ التيار الثوري الاسلامي في تحقيق بعض ردود الفعل المناهضة له على مستوى الراى العام الشعبى ، وقد حدث ذلك نتيجة تزايدهم في التطرف والذي تمثل في استخدام مكبرات الصوت بصورة مزعجة ، أو لجوئهم لأساليب العنف الجسدى مع معارضتهم في الجامعات ، أو تأثر بعض الأسر بسلوك أبنائها في مواجهة أفراد الأسرة أو برفض أبنائهم للتعليم أو العمل ، ورغم أن هذا القدر من زد الفعل ليس كبيرا بدرجة مؤثرة الا أنه قد يكون في مواجهة مسيرة حافظ سلامة أو في ازالة الملتصقات أو في التقبل الحسن للجملة الاعلامية التي أعقبت محاولة مسيرة حافظ سلامة والتي كتبت فيها مجموعة من المقالات لم يكن متصورا أن تكتب في فترة سابقة دون فعل شديد العنف ، على عكس ما حدث .

(ح) أنه على العكس من تفرق التيار السياسي الإسلامي إلى البضعة المختلفة وربما متصارعة وتوزع ولائه بين قيادات متعددة ومختلفة ، يبدو التيار السياسي القبطي متماسكا بصورة لم تحدث من قبل ، كما أنه يدين بالولاء لقيادة واحدة شرعية هي البابا . وعلى الرغم من اعتراض الكاتب على قيادة رجال الدين للعمل السياسي في كل من الجانبين الإسلامي والقبطي ، إلا أن توحيد التيار السياسي القبطي تحت قيادة واحدة غير مختلف عليها يمثل نقطة إيجابية واضحة ، لأنه إذا لم يكن ممكنا التحكم في (الفعل الإسلامي) فإنه يمكن التحكم في (رد الفعل القبطي) من خلال إمكانية التقاطع مع قيادته ، ومساحة التقاطع واسعة من منطلق احساس الأقلية بالخطر وسعيها المبرر لتجسيم المشكلة ، وسوف نناقش هذه النقطة بالتفصيل عند مناقشة أسلوب الحل .

(ط) إن الأقلية القبطية في مصر على عكس كثير من الأقليات في أغلب دول العالم ليست أقلية وافدة بل هي أقلية أصلية ، الأمر الذي يصعب معه النظر اليهم على أنهم دخلاء أو مجموعة قابلة للنزوح إلى موطنها الأصلي أو أن ولائها خارجي ، كما أنه من ناحية أخرى لا يمكن الشك في ولائهم لمصر الأرض والوطن والتاريخ ، وهذه كلها عوامل تحجم كثيرا من مبررات الصراع الطائفي .

(ي) إن تبني الأقلية القبطية لبعض المطالب السياسية لا ينطلق من عقيدة دينية بقدر ما ينطلق من مفهوم حقوق الإنسان في العالم المعاصر ، وبمعنى آخر فإن موقفهم ينطلق من أرضية سياسية وليس من أرضية دينية ، كما أنه لا يتجاوز إلا كرد فعل في مواجهة تجاوز الفعل في الجانب الآخر لحدود المعقولية ، الأمر الذي يؤدي إلى قصر المواجهة في اتجاه تجسيم الفعل وهو أمر إيجابي .

(ك) أدى التزايد في التطرف السياسي الديني الى ظهور تيار فكري علماني واضح تبناه بعض المفكرين في مقالاتهم وكتبهم واستطاع ان يفرض نفسه على الساحة الفكرية بعد غياب ، كما بدأ تأثيره واضحا في بعض الأحزاب السياسية حيث بدأت كثير من القواعد الحزبية في تبني العلمانية والدعوة للالتزام بها ، ويرى الكاتب أن تبلور هذا الاتجاه سوف يؤدي الى تصحيح مسار الحوار الدائر وذلك بإحلال التيار العلماني محل التيار الديني المعتدل في الحوار الدائر مع المتطرفين .

(ل) من أهم الايجابيات أن الغالبية العظمى من المصريين لا زالوا خارج دائرة الحوار وإذا كان محسوباً كإيجابية عدم تعاطفهم بعد مع المتطرفين ، فانه محسوب كسلبية عدم تصديهم للمواجهة معهم .

٣ - شليات الواقع الحالي :

(ا) الاعلام :

(١ - ١) منطق الحوار الديني :

ساد الاعلام منطق خاطيء وهو منطق الحوار (الديني) مع المتطرفين دينياً ، والخطأ في هذا المنطق يعود الى ما يأتي :

١ - أنه (حوار ديني - ديني) يصلح بالطرفين الى نتيجة واحدة في جميع الأحوال مضمونها قبول كثير من اتهامات المتطرفين للمجتمع بالخروج عن صحيح الدين مع محاولة من الطرف الحكومي المحاور لاثناء المتطرفين عن اتباع العنف وخلال ذلك يتم تجهيل أو تجاهل الخلفية السياسية للمتطرفين .

٢ - أن الحوار (الدينى - الدينى) يصل بالمتابع له الى اختيار بين دولة (دينية) متطرفة أو دولة (دينية) معتدلة ، وهو أمر خطير اذا كان مقصودا والأخطر أن لا يكون مقصودا .

٣ - يتمتع المتطرفين بمنهج متكامل ومتماسك بصرف النظر عما يحمله من خطأ أو صواب ، بينما لا يزيد الأمر بالنسبة للمحاورين لهم عن اجتهادات غير متناسقة تفتقد التكامل ، وفى أغلب الأحيان يبدو موقفهم دفاعيا ، وهو أمر له تأثيره النفسى بالغ السلبية .

٤ - يتأثر الرأى العام فى مصر بالانطباع وليس بالاقتناع ، والانطباع الذى يتولد لدى مشاهدى الحوار التليفزيونى أو متابعى الحوار الصحفى ، أنه مواجهة بين مجموعة ذات انتماء عقيدى صادق ، ومجموعة أخرى تؤدى واجبا رسميا ، أو اذا أردنا المقابلة اللفظية الصحيحة ، مجموعة ذات انتماء رسمى صادق .

٥ - فى أحيان كثيرة يؤدى الحوار الى نتائج عكسية للمستهدف منه ، وعلى سبيل المثال فقد استضاف برنامج (ندوة الرأى) بالتليفزيون عالما دينيا فاضلا ومشهورا بالاعتدال وهو الشيخ محمد الغزالى ، وسئل عن رأيه فى العلمانية فأجاب (من ينادى بالعلمانية يعتبر مرتدا عن الاسلام) ، وعندما سئل فى نفس الحلقة عن رأى زميل له فى تكفير الحاكم أجاب بما يوحى بأن القضية خلافية ، وفى مرة أخرى فى نفس البرنامج هاجم بتحامل شديد غير مبرر أحد أعضاء جماعة التبليغ ردا على عرض له لاسلوب الجماعة ، بدا فيه شديدا الذكاء والاعتدال والتدين ، الأمر الذى يدفع بالمشاهد لنتيجة معاكسة للهدف من البرنامج ، وأمثلة ذلك كثيرة .

٦ - يبقى السؤال الأهم والحاسم لخطأ منهج الحوار بالصورة التى يتم بها حاليا ، وهو : كم متطرفا استطاع البرنامج أن يثنيه

عن تطرفه ؟ الاجابة تقريبا لا أحد ، فالوجوه المحاورة من المتغذلين هي نفسها تقريبا منذ حوالى أربع سنوات ، بينما يمكن القول بأن البرنامج قد دفع الكثير من المتطرفين الى دائرة الشهرة والنجومية ، وربما دفع بالبعض من الشباب المعتدل الى التطرف .

ولا يعنى ما سبق أن الكاتب ضد الحوار ، بل هو معه ، على أن يكون حوارا بين مفهوم الدولة الدينية ومفهوم الدولة المدنية ، وأن يتم على أساس سياسى وأن تمثل فيه جميع الأطراف الحقيقية للحوار .

(٢ - ١) أسلوب الحملات الاعلامية :

درج الاعلام على معالجة أو مواجهة التطرف السياسى الدينى بحملات اعلامية مركزة وعالية النبرة فى توقيت ملازم للمواجهات الأمنية للتطرف ، وما أن تنتهى المواجهة حتى تفتت الحملة وتبدأ المقالات التى تصف المتطرفين بحسن النية وأنهم مغرر بهم ، وأن الدولة هى التى قصرت فى اجراء الحوار معهم ودعوتهم لقيم الدين الصحيح .

ومن المؤكد أن أسلوب الحملات الاعلامية (الأمنية) يحمل فى طياته قدرا كبيرا من الخطأ فهو يبدو من ناحية أمام الراى العام أمنيا أكثر منه سياسيا أو فكريا ، ومن ناحية أخرى يؤدى التزيد فيه أحيانا الى نتائج عكسية منها التعاطف ومنها تضخيم حجم المتطرفين لدى الراى العام ، والمؤكد أن أسلوب الخط السياسى الثابت فى مواجهة التطرف هو البديل الواجب اتباعه .

(٣ - ١) التلفزة الدينية :

وقع المشرفون على التليفزيون فى مجموعة من الاخطاء التى ترتب عليها عدد من السلبيات المؤثرة على قدرة هذا الجهاز الخطير

على التأثير في الرأي العام ، فمن ناحية أخرى التلفزيون مساحات كبيرة من ساعات إرساله للبرامج الدينية ويشجع على ذلك ارتفاع أصوات المتطرفين بالهجوم على برامج الشياشية الصغيرة مما أدى الى مزيد من الخطرات في هذا الطريق وأي إحصائية لعدد ساعات الإرسال الديني ونسبتها الى مجمل ساعات الإرسال وتطور هذه النسبة في السنوات الثلاث الأخيرة تؤكد على انسحاب التلفزيون عن خطه (العادي) ، وهو انسحاب لن يجدد شيء لأنه لا حدود للتنازلات التي يطالب بها المتطرفون ، ولعل الإصرار على إذاعة الآذان في وقته كاملاً ثم تطور ذلك الى إذاعة حديث نبوي بعد آذان الصلاة بلا ضرورة يعطى مثلاً لهذا الانسحاب وإذا كان الشيء بالشئ يذكر ، فقد طالبت جريدة النور في عدد الأربعاء ٢٨ مارس ١٩٨٥ بأن يتلو الحديث النبوي تفسير له وهو ما يشكل نموذجاً لاسلوب سباق الجري (خلفاً) الذي يشترك فيه التلفزيون أو بعبارة أدق يسابق فيه التلفزيون آراء المتطرفين (١) .

ومن الأمثلة الأخرى على أخطاء التوجه الاعلامي التلفزيوني ما أصبح يسمى بظاهرة الشيخ الشعراوي الذي خلق منه التلفزيون المصري نجماً تلفزيونياً باصراؤه على التركيز عليه واعطاء مساحة يومية له في التلفزيون ، وعندها مستأجداً عقيده الأخوة الأقباط ومشاعره أكثر من مرة ، لم يستطع التلفزيون أن يفعل شيئاً ، وترتب على محاولة حصر برنامجه في وقت أكثر محدودية أن تار المشايهون وعيروا عن ثورتهم بسيل من الخطابات وهكذا واجه المشرفون على التلفزيون مأزقاً هم صانعوه ، والحديث عن

(١) نشر بجريدة الأخبار بتاريخ ١٩٨٦/٧/٤ بالصفحة الثانية (أي بعد تسعة شهور من نشر هذا البحث) الخبر التالي « يبحث التلفزيون الآن تقديم تفسير للأحاديث النبوية التي تلي الآذان مباشرة بالاشتراك منها وعلم الاقتصاد على لقاء الحديث بصوت الفنان محمد السبع » .

أخطاء الشاشة الصغيرة يطول ، والنماذج متعددة ، لكن أكثرها فجاجة ، ذلك البرنامج الذى أذيع فى شهر رمضان وادعت كاتبته أن تصف ملوك القراعتة كانوا مسلمين وإذا كان من حق التلفزيون أن يشهر إسلام القراعتة فإن من حق المتطرفين أن يرفعوا شعاراتهم وأن يغالوا فى تطرفهم عن يقين بأنهم لن يطاولوا التلفزيون فجاجة ولا تطرفا !!

(٤ - أ) الجيش السرى الاعلامى :

عندما تحدد شهر مايو ١٩٨٥ لمناقشة قوانين الشريعة فونجىء المصريون فى شهر يناير وفبراير من نفس العام وخلال هذين الشهرين فقط ، بما يمكن أن يكون حملة اعلامية منظمة ، استغلت جميع ما حدث من قضايا أو حوادث خلال هذين الشهرين فى الدعوة والتمهيد لتطبيق الشريعة الاسلامية وأوجز بعض الأمثلة على ذلك فيما يلى :

- اعتدى ستة شبان على فتاة تواجدت مع خطيبها فى سيارة فى أحد الشوارع المهجورة فى المعادى ، وقد أثبت الطبيب الشرعى فيما بعد أنها عذراء ، وقد ركزت الصحف على هذه القضية ، وركزت فى عرضها للحوادث أو لجلسات المحاكمة على الدعوة لتطبيق حدى الزنا أو الحراية ، ولم يخل أى مقال أو موضوع كتب عن الحادث من رأى دينى أو فتوى لرجل من رجال الدين ، وقد نجح ذلك فى التأثير على الحكم (الأمر الذى اعترف به القاضى حين صرح للصحف بأنه لم يكن من الممكن تجاهل رأى العام فى القضية) ، وحكم على خمسة شبان من السبئية بالاعدام ولكن الأهم من التأثير على الحكم ، ذلك التأثير الذى كان موجها للرأى العام ، حاملا مضمونا فحواه أن القوانين الوضعية لم تعد صالحة لحماية الأعراس ، وأن البديل ممثل فى تطبيق الشريعة .

١- قتل شاب مريض نفسيا (وهذا ثابت) والديه ، واستغل الإعلام ذلك بادعاء أن الشاب قد تأثر بالمذاهب (الوجودية) الهدامة وأن الحساد هو المسبب ، وخلص من ذلك الى نتيجة مؤداها أن اليهودية بالمجتمع للدين هي الحل والنجاة ، وأنه من الضروري حماية المجتمع من (الفلسفات الوضعية المنحرفة) .

٢- استغل الاعلام حادث انتحار فتاة مغربية في منزل ملحق مشهور في الايحاء بأن مصر أصبحت مرتعا للسكاري ، وتحولت الى مأخور كبير تدور فيه الفائنات العاريات بكثوس الراح على الشاربين وكان المضمون الذي وصل الى القراء كرسالة اعلامية واضحة هو ضرورة تطبيق حد شرب الخمر وضرورة اقامة المجتمع الاسلامي (انشائي) .

٣- حوكت قصة ألف ليلة وليلة الشهيرة بحجة (الخلاعة والألفاظ الخارجة) ، رغم أنها موجودة منذ مئات السنين دون استنكار أو ادانة ، وبدلا من أن يواجه الاعلام هذه (المحرقة الفكرية) سائدها باقلام كبار الكتاب وبدا صوت المعارضين باهتا ، وكان الهدف هو التوصل الى الحكم على الفكر والأدب والفن من منطلق ديني ، وهو منطق شديد الخطورة ، لكنه يعتبر تمهيدا لما يتوجه له المجتمع أو يتم توجيهه اليه .

٤- أعيدت مناقشة قضية البهائية للمرة الثالثة (المرة الأولى في أوائل الستينات والثانية في أوائل السبعينات) وبعد أن نوقشت القضية في المرتين السابقتين على أنها قضية مذهب اسلامي منحرف ، نوقشت هذه المرة على حقيقتها ، وهي أنها قضية دين جديد ، ولم تناقش القضية في وسائل الاعلام على أساس فكري أو قانوني ، بل نوقشت بمفاهيم دينية أساسا ، وبتوجه واضح الى ضرورة تطبيق (حد الردة) .

٢ - ركز الاعلام على مناقشة قضية ما سمي بالنبي ايلترعوسم
بريق ، تلك القضية التي يخرج المتابع لها بانطباع مؤداه انها
قضية خلقية او شخصية ، لكن الاعلام عرضتها من خلال مفهوم
آخر وهو مفهوم مضمونه ان المجتمع العلماني المصري سيسمح في
ظل القوانين الوضعية بظهور الديانات والانبياء وان غيبت
(حد الردة) هو السبب في ذلك .

ومن الممكن سرد امثلة اخرى عديدة ، لفردات الحملة الاعلامية
الشرسية التي شنها الاعلام في اتجاهه للتمهيد لتطبيق الشريعة
الاسلامية ، وهو الامر الذي يطرح (فزورة) يصعب حلها
ومضمونها كالتالي :

- ❖ الدولة لا ترى ضرورة تطبيق الشريعة الاسلامية الآن .
- ❖ الاعلام يتبع الدولة .
- ❖ الاعلام يشن حملة باتجاه تطبيق الشريعة الاسلامية الآن .

ولا يحل هذه الفزورة الا جواب واحد ، وهو ان هناك جيشا اعلاميا
سريا يسعى لتطبيق الشريعة الاسلامية ويتجاوز مصالح المسيطرين
على الاعلام الى مصالح اخرى يمكن بحثها او البحث حولها في مجال
آخر .

(١ - ٥) الاعلام والامن :

تبرر القيادات الاعلامية تدخل (الأمن) فيما يتعلق بنشر
الموضوعات الخاصة بهذه القضية ، او اذاعة البرامج المواجهة
للتطرف ، بأنه من الضروري التنسيق بين الاعتبارات السياسية
والأمنية فيما يتعلق بظاهرة لها وجهتها السياسي والأمني ، وبصرف
النظر عن مدى صحة هذا المنطق ، فان الامر يتجاوز مجرد التنسيق

فى كثير من الأحيان ، الأمر الذى يترتب عليه غلبة المنطق الأمنى على المنطق السياسى ، ويأتى بنتائج عكسية ، والأمثلة على ذلك كثيرة ، وأغلبها يتعلق بنشر (الأخبار) المتعلقة بهذه الظاهرة ، وكمثال على ذلك فقد منع الأمن الصلاة بمسجد النور فى أعقاب محاولة مسيرة حافظ سلامة حتى تتم الانشاءات الخاصة بالمسجد ، وتصدى المتطرفون لذلك بالاعتداء المسبب على رجال الأمن ، واستخدموا فى اعتدائهم السلاح الأبيض ، وترتب على ذلك إصابات فى الطرفين وقبض على بعض المتطرفين ، وقد نشرت جميع وكالات الأنباء العالمية هذا الخبر ، ومنع نشره فى مصر بتعليمات أمنية ، وهو أمر لا يبدو مفهوما ، فلا الأخبار يمكن حجبها فى عالم مفتوح ، ولا النشر ضار ، بل مفيد الى أقصى درجات الإفادة ، وقد صرح الأمن بعد ذلك بنشر الخبر وفى الوقت بين عدم السماح والسماح يمكن تصور التأثير الضار للتدخل الأمنى فى مجال الإعلام .

(٦ - أ) الشراك الإعلامية :

... يحلو لكثير من القيادات الإعلامية والفكرية أن تبدأ مقالاتها بعبارات من نوع (لا يختلف أجد حول تطبيق الشريعة الإسلامية ، لقد أعطى الشعب كلمته ، وأعطت الحكومة وعدها ، وأبدت إجزاب المعارضة تأييدها ، تلك قضية منتهية لا خلاف عليها) ، (ولكن) وآه من (لكن) هذه ، وآه مما يتلوها عادة من عبارات تناقض العبارات السابقة أشد التناقض ، وتخالفها أشد المخالفة ، بل قد ينتهى المقال برفض تطبيق الشريعة الإسلامية تحت مسميات أهونها التدرج وأقصاها توجه الكاتب للمتطرفين ، بتساؤلات من نوع ، قولوا لنا أولا ماذا نريدون ؟ وكأنه لم يسمع منهم قولا ، أو يسمع عنهم قتلا ، ويتصور الكاتب والمفكر أنه قد نصب شركا محكما لهم ، بداء بأعداد الطعم (بضم الطاء وسبكون العين) ممثلا فى العبارات التى بدأ بها المقال ، وهوى طعم يسهل فى التصور - أن يتلجه

المتطرفون ، ثم يفاجأون بأشمتد زاجهم في نهجاية المقال إلى نتيجة عكسية . والحقيقة التي لا شك فيها ولا مراء ، ان الشرك منصوب للقراء وان الجريدة اليومية التي توزع مليون نسخة وبالتالي يقرأها خمسة ملايين قارئ ، قد نصبت بفضل الكاتب أو المفكر الكبير شعركا لهتة الملائين ، والسبب في ذلك انه ليس في هذه القضايا الجسدية والمضيرة (لكن) ، تماما كما تقول المسرحينة الشهيرة ليس في القوانين (زيتب) ، فاما ان تكون (منع) واما ان تكون (ضينة) ، وما دمت بدأت القول بان قضية الشريعة محسومة ، وانها محجوزة اتفاق عام فان اى قول بعد ذلك لا يجتدى ولى (لكن) ، لا يؤمن بالعبارات التي ذكرها والتي يكررها امام عيون القراء يوما بعد يوم وكأنها مقرر اعلامي ، والمؤكد ايضا ان ما ذكره للأسف ليس صحتنا ، فالقضية لم تكن يوما (قضية سياسية) محل اتفاق عام ، والحكومة لم تكن يوما (صادقة) حين وعدت بتطبيق الشريعة وانما أعلنت ما أعلنت عن يقين بان كان شيء في مصر (يتسبب بعد حين) ، والأحزاب لم ترقع يوما من الشعارات ما اقتنعت به ، وانما رقت ما تزايد به على الحكومة ، ربنا عن علم ادراك لمخاطر التطرف الديني ، وربنا عن ادراك وسعي في ذات الوقت لان تحصد الحكومة ما جنت يداها

ان المثال السابق ليس رأيا لكاتب أو فقرة من مقال المفكر ولو كان كذلك ما استحق منى الذكر أو التعليق وانما هو (نعمة) سادت الاعلام المصرى واسلوب أدفنه كبار الكتاب وعمامة يصرون على وضعها على رأس دافعى الضرائب (وأقصد الشعب) وحجرا ثقيل يلقونه على رأس دافعى المرتبات - مرتباتهم - (وأقصد الحكومة) .

(ب) الديمقراطية بين السماح والمنع :

من الصعب أن يقتنع الرأي العام المصري بخطا ممارسات التيار السياسي الديني المتطرف ، طالما ظلت الممارسة الديمقراطية في مصر على ما هي عليه ، وطالما دارت هذه الممارسة ، كما تدور الآن في مناجاة السماح الديمقراطي ، الذي يأتي من السلطة الحاكمة أو الحزب الحاكم ، دون أن يتعدى ذلك إلى مناجاة ديمقراطي ، يتيح لكل الراغبين في الممارسة السياسية أن يكون لهم دور وحزب ومنابر إعلامية ، بل أن الرأي العام يتعاطف معهم أحيانا ويهمل إلى نهري مظاهر العنف في حركتهم ، بحجة أنهم لجأوا للإساليب غير الشرعية حين لم يسمح لهم بالعمل السياسي الشرعي أو بمعنى أكثر تحديدا ووضوحا ، حيث لم يسمح لهم بتشكيل أحزابهم السياسية .

إن الحججة الوحيدة التي يرفعها المعترضون على السماح للتيارات السياسية الإسلامية بتكوين أحزابهم مضمونها أن ذلك سوف يؤدي إلى تشكيل أحزاب سياسية مسيحية في المقابل ، الأمر الذي سوف ينتهي بمصر إلى وضع متشابه لوضع لبنان ، وهذه الحججة مردود عليها بما يلي :

١ - أن السماح بتكوين أحزاب سياسية إسلامية لن يضيف جديدا إلى السباحة ، فالتيار السياسي الإسلامي الذي يقبل بذلك (وهو تيار الإخوان المسلمين) له قواعده وله قياداته ممثلة في مكتب الإرشاد وله زعيمه ممثلا في عمر التلمساني الذي يتولى حاليا منصب المرشد العام وأكثر من ذلك له الآن ثوابه في البرلمان وهم لا يخفون انتماءهم الواضح والصريح لهذا التيار .

٢ - أن ظهور أحزاب سياسية إسلامية سوف يؤدي - من ناحية - إلى توقف مزايده الأحزاب السياسية على الشعارات الدينية

ومن ناحية أخرى سوف يصحج كثيرا من مزايدات أئمة المساجد على المشيخات البديشية لأنهم سوف يصبحون أنصارا لحزب سياسي في السياسة ، منافس لأحزاب أخرى . . .

٣ - سوف تضطر هذه الأحزاب الجديدة الى وضع برنامج سياسي يضعون فيه حولا لمشاكل المجتمع الحقيقية مثل الإسكان أو الأسعار أو الديون أو غيرها ، وفي هذا مجال واسع للخلاف بينهم والاختلاف عليهم ، ليس هذا فقط بل ان ذلك سوف يفتح المجال للجميع لامكانية الحوار معهم وتقنية آرائهم لأن ساحة النقاش سوف يتم تصحيحها بأن تصبح سياسة سياسية وليس سياسة دينية وسوف يصبح جميع أطراف هذا الحوار ، مجسوة من الساعين للحكم ، لا للجنة ، والمتقربين للشعب لا لله ، والطامحين للسلطة لا للشهادة . . .

٤ - أن التخوف من قيام أحزاب دينية مسيحية لا مبرر له لغدة أسباب هي . . .

(أ) ان التجربة التاريخية أثبتت أن إقباط مصر يتم طقوس دائما مع الأحزاب العلمانية عن ادراك حقيقى بأن المستقبل للتعايش وليس للانفصال والدليل على ذلك تجمعهم تحت راية الوفد وولاؤهم له قبل ثورة ١٩٥٢ وبقائهم على هذا الولاء حتى بعد انفصال أكبر قياداتهم السياسية (مكرم عبيد) . . .

(ب) ان تجربة اقاعة حزب مسيحي ديني له سابقة في التاريخ المصري : تمثلت في حزب مصر الذي أنشأه (الخنوخ فانوس) ولم ينضم له الا قلة محدودة ، وانتهى بعد سنوات في صمت كما ظهر ، دون أن يكون له أى تأثير على مسار الحياة السياسية في مصر ، ودون أن يؤثر سلبيا على مناخ الوحدة الوطنية فيها .

- اننى أؤكد على أن الوضع الحالي المتمثل فى (التعصب لسلماج) الديموقراطى وتحجيم حرية تكون الأحزاب وقصر التجربة الحزبية على ما هو قائم له تأثير سلبى خطير على واقع التطرف السياسى الدينى فى مصر ، خاصة وأنه لا يقتصر على تحجيم دور هذا التيار فى التواجد السياسى بل يمتد الى تحجيم الأحزاب العلمانية سواء اليسارية منها أو الليبرالية

(ج) التعصب الدينى :

يجب أن نعترف جميعا وبصورة واضحة ومعلنة بأن مصر بها قدر من التعصب الدينى وأن هذا القدر موجود لكنه محدود وأن له من الخصائص ما يتناقض مع المنطق ، فهو يزداد مع ارتفاع المستوى التعليمى أو الوظيفى فيتواجد مثلا فى بعض الأقسام بالجامعات ويقل كثيرا فى القرى أو المدن الصغيرة ، وي طرح الاعتراف بظاهرة التعصب امكانية ذرامة أسلوب حل هذه المشكلة ، وهل يكون بفرض عقوبات رادعة على من ثبت انه قد اتخذ قرارا من منطلق التعصب أو بالتبثيل النسبى السياسى للأقليات أو غير ذلك من الحلول

ويبقى الحسل

ما سبق كان طرحا موجزا للمشكلة (تعريفها - طبيعتها - سبلات المرحلة الحالية وإيجابياتها) وهو ما يمكن طرحه للمناقشة العامة بهدف محاولة التوصل لحل ، وهو موضوع حديث آخر

الباب الثاني

معارك فكرية

صندوق الشيخ سلامة

هذه بشرى الى شعب مصر ، في وقت ترتفع فيه الأصوات بالدعوة الى الاعتماد على النفس ، ومحاولة تحقيق الاكتفاء الذاتي في الخفاء ، وهي بشرى منشورة في كتيب فاخر الطباعة رخيص الثمن (3) أصدره شباب يحمل لقباً علمياً أغلب الظن أنه الدكتوراه ، وقد مضى على نشره نحو عام ، دون أن يتطوع كاتبه أو من كتب عنه بتصحيح ما فيه ، الأمر الذي يعنى إنها متفقان على صحة مضمونه ، وهو ما قصده في بداية مقال بالفظ البشري ، تلك التي غفلنا عنها وهي في تناول اليد ، وشغلنا أنفسنا بحديث الاقتصاد وهي طوع اليأس ، واجهنا أذهاننا علماً واجتهاداً وهي في الصندوق

أحسب أن ما سبق كاف لا تارك ، وهو ما قصدت ، تحثي تتعجب معي ، وما أكثر ما تعجبت ، حين تقرأ للدكتور الشاب قصة أثارها في ذهنه مرات ومرات قبل كتابتها ، وقصصها ومجملها بثقافته العلمية ، ثم أطلقها علينا وسط منيل من الحسينات وأملون البديع ، وزينها بحسنات المؤثرات العاطفية ، إن جاز التعبير ،

(*) يرسل للأعزام ولم ينشر .

(١٠) كتاب « الشيخ حافظ سلامة » للدكتور محمد مورو - دار المختار الإبيلاهي .

وموجزها حتى لا أثقل عليك كما ثقلت على القراءة ، أن الشيخ حافظ سلامة في حصار السويس ، وقف في المسجد وبين يديه صندوق صغير مليء بكعك العيد ، وكان المسجد غاصا بالمصلين ، وأخذ الشيخ يوزع منه عليهم ، والكل يأخذ ويشبع ، حتى أكل الجميع ما شاؤوا ، وشبعوا ايما شبع ، والصندوق ملآن كما هو ، لا يفرغ منه مدايق الكعك ، ولا تهتز فوقه ابتسامة الشيخ الجليل ، وهي ابتسامة لها ألف معنى ومعنى .

معجزة هائلة بلا ريب ، وهي معجزة شاء قدر جيلنا أن تحدث وتُخبر الأحياء ، وأن تذكر فلا ينكر اصحابها أنها حدثت ، وهي معجزة أهديتها لمن أنكروا على نقد مشيرة الشيخ الجليل ، وأعلت لهم انى مضيق لها كل التصديق ، غير انى أرجسوا أن تكون المعجزة الى استمرار ، والقضنة الى اكتمال ، ولا أحسب أن المعجزة مقترنة بالكعك أو بالعيد ، وإنما هي مقترنة بقدره الشيخ . أمام عجزنا عن الأتيان بالمثل ، وبخاجة القوم - قومي وقوم الشيخ - الى ما يسند رفقهم حتى ولو كان قمحا أو خبز شعير ، فما بالك اذا أتى بكعكا يُقَطَّر سُمًّا ويذوب بين الأنامل ، وهي بشرى أهديتها لكل من أمضه الجوع ، أو أرهقه أكل الخبز الشمسى والقريش ، أو اشغل نفسه بقوت أولاده في يومه أو غده ، فالحل مع الشيخ ، والصندوق لا ريب موجود ، وشهادة الدكتور موثق بها ، ما علينا الا أن نعطي الفرصة للشيخ ، فينبطلق الغناء في كل أرجاء مصر (ياكلوا حلوة ياكلوا جاتوه ، ياكلوا كل اللي يحبوه) ، وقد أخطأنا جميعا حين نقدنا الرجل ، وأثبتنا أنه لا كرامة لخبراء التمزوين في بلادهم ، وما نحن قد أعطينا لوزير التمزوين الفرصة تلو الفرصة فلم يقدر على فعل ما فعل الرجل ، وأجهد نفسه بالزيارات والتقارير والمتابعة ، بينما فعلها الشيخ في مسجده دون عناء ، محيطا أتباعه بالابتنامات الحانية ، فعلها ورب الكعبة ، مفاجيا أمثالي من البسطاء

الذين يؤمنون بالعقل ويرفعون راية اجترامه ، ولولا عادة نشأت عليها وهى الزفق فى النقد ، لتوجهت الى وزير التموين طالبا منه أن يخلى مكانه للشيخ وصندوقه ، حيث الحل لا المكابرة ، والبرزق لا الانتاج ، والمعجزة لا العمل ، والبسمة لا القرارات ، والكعك لا الخبر الأسمر ، والشيخ لا الوزير .

يؤذى أيها القارىء أن أستطرد معك فى هزل هو الجبيل ، وابتسامة مغموسة بالكدر ، وفكاهة هى النكتة بعينه ، غير أنى لا أستطيع الاستطراد ، فقد ذكر عن الشيخ ما ذكر ، فى وقت معاصر لمسيرته ، وكان القصد منه تتويج الشيخ لا هذمه ، ورفع مكانته لا التقليل من شأنه ، وفى هذا استهانة بعقولنا أى استهانة ، ودعوة للجهل كلها مهانة ، وازدراء لنا واهانة ، وما أيسر أن يمسك بالكتيب صبى من أبنائنا حتى يعتقد من صدقه ، وحتى يزهد فى ما تعلمه قل أو كثر ، وحتى يرسخ فى ذهنه احترام الخرافة وتحقير العقل ، بل ربما اقتنع البسطاء بالقول اذا قصرنا فى رفضه وتفنيده ، فالحديث كله موجه اليهم ، وهو جزء من حملة مقصودة مضمونها ، ان لم يقنعكم الرجل بفكره فلتقنعوا بكراماته ، وان لم يكن قادرا على تقديم الحل باجتهاده ، فسوف يأتيكم من الله ما تبتغون جزاء وفاقا على صلاح الشيخ وجهاده .

هؤلاء أيها القارىء من يتصورون أنهم قادرون على قيادة الشعب المصرى ، ويرون أنفسهم لذلك أهلا ، ويتطوعون لقيادتنا جميعا الى مشارف القرن الواحد والعشرين ، ويطمعون فى ان نتبعهم لأن معهم الصندوق ، وهم بعون الله سوف يوفرون عليك اجهاد عقلك أو حتى استعماله ، وعلى أيديهم سوف نفرق بين الصواب والخطأ بالاستخارة ، أما العالم المشغول بالأجيال الجديدة من هذا العفرية الالكترونى المسمى بالكمبيوتر أو نظيره المسخوط المسمى بالروبوت ، أو محطات الفضاء المجرورة بالصواريخ وليس بحروف الجر ، فكبرت كلمة تخرج من أفواههم ، ان هى الا لهو وزينة ،

وما علينا الا ان نردد قولهم المعاد ، ان المشرق يرتجف ، والغرب يرتعش ، رعبا وفرقا من متخوة الجماهات ، ودعوتها للخروج من المجتمع او عليه ، وان العالم كله يهتز ، حين يطلع الشيخ علينا بأفكاره في العودة بالمجتمع الى ما قبل الاحتلال البريطاني ، وبصندوقه الذي سوف يملأ أرجاء مصر كعكا ويسكويتا ، وأن القوتان الأعظم ، لا تطفئان على شيء الا على مواجهة هذا التيار الذي يترعنه الشيخ وأمثاله ..

والنبي ايه ؟

بين التكفير والتفكير *

هذه محاولة لاثبات علاقة بين حادثتين ، يبدو الربط بينهما صعبا للوهلة الأولى ، محتملا للوهلة الثانية ، مؤكدا أو شبه مؤكد ان أمعنت النظر أو أجهدت الذهن ، وللقارئ في نهاية المقال أن يقتنع وينزعج ، أو أن يشك ويندهش ، أو أن يرفض قانعا بالرياضة الذهنية ، ولأن الطريق الى الحقيقة يبدأ بالشك ، فاني أصـسـارح القارئ بانى أشك في وجود علاقة بين المحاولة (الحمراء) لاغتيال أمير الكويت على يد منظمة الجهاد الاسلامية (الايرانية) ، ومحاولة تنظيم المسيرة (الخضراء) بقيادة الشيخ حافظ سلامة وبتأييد من غلول منظمة الجهاد الاسلامية (المصرية) ، فالهدف النهائي واحد وهو وأد التجربة الديموقراطية في كل من البلدين ، والهدف المرحلي واحد وهو ضرب الشرعية بالعنف والتصفية في حادث الكويت ، وبالديماغوجية والمزايدة في مشروع المسيرة ، برفع السيف في وجه حاكم الكويت ، و برفع المصحف في وجه حاكم مصر ، واذا كان مفهوما أن يسيل السيف دما ويسقط ضحايا ، فانه متوقع أن يثير المصحف ارتباكا ومستهدف أن يهدد نظاما .. ومن حق القارئ على أن أنقل اليه أوجه الصورة كما تجمعت في ذهني داعيا لله أن أكون مخطئا ، وقد أكون ..

(*) نشر في الأهرام بتاريخ ١٩٨٥/٧/٨ .

الوجه الأول .. منطق التاريخ :

للقارىء أن يتساءل عن حجم المصادفة في أن يحترق لبنان ، وهو واحة الديمقراطية في المنطقة العربية ، بنيران الفتنة والتمزق ، وأن تلقى مصر ، نفسها الجزء في حريق القاهرة ، بعد ثلاثة عقود من الممارسة الديمقراطية الفريدة والمنفردة في المنطقة أيضا ، وأن تشير اصبع الاتهام الى فاعل مجهول في الحالتين ، وأن يكون صدى التفجير في الكويت تكفير في القاهرة ، وكان اختيار العاصمتين وحدهما مخضر مصادفة بحتة ، ومجرد ترتيب قدرى يلتقي في نفسه العنف بالفتح ، والتكفير بالتفكير ، والتخلف بالحضارة ، والارهاب بالديموقراطية .

الوجه الثاني .. منطق الجغرافيا :

في حوار مع أحد الساسة الأمريكيين ذكر لي أن خمسة دبابات في يد الشيوعيين في كوبا يمكن أن تؤرقه كسياسي أمريكي أكثر من خمسة صواريخ نووية موجهة من أوكرانيا . . . ونحن حاورته مداعبا ، وماذا اذا سيطروا على المكسيك . . . اجابني في جدية . . . هذا ما لا يسمح به أحد . . . ربما تستطيع أن تفسر التاريخ بالجغرافيا أو غيرها ، لكنك لا تستطيع أن تغير الواقع إلا (بالجغرافيا) . . .

تذكرت ذلك وأنا أقارن وضع الكويت في مواجهة ما سبب به في إيران الخميني . . . معبر الكويت الى آسيا غير العربية ، بوضع مصر في مواجهة ما سمح به في سودان النميري . . . معبر مصر الى أفريقيا غير العربية . . . وما صاحب ذلك من صيحة الفرح غير المعلنة من بعض متطرفي الشيعة في الكويت ، وصيحة الفرح المعلنة على السنة القادة الاسلاميين المصريين الرسميين وغير الرسميين ،

وتساءلت وللقارئ أن يتساءل معي ، هل كانت لتجربة الخميني في إيران نتائج (محسوبة) في الكويت ، وهل كانت لتجربة النميري في السودان نتائج (مقصودة) في مصر ، أم أن الأمر محض مصادفة .. جغرافية .

الوجه الثالث .. المصيدة والمصلحة :

لن أفاجأ إذا كرر الشيخ حافظ محاولته ، أو قلده آخرون بأسلوبه أو بأسلوب آخر ، وبإحدى ذى بدء فانه من الواضح أن الرجل نفسه حسن النوايا ، فتصريحاته المعلنة لا توحى بالاحتراف السياسي .. بل بدأ بإعلانه عن رغبته في العودة بمصر الى ما قبل الاحتلال البريطاني ، (مجلة المصور) ، وانتهاء بتصريحه عن ضرورة فرض الجزية على الأقباط (مجلة روز اليوسف) ، ومن الواضح أيضا أن الرجل عاش حياته كلها يدعو للدين والعقيدة دون أن تتجاوز شهرته دائرة معارفه وسامعية ، بل ربما دهش الرجل معنا وهو يرى زملاءه وقد انقلبوا فجأة الى مشاهير ، وأصبحوا من نجوم الكاسيت ، وكتبت عنهم المقالات والكتيبات ، وانهمالت عليهم التبرعات وبعضهم كان يقرأ القرآن للهواية ، فاذا به نجم ينافس كبار المقرئين ، على الرغم من أنهم جميعا لا يزيدون عنه علما ، أو تفقها في الدين ، أو حتى حلاوة في الصوت ، وربما سأل الرجل نفسه مرة ومرة عن سبب ذلك كله ، ولم يحر جوابا ، ولعله الآن قد أدرك الجواب ، حين تحول فجأة الى نجم اعلامي ، يعقد المؤتمرات الصحفية ، وتنطلق الاسئلة من حوله بلسان عربي تارة ، وأعجمي تارة أخرى ، وتلمع حوله الفلاشات ، وتسطع أمام عينيه أضواء الفيديو ، وتتردد على مسامعه ألفاظ التايمز واللوموند بديلا عن الطبري والزمخشري ، ويصبح هدفا لأسئلة الآخرين بعد أن عاش حينما يسأل نفسه وأحيانا يحاورها ، ووسط ذلك كله لم يجد

الرجل فسحة من الوقت لكى يسأل نفسه سؤالاً بسيطاً وواضحاً ،
هل هذا كله أمر طبيعى ؟

ألا يحتمل (وسوء الظن من حسن الفطن) أن تكون الأضواء
المسلطة (عن عمد) ، والمبالغ فى حجمها (عن يقين) ، مصيدة
لأمناله من حسنى النوايا ودافعا لهم للاستمرار فى دفع الوطن كله
الى حافة عدم الاستقرار ، وأن يكون أصحاب (المصيدة) هم أنفسهم
أصحاب (المصلحة) فيما حدث فى الكويت وما يحدث فى مصر .

أدعو الله أن تدفع اجابة السؤال بالرجل الى فوقف الحيرة ،
بين ضمير الوطنية المصرية ومصيدة استكمال المسيرة .

وما زال الحوار مستمرا (*)

هذا نداء الى رؤساء الاحزاب في مصر ، والمستغلين بالسياسة فيها ، لكي يقرأوا كتابا فاخر الطباعة رخيص الثمن ، أصدره الشيخ عمر عبد الرحمن وعرض فيه مرافقته في قضية الجهاد ، حتى يدرك الجميع أن هناك وجهها آخر لمصر ، لا يراه الا الشيخ وجماعته ، الحكم فيه حكم الجاهلية والشرعية شريعة الهوى ، والمنهج العبودية ، والحكام فيه كافرون ظالمون فاسقون ، والقوانين فيه وضعية وأمرها (واضح وضوح الشمس وهي كفر بواح لا خفاء فيه ولا مداورة ، ولا عذر لاحد ممن ينتسب الى الاسلام كائنا من كان في العمل بها أو الخضوع لها أو اقرارها ، فليحذر امرؤ نفسه وكل امرئ حسيب نفسه) ص ٧٤ ، وخوفا من أن يرد عليه بأن أغلب القوانين مطابقة للشرعية أو مستمدة منها فانه يتحسب بقوله (أن تجزئة الشريعة وتطبيق بعضها وترك بعضها ، فعل باطل من يفعله يكون مرتدا) ص ١١٧ ، وهكذا لا يملك السائل الا أن يضع يده على فمه ، خوفا من أن يفلت منه تساؤل عن حكم الشيخ على ما فعله الخليفة عمر من تعطيل لحد قطع يد السارق في عام المجاعة ، أو منعه لتوزيع سهم المؤلفة قلوبهم رغم ورود النص القرآني الصريح .

وما للسائل لا يخشى أو يخاف ، وقد أعلن الشيخ بصراحة

(*) نشر في الأهرام بتاريخ ١٩٨٥/٧/٢٢ .

ووضوح أن منهجه هو (القتال لاعلاء كلمة الله في الأرض وقرار منهجه في الحياة ، وحماية المؤمنين به أن يفتنوا عن دينهم أو أن يجرفهم الضلال والفساد ، ص ١٢٣ ، وهو لا يترك بابا مفتوحا للكلمة ، ولا مجالا مسموحا به للموعظة الحسنة ، ولا طريقا ممهدا للمجدال بالتى هي أحسن ، ولا سبيلا متاحا لحوار العقل والمنطق ، بل تنطلق من فمه الكلمات هادرة كالرعد (لا بد للمد أن يفيض ، ولا بد للسدود أن تنهار ، ولا بد للقردة أن يغمرهم الموج والركام ، وعندئذ فلتتنزل سور قرآنية في الجهاد وتسمع دمدمة الآيات ومن ورائها فرقة السلاح تضرب السيئة بالسيئة وتعالج الغدر بالقصاص ، تصب النقمة على المتلاعبين بالدين وتكيل لهم الضربات على نحو يثير الرعب في القلوب ، تحدد موقف الاسلام الحاسم من أعدائه تعلن الحرب على الاحزاب المريية ، وتنظف الجو من آثار الشرك والمشركين ومفاسد أهل الكتاب وذبذبة المنافقين ، ترسم للمسلمين ما يتخذونه أساسا لدولتهم ومنهجاً لدعوتهم) ص ١٢٣ ، ١٢٤ .

وهكذا تستحيل دعوة الاسلام السميع على يد الشيخ الى مد يفيض ، وموج يغمر ، وآيات تعدم ، وسلاح يفرق ونقمة تصب ، وضربات تكال ، ورعب يثار ، وحرب تعلن ، ويصبح المعارضون لمنهجه قررة غارقين ، وسدودا منهارة ومذبذبين ومشركين ، مفسدين ، وباختصار شديد كفرة ، يلزم قتالهم ويستحل قتلهم وباب الكفر واسع في رأى الشيخ ، فما أسهل أن يحمل أى اعتراض على آرائه على محمل التكذيب أو الاعراض أو النفاق أو الشك أو الاستهزاء أو الاستكبار وكلها كلمات مطاطة تتسع لكل شىء ولأى شىء ، وقرأوا معى كلمات الشيخ (من أتى بكفر أكبر سواء أكان كفر تكذيب أم اعراضا أو نفاقا أو شكاً أو استهزاء أو استكبار ، من أتى بأى واحدة

من هذه فقد نقض ايمانه من أصله وخرج من ملة الاسلام) ص ١٣٠ ، ولا يكتفى الشيخ بحديث الدين والعقيدة وانما ينتقل الى حديث

السياسة معلنا أن (الشعب ليس له سيادة ولا هو مصدر للسلطات ، كما جاء في الدستور وهذا يعرفه الكبير والصغير بالضرورة من الدين ، ويبرأ الاسلام من النظام الديموقراطى بمعنى حكم الشعب للشعب فهذا معناه أن الحاكمية للشعب وليس لله) ص ١٤٧ .

والرجل يربأ أن يتسناوى المسلمون مع غيرهم من أصحاب الكتاب ، فاحدى جرائم السادات فى رأيه (أن هذا الرجل جعل أحفاد القردة والخنازير من الضالين الذين كفروا بربهم ونعتوه بصفات النقص ، مثلهم كمثل المسلمين ، بل اتخذهم أولياء وأصدقاء وأحبابا) ص ١٥٠ ، وجريمته الكبرى التى أخرجته من ملة الاسلام أنه (قال - فض فوه - كلمته المشهورة لا سياسة فى الدين ولا دين فى السياسة فخلع بذلك ربة الاسلام من عنقه) ص ١٥١ ، ان العرض السابق لما يتضمنه الكتاب يثير مجموعة من الملاحظات أوجزها للقارىء فيما يلى :

أولا : أليس من الواجب علينا أن نتعظ من درس كتاب (الفريضة الغائبة) الذى أصدره محمد عبد السلام فرج ، ولم يجهد واحد من رجال السلطة أو الدين أو الفكر أو السياسة نفسه بعناء الرد عليه ، وعندما تنبه الجميع كان الوقت متأخرا ، وكانت كلمات الكتاب قد تحولت الى رصاص ، وكان عدد ضحاياها من القتلى والجرحى فى حادثتى المنصة وأسيوط يكاد يقترب من عدد قرائه المحدودين .

اننى لا أدعو الى منع النشر أو المصادرة ، فهذا مرفوض بمنطق الديموقراطية التى تقبل بها جميعا ، لكنى فى نفس الوقت ارى أنه من الخطر الشديد أن يترك هذا الفكر بلا رد ، ورغم اقتناعى بأن القضية كلها سياسية إلا أن ما ورد بشأن تكفير المسلم والحكم بارتداده ، وخلعه من ربة الاسلام وتجهيل المجتمع ، ورفض موالاته أهل الكتاب يحتاج الى رد من المتخصصين فى الدين ، ويترتب على ذلك احدى نتيجتين ، اما أن تكون جماعة الشيخ ومعتنقو آرائه ممثلة

للاسلام الصنيخ ، ونصبح نحن جميعا من المسلمين المؤمنين بسماحة الاسلام وقدرته على استيعاب جميع متغيرات العصر خارجين على صحيح الدين ، واما أن يصبح الشيخ وجماعته خارجين على أصول العقيدة السمحاء ، أو على أحسن الفروض مجتهدين أخطأوا في اجتهادهم ولهم أجر الخطأ ، وفي هذه الحالة يصبح منع الشيخ من ارتقاء المنبر لبث دعواه ، والإنتقال من مسجد الى مسجد داعيا للثورة والتكفير واجبا دينيا قبل أن يكون مسئولية سياسية . . .

ثانيا : ان مسئولية مواجهة الارهاب ليست مسئولية الحكومة وحدها ، بل هي مسئوليتنا جميعا وهي واجب قومي يجب أن يشارك فيه الجميع بل اننا يجب أن نسلم بأننا بدون قصد قد شاركنا جميعا في نمو هذه الظاهرة ، لقد شاركت فيها بعض قيادات الاحزاب حين وضعت حوادث الاغتيال السياسي بالبطولة وأسمنت قاداتها شهداء وأبطالا ، وارتفعت بعض الاقلام فيها منادية بالدولة الدينية على أنها الحل الوحيد ، وأنا أدعو هؤلاء جميعا الى قراءة الكتاب حتى يدركوا أنهم سوف يكونون أول الضحايا لما يدعون اليه ، وشاركت فيها وسائل الاعلام حين حولت حادث اغتصاب الى قضية قومية ، وبدلا من أن ينشر الخبر في سبطين أو ثلاثة مشيرا الى أن (ستة من الشبان قد اعتدوا على فتاة كانت تجلس في سيارة خطيبها في أحد الشوارع المهجورة في المعادي وقد أثبت الطب الشرعي أنها عذراء) بدلا من نشر الخبر بهذه الصورة التي لا تثير أحدا ولا تلفت انتباهها ، تبارت الاقلام في وصف أدق التفاصيل ومتابعة المحاكمة واثارة الشعور العام بصورة لم يسبق لها مثيل ، وقد جارتها بعض صحف المعارضة في ذلك ، الأمر الذي أثار كثيرا من الشك في أن ذلك كان مقصودا ، خاصة وأنه كان يسبق مناقشة قوانين الشريعة في مجلس الشعب ، الأمر الذي طرح تساؤلا عن امكانية أن يكون ذلك كله محاولة لقيادة الرأي العام الى نتيجة غير صحيحة ، وهي قصور القوانين الوضعية

(ويعلم المتخصصون أنها مستمدة من مبادئ الشريعة الإسلامية) ،
وعجز الدولة (المدنية) عن حماية مواطنيها ، ويصدق نفس الشيء
على تحويل قضية انتحار لحدى الفتيات في منزل ملحق مشهور الى
قضية الموسم .

ان تهويل الأمور وليس تصويرها ، يعطى جماعات الارهاب أقوى
أسلحتها وهو سلاح التكفير والحكم على المجتمع كله بالجاهلية
والخروج على الدين ، بينما الأمر كله أمر اخطاء تحدث فى أى مجتمع
فى كل زمان ، ولا يستطيع أحد أن يعطى لنا مثالا عن مجتمع تحول
أفراده الى ملائكة .

ثالثا : ان الكتاب تصدره مقدمة ، وينتهى بخاتمة ، وكل من
المقدمة والخاتمة موقع بامضاء (الجماعة الإسلامية) ، وهى ذاتها
جماعة الجهاد التى شاركت الشيخ فى السجن والقضية ، والمقدمة
تعلن بلا مواربة أن أفراد الجماعة يدينون للشيخ بالولاء ويعملون
نحت رايته ، وهو الأمر الذى اجتهد الادعاء فى القضية لاثباته دون
جدوى ، بينما تطرح الخاتمة برنامج هذه الجماعة فى عبارات شديدة
العنومية والاغراء فى آن واحد . . وهذا كله يطرح تساؤلا مباشرا
عن مدى شرعية هذه الجماعة التى تصدر برنامجا وتنتشر كتباً ، واذا
لم يكن نشاط الجماعة جزءا من اطار الشرعية فى المجتمع ، فلماذا
اذن هذا الكم الهائل من القوانين المنظمة لتكوين الاحزاب السياسية
والجمعيات الاجتماعية والدينية واصدار النشرات والاصحاف .

اننا يجب أن نكون واضحين فى هذا الأمر . . علينا أن نقبل
الحوار فى ظل الشرعية مهما تجاوز أو اختفلنا معه ، وعلينا فى ذات
الوقت أن نرفض الحوار خارج اطار الشرعية مهما تعاطفنا معه ،
أما اذا تحولت الكلمات الى رصاص ، والعقيدة الى انفجارات ، فانه
من الواجب علينا جميعا أن نؤيد المواجهة بأقصى درجات العنف ،

والحسم الرادع دون مزايدة أو تحسب ، لأن الأمر في هذه الحالة أمر
أمن للمجتمع ، وأمان للمواطنين ، وهذا الخيط الرفيع هو الذي
يفصل تماما بين منطق الدولة المتحضرة ، وهو ما تقبل به ، وبين منطقة
الغابة وهو ما يجب أن لا يقبل به أحد .

ورغم أن الموضوع يغرى بالكتابة بما لا تتسع له ظروف النشر ،
فأنتى أرجو أن أكون قد أبلغت الرسالة ونبهت الى الخطر ، وتبقى
كلمة أخيرة موجهة منى الى الشيخ عمر :

ان دلمة اسلحتك وفرقة قنابلك أيها الشيخ الجليل لا تخيف
أحدا ، ولا تمنع مواطنا من أن يرد عليك دون أن يخشى اتهامك له
بالكفر والارتداد ، فالإيمان يا شيخنا الجليل ليس صكا يصدره
الشيخ عمر ، ولا شهادة تصدر من الجماعة الإسلامية ، وما دمت قد
طرقت حديث السياسة وسلكت سبيل الوصول الى الحكم ، فسوف
يكون لى معك حديث طويل فى مقال قادم ، وسوف تكون أداتى فيه
شيئا لم أجد له أثرا فى كتابك المثير ، ولعلنى لا أكشف سرا اذا ذكرته
لك ، أنه المنطق والحوار الهادى والدعوة بالتى هى أحسن ..

العزبية السياسية وأعضاء الأنايب (*)

ليس فى العنوان خطأ مطبعى ، فالعزبية السياسية هى التعبير الأدق عما آلت اليه أمور أغلب الأحزاب - على قلتها - فى مصر ، حين أصبحت أمور الحزب تدار كما كانت تدار أمور العزبة قديما ، وحين مارس بعض رؤساء الاحزاب تصريحف الأمور فى أحزابهم بمنطق صاحب العزبة ، فاللجان الحزبية على مستوى المحافظات يتم اختيارها بواسطة رئيس الحزب وليس بالانتخاب ، والتعيينات قائمة على قدم وساق ، وأقداد القيادات الحزبية ومواقعها معلقة بإرادة رئيس الحزب أو صاحب العزبة ، ان شاء رفع أقواما وان شاء خفض آخرين ، وان أراد أحال الى لجان للتحقيق أصدر هو نفسه أمرا بتشكيلها .

لا عجب اذن اذا تحولت الاحزاب من فكر يتزعم الى زعيم يفكر ، ولا غرابة ان ألمح رئيس الحزب عن عزمه على الاستقالة (١) فتسابق أصحاب الحظوة فى تأكيد الولاء ، عن يقين بأن مصير الاستقالة الى تراجع ، ومصير الرئيس الى بقاء ، ومصير المعارضين على نهج الحزب وما أكثرهم الى عقاب ، فالمعارض يجال الى لجنة ، واللجنة يشكلها

(*) نشر فى الأهرام بتاريخ ١٩٨٥/٩/٣ .

(١) اشارة الى استقالة فؤاد سراج الدين رئيس حزب الوفد ثم نراجع عنها .

الرئيس ، والاتهام توجهه اللجنة ، والقرارات يوقعها الرئيس ، وهكذا يصبح الأمر كله صياغة جديدة لقصة الفرخة والقمحة الشهيرة .

لا عجب ولا غرابة فيما سبق ، فمنطق العزبية السياسية يبرره ، لكن العجيب ، والغريب ، أن ترفع هذه الأحزاب أصواتها بالدعوة للديموقراطية ، متناسية أن فاقد الشيء لا يعطيه ، وأن الأحزاب التي تدعو للديموقراطية يجب أن تبدأ بممارسة الديموقراطية داخلها ، والا أصبح الأمر في نظر الشعب خداعا ، وأصبح من الضروري لهذه الأحزاب أن تفسح مجالا لأحزاب جديدة ، تؤمن بما ترفعه من شعارات ، وتدعو للديموقراطية وتطبقها في ذات الوقت ، ولعلنا أنتهز هذه الفرصة لكي أَدعو أعضاء مجلس الشعب الى تعديل قانون الأحزاب بما يسمح بقيام أحزاب جديدة وبالنص على ضرورة عقد الأحزاب القائمة للجمعية العمومية مرة على الأقل كل عامين وأن يتم اختيار القيادات الحزبية بالانتخاب المباشر ، والا فقدت هذه الأحزاب مبرر وجودها القانوني ، وليس في هذا افتئات على الديموقراطية أو تقييد لحرية الأحزاب في الممارسة السياسية بل هو في حقيقته عودة بالأحزاب الى قواعدها ، وتأكيد لشعبية الممارسة السياسية ، وتثبيت لقواعد الممارسة الديموقراطية التي تمثل المبرر الوحيد لقيام الأحزاب واستمرارها .

وإذا تجاوزنا الحديث عن العزبية السياسية الى الحديث عن أعضاء الأنابيب ، فإن الأمر أيضا في استخدام هذا التعبير يخلو من خطأ اللفظ الى قصده تأكيداً للمعنى ، فتعبير أطفال الأنابيب يطلق على الأطفال الذين يتكئون خارج رحم الأم ثم يعاد زرعهم فيه ، وهو

نفسه ما يحدث لقلّة من أعضاء مجلس الشعب ، انتسبوا ومازالوا ينتسبون لاتجاه سياسى واضح ومعروف ، وقد تم زرعهم - بمناسبة الانتخابات - داخل كيان حزبى آخر ، وحين أصبحوا أعضاء فى المجلس النيابى لم يتخرجوا من اعلان ولائهم الأصيل ، ولم يتخرج الحزب الذى نجحوا تحت رايته فى عزلهم بعيدا عن تشكيلاته الحزبية ، واذا كان للمهثبات العلمية فى العالم المتقدم أن تباهى العالم بنجاحها فى زراعة اطفال الأنايب تأكيداً لتقدمها الحضارى ، فإن لأصحاب هذه التجربة أن يباهوا العالم كله بتجربتهم الفريدة فى زرع أعضاء الأنايب فى المجلس النيابى ، تأكيداً على مدى ما أصاب التجربة الديموقراطية والحزبية فى مصر من تخلف وقصور .

وما دما قد تحدثنا عن هذه القلة من أعضاء الأنايب والتي تمثل انجاسها سياسيا معروفا ، فان الشئ بالشئ يذكر ، فقد قرأت منشورا وزعته (الجماعة الإسلامية بالبنيا) بمناسبة العيد ، ملأته كعادة هذه المنشورات ، بالصراخ ولطم الخدود وشق الجيوب على ما أصاب المسلمين والاسلام ، واتهمت فيه حكام المسلمين بالردة وموالات اليهود والنصارى ، ودعت فيه كل المسلمين الى بذل دمائهم وأنفسهم وأموالهم فى سبيل الدين والاسلام وهى كلها أمور يصعب تفسيرها - ولا أقول الرد عليها - الا بتأثرهم بقصة دون كيشوت الشهيرة ، والتي انطلق فيها محارباً لطواحين الهواء ، مغمداً رمحه فى تلأل القش ، متصوراً كما تصوروا عدوا لا وجود له ، فلا الدولة كافرة ، ولا الدين مهان ، ولا رجال الدين مضطهدون ، ولا الحكام مرتدون ، لكنها آفة التخلف الفكرى والأمراض النفسية حين يجتمعان معا فيفرزان ظاهرة (الهوس الدينى) وأخذ أعراضها (الهوسنة) التي تعبر عن نفسها أحيانا بالمنشورات وأحيانا أخرى بالأرهاب البصريح ، وكما خاطب دون كيشوت البطاحون فقد خاطبوا فى نهاية منشورهم (العيد) قائلين (وختاما نقول للعيد أبشر ، انقسم لأولئك

الذين لم تزلزلهم المحن ، ولم يفتنهم البلاء عن قولة الحق ، ابتسم أولئك الذين ساروا ويسرون على درب خالد الاسلامبولي وعطا حسين وعبد الحميد) ، وقد تذكرت وانا اقرأ ذلك ما حدث عندما دعيت لندوة في أحد الاحزاب ، فاذا بمقدم الندوة يقدم المتحدث بقوله واليكم المجاهد (فلان) ، الذي تطوع بالدفاع عن الشهيد العظيم خالد الاسلامبولي ونظرت الى الأستاذ (فلان) عندما ذكر ذلك فوجدته منتفخا ومنتشيا ومتباهيا ، وحين جاء دورى فى الحديث وجدت نفسى أعلق على ذلك بما يستحق ، فقد ذكرت لهم أن خلافاتهم مع السادات شيء ، وموقفهم من الاغتيال السياسى يجب أن يكون شيئا آخر ، وأن مرتكب الاغتيال السياسى لا يوصف بأنه شهيد ، بل يوصف بأنه ارهابى مهما كان الرأى فيما قام به ، وأن من يجد مبررا دينيا لاغتيال السادات ، سوف يجد مبررا دينيا لاغتيال رئيس هذا الحزب الذى كنت أتحدث فى مقره ، وأنا جميعا اذا لم يكن لنا موقف واضح ومحدد من الارهاب فسوف ندفع بالمجتمع كله الى مصير أسود ، وسوف ندفع بمصر الى فتنة لا تصيبن الذين ظلموا خاصة .

قلت ذلك فى مقر أحد الاحزاب وأعيد نشره اليوم حتى يقرأه الجميع ، فمواجهة الهوس الدينى مسئولية الشعب ، ومواجهة الهلوسة مسئولية المفكرين ، ومواجهة الارهاب مسئولية الاحزاب جميعا ، وبدلا من الحوار مع العيد ، والتغزل فى ذكرى الارهاب ، والتفنن فى العزبية ، دعونا نواجه معا مشاكل المجتمع فى الأسعار والأجور والاسكان والديون الخارجية ، ومن كان قادرا على الحل والتقدم بالمجتمع فلينفضل ، ومن كان عاجزا فليضمت ، ومن أصر على المزايدة الدينية فى قضايا السياسة فلنواجهه بالمنطق دون تردد أو خوف .

اما من اعلنوا فى مشورهم انهم سائرون على الدرب ، فأننى ابشرهم بنهاية مماثلة لنهاية من سبقوهم عليه .

رد هادىء على أستاذ جليل (*)

حين قرأت رد الأستاذ خالد محمد خالد على الدكتور يوسف ادريس أحسست بأن أستاذنا الجليل قد شحذ من أسلحته أسلوباً هو السهل الممتنع ، وأملاً رائعاً يملأ عليه وجدانه وخياله وإن كان لا يزيد عن كونه حلماً لا يرتبط بالواقع بسبب ولا يؤيده من التاريخ سند ، وهو حلم الدولة الإسلامية ، تلك التى حاول أستاذنا اقناعنا بقبولها ، مؤكداً على أن الإسلام دين ودولة ، ولعله هو العاشق للديموقراطية أبداً ، تعدم ألا يكمل العبارة ، فلم يذكر أنه مصحف وسيف ، ربما لعلمه ، وهو العالم الجليل ، بما فعل السيف — سيف المسلمين — برقاب المسلمين ، تأكيداً لجور الحاكمين باسم الإسلام على مدى قرون طويلة يصعب أن نتمثل فيها بأكثر من فترة حكم الرسول والعمرين ، وأنى لنا بأمثالهم .

إن الأستاذ خالد يرى أن مصر من خير بلاد الله اسلاماً ، وأنا له مؤيد ، بل اننى أتزيد وأقول أنها خير بلاد الله اسلاماً ، وهو يشجب كل مظاهر التطرف الدينى ، وأنا أنحنى لمقولته أعجاباً ، وأؤكد له أننى لم أتوقع منه غير ذلك ، وهو الذى عاش عمره مدافعاً أصيلاً عن الديموقراطية مجاهداً يسعى جاهداً لربطها بحلم رائع لدولة إسلامية تتبنى مفاهيمها العصرية ، وهى دولة التفت للخلف فى صحائف التاريخ فلا أرى لها أثراً ، وأنظر حولي متأثراً بالاعلان الشهير الى دولة ترفع الراية فلا أجد لها محلاً ، واقشراً وأسمع

(*) نشر فى الامرام بتاريخ ١٩٨٥/٧/١ .

للمتشدقين بحديث الدولة الاسلامية في مصر ، فلا أرى في أعينهم
الا شرا مستطيرا ، ولا أسمع منهم الا توعدا ونذيرا ، ولا أرى في
الافق الا نكوصا عن ركب الحضارة ، وفتنة تمزق وحدة الوطن
الآمن ، وظلاما يسدل أستاره على الفن والفكر والثقافة ، ولا أحسب
الا أن ذلك كله ، أو بعضه ، هو ما جال في خاطره وهو يستدرك
في الفقرة التالية بقوله ، « ان الشريعة حين تطبق في بلادنا لن
تكون شريعة الخميني ولا شريعة النميري ولا شريعة القذافي ، ذلك
أن الحق لا يعرف بالرجال وانما يعرف الرجال بالحق » ، وهو قول
عظيم وصادق وأمين ، لولا أنه يدفع الى تساؤل يراود أذهاننا عن
ذلك الحق الذي لم يصادف رجلا يعرف به منذ ألف عام ، ألا يدفع
ذلك الى التروى في أحسن الأحوال ، (ولا أحسب أن وصف حالنا
بالحسن جائز) ، أو الى الرفض في أسوأ الأحوال ، (ولا أحسب
أن سوء حالنا يخفى على أستاذنا الأريب) .

ان أستاذنا يتساءل ، لماذا الشريعة ؟ وهو يجيب ، لأن الاسلام
دين ودولة ، بمعنى أن قبولنا بالدين يترتب عليه قبولنا بالدولة
الاسلامية ، ولا أظن أن صياغة العبارة بصورة عكسية يمكن أن
تؤدي الى نتيجة صحيحة ، بل اني لا أحسب أن واحدا يمكن أن
يتحمل وزر القول بأن عدم القبول بالدولة الاسلامية يخرج مسلما
عن دينه ، وجبتي في ذلك أنني لا أعتقد أن ثلاثة ممن يتصدرون
مجال الدهوة للدولة الاسلامية يمكن أن يجتمعوا حول مفهوم موحد
لها ، والأستاذ خالدا يعلم أكثر مني أن أغلبية الفقهاء يجمعوا
على أن الحاكم ملزم بأن يستشير ، لكنه غير ملزم بأن يأخذ برأي
الأغلبية أو حتى برأي الأجماع ، وهو عكس ما ينادي به الأستاذ
خالدا ، وهو أيضا عكس ما تؤكد روح الديموقراطية وجوهرها ،
وهو أيضا ما يدفع الى أن نتساءل ، هل الدولة الاسلامية جزء من

العقيدة فيصبح أحد الطرفين خارجا على صحيح الدين والعباد بالله ،
أم أنها لزوم ما لا يلزم فنتردد أمام مقولة الدين والدولة .

والأستاذ خالد يعلم أيضا أكثر مني أن اختيار أبي بكر في
السقيفة بإجماع أغلبية المسلمين ، مناقض لأسلوب اختيار أبي بكر
لعمر ، مناقض لأسلوب اختيار عثمان على مرحلتين ، أولهما اختيار
أهل الحل والعقد لعثمان وعلى ، وثانيهما ترجيح عبد الرحمن
ابن عوف لاختيار عثمان ، مناقض لأسلوب اختيار علي ببيعة أهل
المدينة ، مناقض لتولية معاوية بعد السيف ، مناقض لتولية يزيد
بالوراثة ، مناقض لتولية الرشيد للأمين ثم أخيه المأمون ثم أخيه
القاسم ، ومعاذ الله أن يكون أسلوب اختيار الحاكم - وهو أحد
أهم الأركان السياسية للدولة - جزءا من عقيدة الاسلام والا كان
الاختلاف خروجا على صحيح الدين والعباد بالله ، والله أكبر من
أن يفرض في الكتاب من شيء ، الا أن تكون رحمته قد علت بالعقيدة
على السياسة ، ونزهت الدين عن الدولة .

والأستاذ خالد يعلم أن من استندوا الى القرآن والسنة في
تبرير المنحى الرأسمالي للاسلام ، لم يخرجوا على قاعدة في الدين
ولم يتعسفوا في تفسير نصوصه ، وأن من استندوا الى القرآن
والسنة في تبرير المنحى الاشتراكي للاسلام لم يخرجوا على قاعدة
في الدين ولم يتعسفوا في تفسير نصوصه ، وانما وجد كل ضالته
في الاسلام ، لأنه دين الرحمة الذي يسع متغيرات الزمان والمكان ،
ولا يضيق لكنى يرتبط بشكل من أشكال الدولة أو نظمها الاقتصادية
والسياسية ، وانما يتسع لها جميعا رحمة بالعباد ، وتأكيدا على
أن الدين أشمل من الدولة ، وأن العقيدة أكثر اتساعا وشمولا من
المفهوم الضيق لنظام الحكم .

وأصل الى تساؤل أستاذنا الجليل ، ماذا يعني تطبيق
الشريعة ؟ وبدون أن أدخل في متاهة الشريعة والفقه ، أو أن أتساءل

كما يتساءل الكثيرون عن ماهية الحدود ، وهل هي قاصرة على ما ورد في القرآن نصا ، أم أنها تشمل ما طبقه الرسول ، أو تتسع أكثر لكي تشمل تطبيقات الخلفاء الراشدين ، أو تزداد اتساعا لكي تشمل اجتهادات الفقهاء في مرحلة زمنية تالية ٠٠ تلك قضية فقهية لا أتوقف عندها لأن ما يعنيني هو الجانب السياسي للقضية ، ذلك الجانب الذي يدفعني الى اجابة أستاذنا الجليل على تساؤله بأن تطبيق الشريعة سوف يجعل المواطن المسيحي مواطنا من الدرجة الثانية لا تقبل له شهادة ، ويزداد البعض تطرفا بالقول بأن لا ولاية له ، وسوف يصبح غناء المطربات دعوة للزنى لا تستقيم مع اقامة حده ، وسوف يصبح الرقص مجونا ، والتمثيل فسقا ، وتزين المرأة تبرجا من الجاهلية الاولى ، ونحت التماثيل كفرا الا اذا دمرنا موقع القلب فيها أو الكبد ، والله وحده يعلم مصير تماثيل الفراعنة التي تصور آلهة المصريين القدماء ، وهو معلومة غابت عن حكام الدول الاسلامية المتعاقبة رحمة من الله بالتاريخ ، وشامت ارادته جل شأنه أن يطمرها التراب فتبقى لنا صامدة الا من نقب المأمون الهرم أو تشويه أحد الزهاد لوجه أبي الهول العظيم ٠٠

أما اجابة أستاذنا الكبير عن تساؤله ، كيف ستحكم الشريعة المجتمع ٠٠ والتي سرد فيها أروع ما أتت به الديموقراطيات الحديثة من كون الأمة مصدرا للسلطات وحرية تعدد الاحزاب واصدار الصحف واختيار أعضاء البرلمان وحق نوابه في المعارضة واسقاط الحكومة ، فهي اجابة تحتل القليل من التعجب والكثير من الاعجاب ، أما الاعجاب فبالرجل ، وأما التعجب فمصدره أنه لا يوجد نص ديني واحد في قرآن أو سنة يؤكد صراحة على بنيد واحد من البنود السابقة ، غير أن الاقرب الى المنطق أن نقول بأنها روح الاسلام وليست شريعته ، تلك الروح التي لا تناقض عدلا ولا تنقض حقا ، غير أن طرح الأمر بهذه الصورة يُنشئ مأزقا ويطرح تساؤلا ويدفع

الى دعاء ، أما المأزق فيتمثل فى خروج نظم حكم (اسلامية) مجاورة
وغير مجاورة من دائرة روح الاسلام كما أتصور وشريعته كما يتصور
أستاذنا الجليل ، وأما التساؤل فمن الاصرار على نعت المبادئ
السابقة بمسمى اسلامى ، ونهى مبادئ ان التقت مع روح الاسلام
وجوهره ، فانها بالقطع نشأت فى غير دياره وتسمت بغير مسمياته ،
وأما الدعاء فلاستاذنا العظيم بأن يحفظه الله من السنة وأقلام -
وربما خناجر - من يرفعون راية الاسلام ، ولا يرون فيه الا حزبا
لله قائما ، وحزبا للشيطان مقضيا عليه ، ولا يعترفون للانسان
بحق فى التشريع ، ويتزايد بعضهم فينكر عليه حق الاجتهاد أو حتى
حرية الفكر والعقيدة ، ويشغلهم حديث الذبابة فى عالم منشغل
بحرب النجوم ، ويلهون مواطنهم بالحديث عن الطين الارمنى فى
وقت ينشئ فيه الآخرون متاحفا لصخور القمر ..

وأصل الى التساؤل الأخير لاستاذنا الجليل ، واستميحه العذر
ألا ينكر على عجبى وأنا الذى قضيت عمرى كله معجبا به ، أليس
عجيبا يا أستاذنا الفاضل أن تكون اجابتك على سؤالك ، لماذا
الشريعة الآن ، موجزة فى أنه ما دام هناك احتمال لأن يصل هذا
التيار يوما - قرب أو بعد - الى الحكم ؛ فلنبدا بتقنين الشريعة
ونظام الحكم الآن ، ولنطرحه الآن فى استفتاء عام حتى لا يخرج
عليه أحد بعد ، ألا يشبه ذلك لجوء صاحب المنزل القديم الى احراقه
بأكمله ، تخوفا أو توهما لسقوطه على رأسه يوما ما .. أما قولك
بأن الشريعة مطلب شعبى ، فانه يفتح على بابا من أبواب الهم ،
لا لكونها كذلك ، ولا لرفضى لذلك ، بل لأنى موقن بأنها تبدو بهذه
الصورة لكونها طرحت على رأى العام كقضية دينية ، وأمام الدين
لا يملك أحد ، ولا أملك أنا ، أن يختلف أو يعترض ، بينما لو
عرض الأمر على وجهه الصحيح ، وهى أنها قضية سياسية ودنيا
وحكم ، لاختلف الأمر ، وليس هذا مبعث الهم الوحيد ، وإنما

مبعثه افلاس السياسة حين يتوسلون الى صوت هنا أو هناك بالمزايدة
على أمن الوطن ومستقبله ..

ما علينا أيها الأستاذ العظيم ، بل رب ضارة نافعة ، فقد
استمتعنا بما ذكرت ، وسعدنا بالحوار معك .
والله والوطن من وراء القصد .

بين العقل والنقل (*)

طالغتنا الصنف في الفترة الأخيرة بفتاوى تحريم المخدرات قياساً على تحريم الخمر ، ومثال ذلك ما ورد بالصفحة الدينية في أهرام الجمعة ١٩٨٥/١١/٢٩ حيث ذكر ما نصه (أن الخمر يدخل في حكمها كل ما سكر مائعا كان أو جامداً أو معصوراً أو مطبوخاً ولذلك يحرم تناوله شرباً كان أو حقناً أو شماً أو بأي طريقة من الطرق) ، وهو ما يفهم منه إدراج جميع أنواع المخدرات بما فيها الهيروين والكوكايين تحت مسمى الخمر ، لأنها هي المقصودة بلا شك بالشتم أو الحقن ، حيث لم يذكر في الأثر أو في الخبر أن سكيراً تغاطى الويسكى شماً أو عثر عليه وهو ينقن نفسه بالفودكا ، وقد ورد بنفس الصفحة أن جمهور الفقهاء قد أفتوا (بأنه كما يحرم شرب الخمر وبيعها وجمعها فإن هذا الحكم يتطبق على المخدرات بكل أنواعها) وهو ما يفهم منه انطباق ما يتعلق بالخمر تحريماً أو عقوبة من وجهة النظر الإسلامية على جميع أنواع المخدرات .

وفي تقديرى أن ما سبق ذكره قياساً يحتمل كثيراً من الخطأ لأنه يترتب عليه نتيجة منطقية فحواها أنه إذا كانت علة التحريم واحدة في الحالتين وهى ذهاب العقل ، فإن العقوبة لابد وأن تكون واحدة هى الأخرى ، وهى نتيجة مفرعة لأن أقصى ما يصل إليه المتشددون فى عقوبة تجريم الخمر هو جلد من يضبط ذاهب العقل

(*) أرسل المقال الى الأهرام ولم ينشر .

(حتى لا يفرق بين الأرض والسماء أو بين الرجل والمرأة) عددا
من الجلادات يتراوح بين أربعين وثمانين جلده ..

وقد يتعجب القارئ لهذه النتيجة ، خاصة وأنها تبدو في
ظاهرها ترتيبا منطوقا على افتراض يصر كثير من الدعاة على أنه
صحيح ، وقد يخطر في باله أن من أفتوا بذلك قد توقفوا عند علة
التحريم ولم يربطوا بينها وبين العقوبة ، لكن ذلك ليس صحيحا
للأسف الشديد ، فقد ذكر أحد الدعاة في ندوة دينية نشرتها له
جريدة النور (١) أن كثيرين ممن يقضون عقوبة الأشغال الشاقة
المؤبدة بسبب جرائم المخدرات قد أرسلوا إليه يناشدونه الإسراع
في تطبيق الشريعة حتى يستعوضوا عن الأشغال الشاقة بالجلد
ويخرجوا لأعمالهم ومصالحهم .

هنا نصل الى نتيجة يأبأها الضمير الديني ، ولا يتخرج أحد
الدعاة من إعلانها ، وهي أن يصبح تطبيق الشريعة الإسلامية في
جانب من جوانبه مطلباً ملحا لفئة من الخارجين على المجتمع ، وهي
نتيجة لا يقود إليها صحيح الإسلام كما سأوضح ، بل يقود إليها
عقم الاجتهاد ممن يقصرون وظيفة العقل على النقل ، ويستنكرون
أن يخرج قاتلون من غير عبادة ماله أو الشناقعي أو أبي حنيفة أو ابن
حنبل ، ويتخرجون من أن يجتهدوا لأنفسهم كما اجتهد السابقون .
إننا هنا أمام منهجين للتفكير ، المنهج الأول يتمثل في ادعاء
أنه لا جدلية تحت الشمس ، وأن ما صح في عهد السلف وما نقل
عنهم قادر على مسايرة كل أحوال المجتمع الجديد الذي يعايشه
الخلف ، وأن علينا أن نطوع هذا المجتمع لأحكام الفقهاء القدماء ،
فاذا كان أئمة الفقه الأربعة قد تحدثوا عن الخمر ولم يذكروا شيئاً
عن المخدرات ، فلنطلق نحن اسم الخمر على المخدرات حتى لا يتساقط
أحد بادعاء أننا أمام مشكلة جديدة يلزمها اجتهاد معاصر ، ويتفلسف
البعض بدعوى أعمال العقل ، أو يدعو (العلمانيون) الى القبول

(١) الشيخ صلاح أبو اسماعيل .

بالقوانين الوضعية الحالية ، وما علينا الا أن نوقف تطبيق عقوبات القوانين الوضعية (اللا انسانية) ، وأن نفتحم بستان الخلاف الفقهي حول كون الخمر محل اجتناب فقط أم محل تحريم ، وإذا كانت محل تحريم فهل هي محل عقوبة شرعية واردة بنص قطعي أم محل عقوبة تعزيزية مجعها لولى الأمر ، وبمعنى آخر هل هي أحد الحدود كما يرى بعض الفقهاء أم أنها ليست حدا كما يرى آخرون مثل المرحوم الامام الأكبر محمود شلتوت في كتابه الاسلام عقيدة وشريعة (ص ٢٩٥) ، وإذا كانت الخمر محل عقوبة يصرف النظر عن كونها حدا أم لا فهل العقوبة أربعون جلدة أم ثمانون ، وهكذا نبشغل عن مواجهة الظاهرة بالبحث في الأضابير ، فإن طال بنا النقاش أو أفجم بعضنا البعض نادى المفجمون (بفتح الحاء) بتطبيق عقوبة الإفساد في الأرض وكأنها مخرجنا من المأزق وليست عقوبة محددة لفعل محدد .

هذا عن المنهج الأول ، أما المنهج الثاني فهو أيسر بكثير وأقرب الى المنطق ، وفخواه أن نعترف بأننا نواجه أمورا لم يواجهها أئمة الفقه في عصورهم ، وأنه لا قاعدة محددة في هذا الأمر ، ففهد الرسول والخلفاء الراشدين لم يعرف الهيروين ولا الكوكايين ، الأمر الذي يفسح مجالا واسيعا لا قيد عليه ولا حدة له للاجتهاد بشأن هذه الجرائم ، وهو اجتهاد لا يخرج من عبادة الدين كما أنه لا يتناقض معه بآية حال في ذات الوقت ، حيث يحقق مصالح المجتمع المرسله ، وهي قاعدة اسلامية ضحيحة ، حين تواجه هذه الجرائم بعقوبات تصل الى الإعدام اذا شعر المجتمع بأن ذلك هو رادع الجزاء .

ليس خروجنا عن الدين إذن بل احترامنا لجوهره وروحبه ، وليس ابتعادا عنه بقدر ما هو امتناع عن اقحامه دون دليل أو سببه ، وليس اعتراضا على فرض منطقي بل تحذيرا من نتيجة غير منطقية ، وهي أخيرا دعوة لاستخدام العقل ، وعدم قصره على النقل .

أما مصر فلا يواكى لها *

يتصور البعض أن كل شيء في مصر مستباح ، فإذا عجزوا عن الهجوم على نظام الحكم في بلادهم استباحوا الهجوم على نظام مصر ، وإذا منعوا من التعرض حتى للتفصيلات في حياتهم أباحوا لأنفسهم التدخل في أخص خصوصيات الحياة المصرية بدءاً بالسياسة الاقتصادية وانتهاءً بحوادث الاغتصاب ، وإذا عجزوا عن إقامة أحزاب في عواصم بلادهم استعاضوا عنها بفتح (بوتيكات) سياسية قاهرية يستعينون فيها ببعض ضعاف النفوس ، الذين يحلو لهم الحديث عن المصالحة السياسية مع الانظمة التي تعلن شن الحرب على مصر ، وبالاعلام تارة ، وبالارهاب تارة أخرى ، يخبرهم على ذلك سماجة مصر ، واعلانتها مرة بعد أخرى أنها الام الرؤوم ، وانها اكبر من أن ترد ، وأعلى من أن تعالج الإرهاب بالارهاب ، وأرقى من أن تواجه العنف ضد الأبرياء بعنف مماثل ، وهو أمر محسوب لمصر لا عليها .

مطلوب من هؤلاء المناصرين لكل مهاجم أن يعلنوا اليوم موقفهم ، وأن يوضحوا لنا كيف يناضرون مصر بمنزل ما تاصروا الآخرين ، وان يعلنوا رأيهم ازاء ما حدث بالأمس وما حدث قبل ذلك وما هو متوقع الحدوث ، حين يراق دم المضرى ، ليس بيد إسرائيل أو أعوان الامبريالية ، وإنما بيد من ينتسبون للعرب ، ومن شاهدها هم

(*) نشر في الامرام بتاريخ ١٢/٤/١٩٨٥ .

جميعها بالصوت والصورة في حادث لارناكا وهم يتنادون ، أيا مازن وأبا السؤدد وأبا الهول ، بينما رصاصهم يحصد رجال الصاعقة المصريين ، وقبلها وهم يحورون الأرض المغتصبة بقتل يوسف السباعي ، وأمس وهم يتبادلون النكات والغناء والرقص بينما رصاصهم يحصد ركاب الطائرة الأبرياء .

لقد تصانف أن حدث ما حدث في ذكرى المولد النبوي الشريف ، فتذكرت الرسول العظيم حين تفقد قتلى معركة أحد ، ووجد بينهم عمه حمزه ، وارتفعت اصوات الباكين على نحيبه من الشهداء ، بينما جثمان عمه الممثل به لا يجد من يبكيه ، فأنحدرت الدموع على وجنتي الرسول وهو يردد كلمته الحزينة الباكية (أما حمزة فلا بواكي له) ..

تذكرت ذلك وأنا أقرأ في إحدى صحف المعارضة ما نشيتا في الصفحة الأولى نصه (تساؤلات حول الدور الأمريكي في مواجهة المختطفين) ، وبحث عن سطر واحد يدين المختطفين أو من وراءهم فلم أجده ، ووجدت لسانى يردد ، أما مصر فلا بواكي لها ، فها هي الأصوات العالية تدافع عن الغير ، وتنسب اليهم الانتصارات الوهمية ، وتتنافس في تبرير أخطائهم ، وتزايه على الاقتراب منهم ، وتسعى الى رفع شعاراتهم وأعلامهم ، وتؤيدهم حتى لو سعوا الى تحرير القدس مروراً بشركة مصر للطيران ، وتسمع في مواجهة الارهاب الى ما أسمته (ضبط النفس) ، وتشنك في كل ما تفعله مصر محاولة الايهام بأن قرار اقتحام الطائرة كان قراراً أمريكياً أو ان أمريكا كانت وراءه ، وكان مصر الغزاة قد أصبحت حرمها مستباحاً للغير ، ويعلم الله أنها ان استبقيت فييد قلة من أبنائها ، لا يراعون للوطن حرمة ، ويفضلون (الجار) على ابن الدار ، ويقارنون كما قارن بعض السلف بين الحق على لسان على والطعام الشهى على مائدة معاوية فيفضلون الأخير

وأرجو أن تصحح (*)

الأستاذ صلاح منتصر

قرأت مقال سيادتكم المعنون بـ (الطبيب الذي شنبوه) أكثر من مرة متسائلا في كل مرة عن قصد المقال مستبعدا أن يكون القصد تبرير حكم الاعدام في قضية من قضايا الرأي أيا كان مضمونها ، متوقفا عند تحسرك في نهاية المقال على من أسميتهم بالسعاة الحقيقيين ، الذين أعدموا في مصر ولم يجدوا كلمة يخطئها كاتب تطلب لهم الرحمة ومبعث علمي (وأرجو أن تصحح لي) ، أن ذلك كله لم يكن بسبب خلاف في الرأي أو إنكار الدعوة ، وإنما مواجهة لتنظيمات مسلحة لقلب نظام الحكم أو إرهاب مسلح يستغني لفرط الرأي بالقوة وتبقى ملاحظة (اجرائية) لا أرى أنها هيئة لأنها تتعلق بجوهر حقوق الإنسان وتتمثل في المخالفة لمدة ساعة واحدة ، وتنفيذ حكم الاعدام خلال ثلاثة أيام ، وعدم مراعاة عمر الرجل الذي بلغ الثمانين ، وتنفيذ الحكم أمام هتافات الآلاف ، وحضور الأربعة من زملائه المحكوم عليهم بالاعدام للتنفيذ تهيئنا لاستثابتهم ، وأخيرا فلست تجميعينا أو ماركسينا لكني أرحب بمن أقف معه أو يقف معي في معسكر حقوق الإنسان ، وكنت وما زلت أعتبر واحدا منهم .

(*) نشر في الأهرام بتاريخ ١٩٨٥/٢/٥ .

تعقيب أخير (*)

... لك الشكر أولاً على النشر الكامل ، وثانياً على التعليق الهادئ ، وأستاذك في توضيح أربع نقاط وزدت في ردك على ، أولها ما يتعلق بقولك أنني (وأنا في معسكر حقوق الإنسان) أعطيت الحاكم حق اعدام الذي حاول الانقلاب عليه ، وردى أنه حق المجتمع وليس حق الحاكم ، وأن من يرمى قنبلة يدوية لا يواجه بابتسامة حانية ، ومن يلبس حزاما ناسفا لا يقابل بالاحضان ، وأن هذا ينطبق على الإخوان انطباقه على الجهاد أو الألوية الحمراء ، وأنه لا علاقة لذلك بقضية محمود طه الذي لم يرم الا بمنشور مطبوع ولم يرفع الا صوتا عاليا ، وثانيها ما يتعلق بدعوى محمود طه التي أدهشتني بخروجها على الاجماع في مضمون العقيدة ، لكنه خروج يجب أن يواجه بالرأى الصائب والحجة المقنعة ، وفي علماء الاسلام ما يكفي وزيادة ، أما أن يواجه بالقتل فهذا ما لا أترك عليه ، ولست في حاجة لأن أذكرك بأن كل حوادث الاغتيال السياسي في مصر حدثت تحت مظلة (أو مظنة) التكفير ، وثالثها أنك قد ذكرت معسكر حقوق الإنسان ومعسكر حقوق الاسلام بما قد يوحي بأنهما مختلفان ، وأكدت أن حقوق الاسلام أشمل وأسبق ، بما قد يدفع البعض للرد بأن وجود الإنسان

(*) أرسل هذا الرد الى الأستاذ صلاح منصور بعد اتصال تليفوني وحب فيه باستلامه ، ولم ينشره ، وسهل على القارئ أن يعرف السبب اذا قرا الرد .

أسبق ، وأن كل مسلم انسان وليس كل انسان مسلما ، بينما أرى
أن الاسلام لا يتناقض في جوهره مع حقوق الانسسان بأي وجه ،
ورابعها أمنيته بأن أكون واحدا ممن يقفون بجانبك في معسكر
الاسلام ، ولعلك تقصد معسكر (رؤيتك للاسلام) ، أما معسكر
الاسلام ذاته فأنا جزء منه ، وأما رؤيتي للاسلام فلها أوجه متعددة
ورحيمة ، وجه منها يتعلق بخوارنا ، وهو وجه يؤمن بحق الانسان
الأصيل في التعبير عن فكره ومعتقداته ، بالكلمة لا بالرصاص ،
وبالمواجهة بالمنطق لا بالاعدام ، فإن تطابقت الرؤيتان فإنه يسعدني
أن أعلن انضمامي اليك

لله الحمد (*)

نشر الأستاذ صلاح منتصر في عيوده اليومية بالأهرام بتاريخ ٢٩ يناير ١٩٨٦ تحت عنوان (الكفاح الحقيقي) رأيا غير فيه عن إيمانه بحتمية لجوء المرأة إلى المطالبة بعودتها إلى البيت بشرط أن تتقاضى من الدولة أجرا يساعدها على التربية ، وقد أوضح ما يقصده بالتربية بأنها تربية الأولاد وأيضا تربية الرجل الزوج ، وقد أكد دعواه برسالة لا تخرج عن نفس المضمون تلقاها من عضوة بمجلس الشعب .

ولعله من نافلة القول أن الفت النظر إلى أن تعبير (تربية الرجل الزوج) يحيل من الاهانة أكثر مما يحيل من روح الدعابة ، ويبحث على التعجب أكثر مما يبحث على الابتسام ، إن كان الابتسام موقع في ثنايا هذه الدعوة المحزنة ، ولعل أنتهزها فرصة لكي أقلب مع القراء ذلك الحزن على وجوهه ، فوجه منه أن توأكب هذه الدعوة نهاية القرن العشرين وأن تصدر بعد أكثر من نصف قرن على اقتحام المرأة للحياة العامة في أغلب المجالات ، بل إن شئنا الدقة فيها جميعا عدا ما يقف القانون بالنسبة إليها حائلا ، ووجه آخر

(*) نشر في الأهرام بتاريخ ١٧/٢/١٩٨٦ .

للحزن أن يكون مضمون هذه الدعوة عزل قوة عمل منتجة تتجاوز الخمسة ملايين في وقت نحن أحوج ما نكون إليه لزيادة القدرة الانتاجية كما وكيفا ، وأن تتمثل وسيلة الكاتب في دفع عجلة التنمية في مصر في استبدال البطالة (المقنعة) بالبطالة (الكاملة) ، ووجه ثالث أن حرية الكتابة يقابلها الالتزام بالانتقاء وليس من الانتقاء في شيء أن يعرض الكاتب آراء شخصية تضع قيودا على حرية الآخرين وحقهم الانساني والدستوري وتعاند حركة التاريخ الانساني الى الامام ، ووجه رابع أن ننشغل معا بدعوة لا سابقة لها في أي مكان لأنها ببساطة غير ممكنة ، ولا جنوى منها الا شغل الرأي العام بغض الوقت دون فائدة ، وزيادة استهلاك أدوية السكر والضغط والاكثاب النفس في وقت نحن أحوج ما نكون إليه لضغط الاستيراد والاستهلاك ، أما الوجه الأخير فهو ما ورد برسالة السيدة عضوة مجلس الشعب والتي أكدت فيها نفس الدعوة مع الإشارة الى (الاسلام) ، في مقدمة ما تدعو إليه ، ولا أحسب أنها وجدت في الاسلام سندا لما تقول ، وأحسب أيضا أنه من ضعف الحجة وليس العكس أن نستخدم الاسلام فيما ندعو إليه بينما هو برئ من كل ما يعوق حركة المجتمع في سبيل التقدم تأكيداً على قيم الحرية والانتاج والعمل ، ولعل لا أنهى هذا التعليق دون أن أعجب من أن تصدر لهذه الدعوة (عضوة) بمجلس الشعب وليس (عضوا) ، وأن يكون موقع العضوة أن تدعو لهذا الرأي وليس أن تواجهه بدفاع مضاد ، لكنه يبدو إن (المتنبى) كان صادقا كل الصدق حين قال :

لَكَ الْحَمْدُ أَمَا مَا نَحْبُ . فَلَا نَسْرَى

ونسمع ما لا نشتئى . . فلك الحمد

ولله الحمد في كل حال . . .

حديث الطناش والجلال (*)

درج كثير من الكتاب والمفكرين ، سواء كانوا مؤيدين أو معارضين لتطبيق الشريعة الإسلامية على بدء مقالاتهم بعبارة نمطية من نوع (لا يختلف أحد ، حكومة أو معارضة مسلمين أو أقباط ، على ضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية ، تلك قضية منتهية لا خلاف عليها ، وقد حسم النقاش حولها) ، وعادة ما ينتهي المقال بالدعوة للبدء أولا بتنقية القوانين القائمة ، أو التدرج في تطبيق الشريعة ، أو التخويف بصورة غير مباشرة من تأثير التطبيق السريع والمتعجل لها ، وفي رأي أن طرح المقولة السابقة وتكرارها يمثل نوعا من الخطأ في أحسن الفروض ، أو المزايدة في أسوأها ، فالمقولة ذاتها غير صحيحة ، فلا الجميع مؤيدون ، ولا القضية منتهية ، ولا النقاش محسوم ، ولا الموضوع محل لاتفاق عام ، ولا حب الوطن يسمح بالخوف ، ولا حب المنصب مبرر للمزايدة ، ولا الكاتب أذكى من القراء ، ولا القراء سائمة يسهل سحبها بنعومة إلى الرفض المقنع بالقبول ، ولا نتيجة لذلك كله إلا إثارة غبار ضبابي ، يجنب الرؤية الصحيحة ، ولا يدرك أحد معه من يسير في هذا الاتجاه ، ومن يسير في عكسه ، ويجد فيه البعض مجالا لإثارة تساؤل له ما يبرره عن حكمة وضع العراقيل وإثارة المخاوف ، ما دام الحديث قد بدأ بالتسليم ، والنقاش قد حسم بالموافقة ،

(*) . أنسل لجريدة الأهرام ولم ينشر ..

ولعل الدكتور عبد المنعم النمر قد قصد هؤلاء الكتاب في مقاله بالأهرام (كلمة هادئة حول تطبيق الشريعة) حين ذكر متعجبا أنهم (ينمقون الكلام ويعلنون - على خلاف المعروف عن بعضهم - أنهم مع المبدأ ، مبدأ التطبيق ، ثم نجدهم بعد ذلك يلقون الطوب والجحارة في الطريق) ، ولعل تعجب الدكتور النمر يزول حين أقدم له نفسى ملقيا بالمنطق لا بالطوب ، سعيدا بتلقى الرد لا الجحارة ، مزيحا في البداية حجرا ثقيلا ألقاه الدكتور في مقاله حين ذكر أنه يخشى (رد الفعل ، رد فعل الاثارة ضد الشريعة باثارة أكبر من المتحمسين لها ، وتكون فتنة في الأرض وفساد كبير) متعجبا من أن يتسرب الى حديثه وهو صاحب الكلمة الهادئة ، سيف تهديد صريح ، ومعنى يخرج بالحوار عن دائرة الديمقراطية وحرية الفكر ، فالدعوة صريحة الى فتح الأبواب للآراء المؤيدة ، وتقبلها بالعناق ، وحملها على الأعناق بينما كلمته مسلطة على أعناق الطرف الآخر في الحوار ، ان تكلم آثار ، وان أبدى رأيه فهي الفتنة ، وان عرض منطقه فهو الفساد الكبير ، ولعل لا أخفى على الدكتور النمر اعجابى بقدرته على الإيحاء النفسى ، وتطويعه لهذه القدرة في خدمة دفاعه عن قضيته ، فهو يسرب بين فقرات مقاله مقولات من نوع (اننا حين نشرع لن نخضع للمتطرفين ولا للمتحمسين ولا لاهواء الإداريين) ، أو قوله ردا على المتخوفين (فليطمئنوا وليتعلموا أن الذين سيقومون بهذا العبء سيكونون من أبصر الناس بالشريعة وظروف المجتمع والحياة) ، وكلها مقولات توحى بأن الأمر الى تحقيق ، والشريعة الى تطبيق ، أما آراء المعارضين أو المختلفين فالرد عليها تصلح له عبارته التي أوردها في مقاله (الطناش يأكل الجلاش) وهي عبارة سردها تهكمسا على ما يتعلق بقوانين العرض (بكسر العين) في التشريعات المطبقة حاليا ، والتي لا تقيم في رأيه - وزنا لحق المجتمع ولا الأسرة فيما يختص بهتك العرض ، (وانما الأمر للزوج وحده ، ان شاء غار واشتكى وان شاء فتح الباب للمدعويين ورحب

بهم) ، والذي يقرأ عبارات الدكتور ويبتسم لتهكمه ، يمكن أن يتصور أن المجتمع المصري قد تحول إلى ماخسور ، يرتع فيه (الطناش) ، ويستهلك على موائده (الجلاش) ، وأن الحل في العودة إلى ما كان مطبقاً من قوانين في ظل الدولة الإسلامية التي استمرت ثلاث عشر قرناً ، أكل فيها الطناش ما شاء حتى أتخم ، وتنوع فيها الجلاش ما بين خلال سائغ ممثل في الزواج الشرعي المتعدد تارة ، وزواج المتعة أحياناً ، والتسرى بالجوارى غالباً ، أو حرام يتمثل فيما تحدثنا به كتب التاريخ والأدب من أخبار غراميات القيان وأشعار التغزل في الغلمان ، بل إن الدكتور النمر نفسه لم يسلم من اتهامه في عقيدته ، حين دافع عن قانون الأحوال الشخصية السابق بصفته أحد واضعيه ، ذلك القانون الذي وصفه البعض بأنه يسمح للمرأة بالجمع بين زوجين (راجع شهادة أبو اسماعيل في قضية الجهاد) ، وبمعنى آخر فقد أصبح الدكتور النمر نفسه في نظر المدافعين عن تطبيق الشريعة الإسلامية قائداً من قواد جيش الطناش .

وبعيداً عن أحاديث (الموائد) الهادئة ، أود أن أوضح للدكتور النمر أن ما يطرح اليسوم من حديث الدعوة لتطبيق الشريعة الإسلامية ، إنما هو حديث سياسة ، فالقصد منه بدءاً وانتهاءً تحويل مصر إلى دولة دينية ، الأمر الذي لا ينكره دعاة الشريعة والذي يقود إليه أي تحليل هادئ لتداعيات تطبيقها ، وإثبات أن تطبيق الشريعة سوف يقود إلى دولة دينية أمر هين ، والاستدلال عليه ممكن ويسير ، ولهذا فإن قصر الحديث على الدعوة لتطبيق الشريعة إنما يمثل تركيزاً على وسيلة ، وتجهيلاً متعمداً لقصد ، وما دام الأمر أمر دولة ونظام حكم فما أحرانا أن نطرح السؤال وضحا ، هل نحن نسعى إلى تكوين دولة دينية أم أننا نستهدف دولة مدنية ، الدين فيها ضمير المجتمع وأساس من أسس ثقافته وتاريخه ؟ وما دام الحديث حديث سياسة ودنياً فلا حرج في القبول أو الرقض ،

ولا خوف من سيف الاتهام بالمعصية ، فإباحة ارتكاب المعصية إلقاء
لفتنة قاذبة شرعية ، والدكتور النمر يعلم أكثر من غيره بأن الدولة
الدينية مرفوضة ابتداء من الأقلية ومرفوضة يقينا من أكثر المتنورين
من المسلمين ، حجبتهم في ذلك التاريخ ، وحديث التاريخ ذو شجون ،
ناهيك عن الواقع في دول مجاورة ، ولو شاء الدكتور النمر أن
أحدثه أحاديثا يعلمها لحدثته وحدثته (*) ، وسيندهم أن رافعي
الشعارات أنفسهم لا يملكون برنامجا لحكم ولا اتفاقا على قضية
واحدة وحسبي أن أذكر الدكتور النمر بالخلاف حول قوانين الأحوال
الشخصية قديمها وجديدها ، والاختلاف حول معاهدة السلام بين
مكفر للحاكم ورافع له إلى أعلى عليين ، مع الاستدلال في كل حال
بالقرآن وهو أرفع وأكرم ، أو البأس القضايا السياسية ثوبا دينيا
بينما الدين أعلى وأعلى وأعز ، ولقد كنت أنت ياسيدي وزيرا في
عهد رجل قتله من يرفعون راية الإسلام ، وزعموا أن قتله كان
دفاعا عن الإسلام وسند من تعاليمه ، ولا أحسب أنك قبلت تولى
الوزارة معه والمشاركة في مسئولية الحكم بجانبه إلا عن اقتناع
ديني كامل بصلاحه إن كنت ترى للدين حكما ، أو بصلاحيته
إن كنت ترى للدين فصلا عن أمور السياسة والحكم . من ضمن
لنا ياسيدي أن لا يكون هؤلاء القتلة حكاما للدولة الدينية التي
يذهبون لها والتي تمثل الشريعة مدخلا مؤكدا إليها ؟ . من ضمن
ياسيدي أن يحكمنا في ظل هذه الدولة العقلاء أو المعتدلون ؟ ،
بل دعني ياسيدي أذكرك بموقعة الجمل الشهيرة ، التي حدثت بين
علي بن أبي طالب وصحبه ومنهم عمار بن ياسر وعبد الله بن عباس
في جانب ، وعائشة زوج الرسول والزبير وطلحة في جانب آخر ،
وكيف وصل القتلى إلى ما يقرب من عشرة آلاف ، وقتل من دعي
إلى تحكيم كتاب الله برفعه بين الجانبين ، وأسألني وأسأل نفسك ،

(*) راجع كتاب (الحقيقة الغائبة) للمؤلف - دار الفكر

من كان على صواب ومن كان على خطأ ، وأسألني وأسأل نفسك ، هل كان هذا أمر دين أم أمر ثار أم أمر سياسة وحكم ؟ وأسألني وأسأل نفسك ، اذا كان هذا هو الحال على يد أقرب المقربين الى الرسول وأكثر المسلمين فهما للقرآن وتقاليد السنة ، فماذا يكون الحال على يد مجموعة من ثلاث ، اما مجموعة تخرج بنا جميعا من الاسلام ، ولا ترى للاسلام وجهها الا فيما تراه ، واما مجموعة لا ترى في الاسلام الا سبيلا للحكم ، ولا يثنيها عن ذلك قاض في الخاندار أو حاكم في المنشية ، واما مجموعة تنظر اليها المجموعتان الأولى والثانية على أنها اسلام رسمي باع رجاله دينهم بدنياهم ، وحاشا لله أن يكون ذلك صحيحا .

جسبي ياسيدي وحسبك ما حدث في السودان ، وما يحدث في قطر آخر ذكرت أنت من حديثه شيئا ولم تذكر أشياء ، ان ذكرتها أو دفعتني الى ذكرها لخرجنا معا بعكس ما خرجت أنت به ، وحاول ياسيدي معنا أن تكفل لنظام الحكم استقرارا ، وللديموقراطية تطورا واستمرارا ، ولمشاكل الناس حلا علمية واقعية ، وحرام أن تصرف الناس عن مشاكلهم الحقيقية في الاسكان والأجور والأسعار والمواصلات والتعليم الى دعوة لم يستقر دعائها على مضمونها بعد ويصنورون لمن تطحنهم الأزمة أنها الحل ، وحرام أن يشارك واحد منا في هذه المزايدة ، وفكر معي في كيفية نقل نصف مليون من سبائكى المقابر والعشش الى مستوى معيشي وانساني أفضل ، وفي كيفية توفير القوت الضروري لأجيال تنشا بلا مستقبل في ظل موارد محدودة وإمكانيات قاصرة ، وحدثنا يا سيدى حديث زغيف الخبز لا الجلاش ، وطالبنا جميعا بأن نتصدي للمشاكل ولا نضرب عليها (طناش) ، وادع معي الله أن يوفقنا جميعا لاعادة كلمة الحق ، ورفع راية المنطق ، والتصدي (الحقيقي) لمشاكل (حقيقية) ، ورفع مستوى معيشة قوم لم يسمعوا عن الجلاش الا في أحاديث الجبود ، ومقالات فضيلتكم .

الاستقلال التام والموت الزؤام (*)

فاجأتنا الأستاذ فهمي هويدي في مقاله بالأهرام (الشريعة والسيادة المنقوصة) بمفهوم جديد مضمونه أن تطبيق الشريعة الإسلامية ضروري لتحقيق هدفين أولهما الاستقلال الوطني وثانيهما الانعتاق الثقافي والحضاري ، أما احساسنا بالجدف فنتيجة لما تعودنا عليه من تبرير الدعوة لتطبيق الشريعة باستكمال الدين أو التناسق مع نصوص الدستور أو تحقيق أغراض سنياسية بتراوح بين جموح الاستيلاء على الحكم وظموح للمشاركة فيه ، وهي كلها دعاوى سباهمنا بالرد عليها في حينها .

جديد اذن بالنسبة لنا ان نكتشف فجأة أننا محتلون ، وأن المحتل الذي اكتشفناه على يد الأستاذ هويدي هو الشرائع المستوردة ، وأنه احتلال أقسى من الاحتلال بالجيوش الأجنبية التي هي على حد قوله شر نسبي لا يقنارن بالشّر المطلق للاحتلال التشريعي ، وهو قول - إذا استبعدنا بلاغة أسلوبه وجزالة ألفاظه - لا يختلف في مضمونه عن ادعاءات عبد السلام فرج في كتابه (الفريضة الغائبة) حيث وصفنا بأننا (تثار) مستنداً الى تشبيه تشريعاتنا الحالية بتشريعات اليابس التتارية ، تلك التشريعات التي تحول بيننا - في رأي الأستاذ هويدي - وبين

(*) أرسل للأهرام بتاريخ ١٢/٢/١٩٨٦ ولم ينشر

(-الاعتلاق) الثقافي والحضاري، وهو ما يعنى بمفهوم المخالفة أننا نخضع لرق الثقافة والحضارة الغربية، وكان عشرات القرون من تراكم الثقافات والحضارات لم تكن كافية لاقتناع البعض بأن الثقافة لا جنسية لها وأن الحضارة ليس لها وطن إلا حيث يوجه الإنسان، شريطة أن تجد فى ذهنه موقعا، وأن تلقى فى وجدانه من السماحة ما يتسع لإدراك تلك الحقيقة التى بقدر ما هى بسيطة الفهم فإنها عسيرة القبول على البعض .

ولنا فى السودان عبره :

تطبيقا لمفاهيم الأستاذ هويدى يمكننا القول بأن السودان قد نال استقلاله التام فى سبتمبر ١٩٨٣ حين أعلن الرئيس السابق النميرى تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية ونصب نفسه إماما ، وقد حرص (الإمام) النميرى على تعديل مواد الدستور لكى تتسق مع المفاهيم الاستقلالية الجديدة ، وكان من أهم التعديلات مبايعة (الإمام) مدى الحياة ، واختياره لمن يخلفه بكتاب مختوم ومغلق وعلى مجلس الشورى مبايعة الخليفة مدى الحياة هو الآخر دون أن يعرف اسمه ، وإضافةصوص دستورية أخرى منها - لا تجوز مساءلة رئيس الجمهورية أو محاكمته (تعديل المادة ١١٥) - رئيس مجلس الشعب يعينه رئيس الجمهورية (تعديل المادة ١٩١) - نقضبيعة الإمام خيانة عظمى (تعديل المادة ٢٢٠) ، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل تم تشكيل محاكم طوارئ لتطبيق الشريعة أدخلت فيها عناصر من غير الهيئة القضائية أوكل الإمام لنفسه حق تشكيلها بحيث تتكون من قاض واثنين من رجال القوات المسلحة أو الشرطة ، وألغى استعانة المتهم بالمحامى إلا إذا كان صديقا وحرم المتهم من تدوين أقواله كاملة فى محضر إجراءات المحاكمة حيث أصبح من حق المحكمة أن تدون من أقوال المتهم ما تشيناء وتترك ما تشاء وتوج ذلك كله بحرمان المتهم من حق الاستئناف ، وقد

تمخض هذا الاستقلال (السعيد) عن شبه انفصال كامل لجنوب السودان ، وانعتاق لشعب السودان من قيود القوات الضرورية الى الأفق الرحب للمجاعة ، وتوالي الاحتفالات بقطع اليد والصلب والقطع من خلاف والصلب مع الشنق ، وتوحد مفهومى الاستقلال التام والموت الزؤام ، ولم يعدم النميرى أصواتا مؤيدة انهالت عليه من كل صوب ، وكان أغلبها للأسف الشديد من مصر ، حين أدرك البعض أن رياح (الاستقلال) تهب على أبواب مصر الجنوبية ، وأن أمل (الانعتاق) قد أصبح على مرمى حجر ، فاندفعوا فى التأييد العنيف للنميرى والمطالبة الصاخبة لمصر أن ترسم خطاه ، وقد صدر ذلك كله فى كتاب موثق أصدره البرلمان السودانى ، لا أريد أن أعرض ما فيه حتى لا أخرج أحدا ، لكنى أود أن أقف لحظة مع القارئ أمام تعليق يجب أن لا يمر بسهولة دون أن نتأمل فيه ، وهو تعليق الأستاذ الكبير الفاضل عمر التلمبسانى المرشد العام للاخوان المسلمين ، والذي يعلن دائما عن ايمانه بالممارسة الحزبية وقبوله لقواعد العمل السياسى ، وقد أدرك بثاقب فكره أن ما يفعله الامام النميرى فى السودان يستفز كل أنصار الديموقراطية فيه وكل أنصار حقوق الانسان خارجه ، تأمل معنى قوله فى كتاب البرلمان - مطابع الشعب ص ١٣٨ - موجها حديثه الى النميرى (سينبرى البعض للقول بأن الاسلام هو الذى أودى بالمسلمين الى هذا المصير ، فعلى القائد الحصيف أن يحذرهم وأن يكبح جماحهم ، وألا يفسح لهم فى غيهم بحجة حرية الرأى والكلمة ، فالحرية تكون فيما يضعه البشر لأنفسهم وأما شرع الله فلا نقاش فيه) ، هذا قول أكثر من نعرفهم فى التينار السياسى الدينى اعتدالا وقبولا لمفاهيم العمل السياسى ، وهذا تصوره للحرية التى يؤمن بها والتى يعتقد جازما أنها جوهر ما يعتنقه من عقيدة الاسلام ، ولست أدرى ما قوله الآن ، بعد أن أصبح رأس (الامام) السابق مطلبنا جماهيريا للشعب السودانى الذى استقل على يديه .

والاجابة معروفة ستلغا :

لا أشك في أن الرد جاهز على ما عرضته من نموذج (استقلالي انعتاقى) وهو كن يخرج عن القول بأن الاسلام حجة على الناس وليس العكس ، وأن تجربة النميرى لم تكن تطبيقا لصحيح الاسلام بقدر ما كانت خروجاً عليه ، وهى اجابة لم يتعرج عن اعلانها من أيده وقت أن كان الامام فى السلطة ، والشعب فى المجساعة ، والخبراء المدربون فى دولة مستقلة مجاورة على عمليات القطع فى قمة نشاطهم ورواج صناعتهم ، ولأنى لا أملك التنبؤ بقبول الأستاذ هويدى لهذا النموذج أو رفضه له ، فأننى أدعوه الى أن يعرض علينا أى نموذج واقعى آخر ، فى أى دولة يراها من الدول التى أخذت بمفهومه الاستقلالى ، والتى جاهدت أيما جهاد للانعتاق من الثقافة الوافدة والحضارة المستوردة ، فدفع الشعب ثمن الاستقلال من حزبته ، وانهتق من رق الثقافة والحضارة الوافدة الى رق الحكام باسم الدين .

النضال الوطنى والشرعية :

ذكر الأستاذ هويدى فى مقاله (أن العودة الى الشرعية احتلت موقعا بارزا فى النضال الوطنى ، بحيث أن النص على اعتبار الشرعية الاسلامية مصدرا أساسيا للقوانين ، لم يأخذ مكانه فى الدستور المصرى الا فى مرحلة الاستقلال) ، ويبدو أن أستاذنا الفاضل يستهين بذاكرتنا التاريخية أو يتحدث عن تاريخ شعب لا نعرفه ، فإذا أرخنا بداية النضال الوطنى فى العصر الحديث بالزعيم أحمد عرابى ، فإنه هو نفسه الذى أسس الحزب الوطنى القديم الذى ورد فى أول سطور برنامجة السياسى أنه (حزب مصرى سياسى علمانى لا دىنى) ، وإذا اعتبرنا ثورة ١٩١٩ قنة النضال الوطنى المصرى من أجل الاستقلال فأننا لا نذكر أنه ورد فى نص

نوكيل الشعب للوفد ما يشير الى الشريعة من قريب أو بعيد كما أن أقوال زعماء الثورة وأفعالهم لا تؤيد ما ذهب اليه الأستاذ هويدي من اختلال الشريعة لذلك الموقع البارز ، بل حتى لأى موقع ، وإذا اعتبرنا دستور ١٩٢٣ وثيقة مكملة لهذه الثورة فإنه على حد قول الأستاذ هويدي نفسه فى مقاله (لم يشير الى الشريعة كمصدر للقوانين وإنما اكتفى بذكر أن دين الدولة الاسلام) ، وحتى هذا النص كان مشارا لنقاش طويل حول جدوى النص عليه فى الدستور ، وإذا استعرضنا الفترة منذ ١٩١٩ الى ١٩٥٢ فأننا لا نجد لما يذكره الأستاذ هويدي أثرا ، اللهم الا اذا كان يقصد بالنضال الوطنى نضال الاخوان المسلمين ، وهو قول لا يسمح لنفسى بأن أنسبه اليه ، وإذا أخذنا الفترة التالية لقيام الثورة وحتى نهاية الستينات والثى ذكر الأستاذ هويدي أنها (حفلت بسعارك النضال الوطنى) فأننا نجد حقيقة معاكسة لما حاول اثباته ، تتمثل فى الغاء القضاء الشرعى وأسقاط نص أن الاسلام هو دين الدولة الرسمى من دستور الوحدة بين مصر وسوريا ، ولست فى حاجة الى أن أذكر الأستاذ هويدي بأن شعبنا المصرى الطيب لم يعرف على مدى تاريخه النضال الوطنى أرهابا وسفكا للدماء الا على يد أنصار (الاستقلال والاعتماد على الذات) الذى يدعو اليه ، بل بالتنظيم السرى للاخوان المسلمين وانتهاء بجماعات الجهاد .

والشئ بالشئ يذكر :

وكمشيا مع مفاهيم الأستاذ هويدي حول الاستقلال والتبعية ، فأجأنا بسيادته بنفاله سابق دعائه لحيته مصر الى إعادة العلاقات الدبلوماسية مع النظام الايرانى وثبغادك الصفراء معه ، بل وحسنا بما تحمله هذه الدعوة من جاذبية قنعناهم مصر بدور قوى مضاعفة المطالبة بين ايران والعراق ، وبمبعث المفاجأة أن هذه الدعوة التى أتبعها بخفر الأستاذ هويدي الى ايران قد تنطلق فى وقت غير مناسب ،

بالمرة ، بل انها تثير نفوس كثير من الوطنيين الذين يحملون في وجدانهم ايمانا بالتضامن العربى ، والذين يتابعون بكل القلق والأسى محاولات ايران المتكررة لاحتلال البصرة ، فالعراق - مهما اختلفنا مع حكامه أو اختلفوا معنا - هو البوابة الشرقية للأمة العربية كلها ، والبصرة لا تقل فى وجداننا قيمة ومكانة عن الإسكندرية ، والصراع من العراقيين ماتهم فى بيت وقلب كل مصرى ، والبعوة حتى وان كانت مغلفة بجاذبية الحنكة السياسية بأياها الضمير الوطنى حين تأتى فى هذا التوقيت ، بل أن هذه الحنكة مشكوك فيها الى حد بعيد ، فالنظام الايرانى لا يزال يزايد على إطلاق أسماء الإسلامبولي وخاطر على شنوارعه وطوابعه ، والسلام لا يبدو واردا لديهم رغم ميساعى السعودية ودول الخليج ، وحين تكون البصرة أو بغداد عرضة للسقوط ، فانه لا مجال للتردد فى اختيار الجانب الذى نقف بجانبه ، ولا متسع للحياد بين الفريقين ، ولا وقت للتساؤل عن بدأ الحرب ، ولا اجتهاد فى تفسير معنى الاستقلال بغير الدفاع عن حدود الوطن العربى ضد الغزاة مهما تلونت راياتهم ، أو غلفت دعواهم بشعارات الاستقلال والانعتاق .

وتبقى كلمة أخيرة :

هى كلمة للتاريخ قبل أن تكون لغيره ، فهو لن يغفر لنا أن نقف على أعتاب القرن الواحد والعشرين لكى نتحدث عن الانعتاق من أسر الحضارة الانسانية الحديثة ، وأن نتلهى بالتعبير عن دعوة قديمة بالباسها كل يوم ثوبا جديدا ، فتارة هى الدين ، وتارة هى الاصلاح ، وتارة هى الدستور ، وتارة هى الاستقلال ، بينما الأمر كله لا يخرج عن معنى واحد هو الانغلاق لا الانعتاق ، والاستغلال لا الاستقلال ، أما الانغلاق فحاشا لله أن أقصد به الشريعة ، وانما أقصد به من يصورون للجميع أننا خارجون عليها أو متآمرون

ضدما ، بينما هي مطبقة في شتى المجالات عند النزر اليسير لغياب
الاتفاق بين أنصار هذه الدعاوى على رأى موحد خيالها ، وانسقاط
حضارة العصر لبعض المفاهيم مثل الرق والتسرى بالجوارى
والتمتع بما ملكت الايمان ، واما الاستغلال فأقصد به ان نثله عن
مشاكلنا الاقتصادية المعقدة سواء في مجال الديون أو الاسنكان
أو الأجور أو الاستعاز بأسئلة من نوع ، هل نحن مستقلون حقا ؟
هل نحن أحرار حقيقة ؟ وكلها أسئلة تستغل المأزق الذى نعيشه ،
وتدفع المجتمع كله الى حلم وردى لا يعيش الا فى خيال أصحابه ،
ولا سند له من واقع أو تاريخ ، ولا طائل من ورائه الا أن يصل
الآخرون الى مزيد من التقدم والاتفاق علينا ، بينما نصل نحن الى
مزيد من التخلف والاختلاف بيننا .

انها حقا استقالة غربية (*)

ما من مرة ذكر فيها القضاء المصري ، الا وخشع الفؤاد لتراث عريق في العدل والاعتزاز والعزة ، وما تناول القلم القضية التي أعرضها على القارئ الا لكونها تعدت دائرة القضاء الى أفق القضايا العامة ، وحفاظا على هذا التراث وحفظا له من شائبة غابرة ، لا تضيره وان كانت تضره .

لقد تكرر في الفترة الأخيرة صدور أحكام في قضايا معينة مرفقة بحثثيات للحكم يعلن فيها القضاة أنهم قد تقيّدوا بنص القانون التزاما يمين أقسموه ، لكنهم يجذون صدرهم ضيقا حرجا لاعتقادهم أنهم قد خالفوا نص المادة الثانية من الدستور ، والتي تنص على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للقوانين ، وهي شريعة تخالف - في رأيهم - نص القانون الذي حكّموا به .

وكما هو متوقع فقد استغلت بعض الصحف الدينية هذه الحثثيات ، ونقلتها من محراب القضاء الى ساحة المزايدة السياسية ، متوجة لها بعناوين مثيرة ومعقدة ، أما الاثارة فتتمثل على إعلان الرفض لكل القوانين الحالية وأما التعميم فيتمثل في تصوير هذا الرفض وكأنه صادر من جميع رجال القضاء في مصر .

(*) نشر في جريدة الأهرام ١٠/٣/١٩٨٥ .

ما عليهم في هذا فهو متوقع ، وما علينا - بل الأدق أن نقول
وعلينا - واجب أن نشير الى وجهين للأمر يمكن أن يكونا محل اعتبار
أو في أقل القليل محل نظر .

أما الوجه الأول فهو أن النص الدستوري موجه الى السلطة
التشريعية وليس الى السلطة القضائية ، والى أن ترى السلطة
التشريعية ما تراه ، يبقى واجبا على القضاء الالتزام بنص القانون
وفاء ليمين أقسموه ، ولتراث مصرى وعالمى التزموا بمنهجه ،
بل وأكثر من ذلك وفاء لنصوص الدستور الذي يمثل مواده في
مجموعها منظومة للفصل بين السلطات .

أما الوجه الثاني للأمر ، فهو ما يتعلق بحياد القاضي أمام
القضية وهو حياد يلزمه بالحكم فيها وفقا لمواد القانون من ناحية
وملابسات القضية كما ورد أمامه في أوراقها من ناحية أخرى ،
فاذا ألزمته مواد القانون بالعقوبة ، أعطته ملابسات القضية مبرا
لتخفيف العقوبة أو تشديدها اذا سمحت مواد القانون بذلك ، ويرى
البعض أن اعتقاد القاضي بمخالفة نص القانون للشرعية الإسلامية ،
قد يؤثر على حياده فيدفعه لتشديده العقوبة ان كانت الشريعة
أقسي ، أو لتخفيفها ان كانت أرحم ، وفي الحالين فإن عاملا ثالثا قد
أضيف الى مواد القانون وملابسات القضية ، وهى عقيدة القاضي
الشخصية ، وهى عقيدة تختلف بطبيعتها من قاض لآخر ، وتؤدي
على الأرجح الى تفاوت الأحكام ونظم وحدة الملائقات والظنوى .

ربما هوّن البعض من شأن ما سبق ، عن ظن بأن هذه ظاهرة
موقّعة ، أو بمعنى أدق موقوتة يشبهه الخلاف أو الاختلاف الحالية
بين القانون والشرعة ، وقد يغالى البعض في حسن الظن فيظن
أن الظاهرة الى زوال ، بمجرد تطبيق الشريعة فيما هو مختلف
عليه ، ذلك التطبيق الذي يزِيل الجرح ويصلح الحال ، لكن هذا
محض وهم ، بل بمعنى أدق محض عدم تمييز بين الشريعة والفقه ،

فقد تحولت أحكام الشريعة إلى تراث فقهي ملك فاصبته أئمة مشهور لهم بالعلم والدين ، وهم في علمهم ويتدينهم ، جاوزوا حد الخلاف إلى اختلاف المذاهب ، وأجبروا التابعين على الاختلاف في الأخذ منهم أو عنهم ، ودون الساعي إلى التثبيت من حجم الاختلاف أن يرجع إلى فتاوى أبو حنيفة في الخمر ، وفتاوى مالك فيها ، وقصر الأول للتحريم على النبيذ ، وتوسع الثاني في التحريم إلى كل ما أسكر كثيره ، حتى يصل إلى نتيجة مضمونها أن تطبيق حد الخمر على مذهب مالك سوف يصل بالقاضي إلى حيثيات حكم معترضه لو كان حنيفيا ، وأن العكس صحيح ، وأن بين الموقفين من المتشابهات ما تبرره حنبلية القاضي أو شافعية ويزداد الأمر تعقيدا لو ارتفع القاضي بعقيدته فوق المذاهب وذهب إلى رفض حد الخمر لكونه قد استند إلى قياس من علي بن أبي طالب على حد القذف ، وهو قياس قد يرى البعض أنه لا يجب الأخذ به في مجال العقوبة ، لكونه لا سند له في نص قرآني أو حديث نبوي شريف .

ليس الأمر إذن أمر غاية وإنما هو أمر أسطوي ، وليس أمر تطبيق للشريعة أو عدم تطبيق ، بقدر ما هو أمر منهج يتسرع أو يضيق ، يتحسب بالعقل فيبتعد ، أو يندفع بالعاطفة فيقترب أشد الاقتراب ، ويثير باقترابه أسئلة حائرة ، وقد يتجاوز ذلك إلى الوقوع في مأزق حقيقي ، ودليل على ذلك القصة التي أسسوها للقارئ ، والتي نشرتها إحدى الصحف الدينية (النور - العدد ١٨٢) تحت عنوان (محكمة جنايات بنى سويف تناشد الرئيس بإصدار قرار بتطبيق الشريعة الإسلامية وتنفيذها) ، والتي ذكر فيها القضاة وهم ثلاثة من المستشارين في مقدمة حيثيات الحكم فقرة أفزعتنى ، نصها (أنها - أي المحكمة - تفتقد ذاتها كمدا وحسرة أن طوعت قلمها باسم وفاء زائف ليمين حلفته ، وباسم طاعة خاطئة في غير موضعها لولى الأمر) ، وإذا تجاوزنا الفقرة الأخيرة لأن طاعة القاضي تكون للدستور والقانون وليس لولى الأمر ، فإن الفقرة الأولى خطيرة

الدلالة لأنه إذا استقر في وجدان القاضي أن وفاء اليمين الذي أقسمه زائف ، لترتب على ذلك سقوط اليمين ، لأنه يصبح في هذه الحالة يمينا مغشوشا أو بمعنى أدق يمينا مردودا ، وتدلنا على ذلك معاجم اللغة في معنى الزيف ، ففي لسان العرب (الزيف من وصف الدراهم ، يقال زافت عليه دراهمه ، أي صارت مردودة لغش فيها ، وقد زيفت إذ ردت) ، ومادام حلف اليمين شرط لتولية القاضي ، فإن رد اليمين عن فعل (بالاستقالة) ، أو عن يقين (بالاعتقاد في زيف الولاء له) يفقد القاضي شرطا جوهريا لتوليه منصبه ، ويترتب على ذلك اعتبار حيثيات الحكم السابقة بمثابة استقالة (مكتوبة) من المستشارين الثلاثة ، يتعين على المجلس الأعلى للقضاء قبولها أو اتخاذ موقف بشأنها ، ولا عبرة في هذا بالسهر أو عدم القصد أو أنه التزيد الذي أملته عاطفة دينية مشبوبة ، فلا السهر مقبول في حيثيات حكم ، ولا عدم القصد مفترض في القاضي ، ولا سناحة القضاء محل لسطوة العاطفة مع خالض احترامى لعاطفة الدين ، وعميق تقديرى لمحراب القضاء ، وخالص عجبى لهذه الاستقالة المفاجئة لي وربما للمستشارين الثلاثة .

إنها حقا استقالة غريبة ؟

رد على رد (*)

طالعنا جريدة (الشعب) بمقال هادى النبيرة ، موضوعي التحليل بليغ العبارة ، عنوانه (أهى دعوة الى مذبحه للقضاء) ، رد فيه كاتبه الأستاذ مصطفى الفرغلى الشقى رئيس النيابة العامة على مقال نشر لي بجريدة الأهرام عنوانه (انها حقا استقالة غريبة) تعرضت فيه لما ورد بحيثيات حكم لمحكمة جنايات بنى سويف ، نشرتها جريدة (النور) فى صفحتها الأولى وورد فيها أن هيئة المحكمة المكونة من ثلاثة مستشارين تتمزق كمدا لحكمها بالقانون الوضعى المخالف - فى رأيها - لأحكام الشريعة الاسلامية ، وأن ذلك الحكم كان وفاء زائفا ليمين أقسمه القضاء (ويقصدون به يمين القضاء) ، وقد أوضحت أن اعتقادهم بأن الوفاء ليمين القضاء زائف ، وعلان ذلك الاعتقاد فى حيثيات حكم منشورة ، يفقدهم شرطا جوهريا لتوليهم منصبهم القضائى ، ويعتبر بمثابة استقالة مكتوبة يتعين على المجلس الأعلى للقضاء قبولها أو اتخاذ قرار بشأنها .

وردا على ما اثاره كاتب المقال من ملاحظات على مقالى أوجز رأيي فيما يلى :

(*) ارسل لجريدة الشعب للنشر ، ولم ينشر .

أولاً : اننى لم أتطوع بنشر حيثيات الحكم والتعليق عليها ، بل انحصر دورى فى التعليق على ما نشر من الحيثيات فى جريدة (النور) التى يصدرها حزب الأحرار ، وقد أرسلت الجريدة مرفقة بالمقال المرسل الى الأهرام لتوثيقه ، ولأن الجريدة سياسية دينية ، فقد تم عرض الحيثيات وكأنها وثيقة سياسية تدين سياسة الدولة فى التقاعس عن تطبيق الشريعة الإسلامية ، وهو أمر فى تقديرى محل نظر بل ومحل مراجعة ، وصورت الجريدة هذه الحيثيات على أنها اعلان (القضاء المصرى) لموقفه من قضية الشريعة الإسلامية ، ولعل السيد كاتب المقال يرى معنى أن النشر بهذه الصورة ، قد خرج بمحتوى الحيثيات من مجال التداول فى ساحات القضاء أو درجاته الى مجال المناقشة فى مساحة رأى العام المصرى ولم تكن هذه هي المرة الأولى التى تنشر فيها مثل هذه الحيثيات فى مثل هذه الصحف والمجلات ، بل حدث ذلك من قبل مرات ومرات ، وتعدى مساحة رأى العام المصرى الى مساحة رأى العام العربى كله كما حدث فى أحد اعداد جريدة (المسلمون) التى تصدر فى لندن .

من هنا كان التعليق واجباً ، وكانت المناقشة واردة وكان البدء وجهة النظر الأخرى - الغائبة - ضرورة .

ثانياً : ان المقال الذى نشر فى جريدة الأهرام ، كان محاولة منى للحفاظ على قسنية القضاء ومهابته ، وكان الهدف منه صيانة هذه المهابة من الآثار الضارة لواقعة نشرت على رأى العام ولم يتطوع أصحابها بتكذيبها ، وأقصد بها اعلان زيف يمين القضاء على يد قضاة ، واذا لم تكن هذه استقالة فماذا تكون ، وكيف يتسنى لقاضى أن يعتلى منصة القضاء بعد أن أسقط اليمين الذى أقسمه ، وأهدره باعلان زيفه ، هذه أسئلة لم يتطوع كاتب الرد بالرد عليها ، واكتفى بقوله بأن هذه الاستقالة (صنعها وصاغها قلم الدكتور فرج فوده) ، وكأننى أنا كاتب الحيثيات ، بل وكأننى لم

أمر مرور الكرام على بعض ما ورد فيها وكان يستحق التعليق والنقد ، خاصة بعد أن نشر ، ومنها ما ذكر من أن القضاة قد أصدروا الأحكام (طاعة منهم في غير محلها لولي الأمر) ، ولعل السيد كاتب الرد يتطوع بإجابتي عن كنه هذه الطاعة ومحلها من الوجوب أو الشرعية ، بل ولعل هذه هي المرة الأولى في تاريخ القضاء المصري التي يتطوع فيها قاض بإعلان طاعته في أحكامه لولي الأمر ، وهي طاعة تطوعت بها الحيات دون سند من الدستور أو القانون ، غاية ما في الأمر ، أن القلم هو الذي أطاع أصحابه طاعة في غير محلها ، كان الأولى بها أن تكون محل تداول ومسألة بين جدران ساحات القضاء ، لكنها خرجت إلى الرأي العام على لسان من أيد ، واستخدمها لخدمة هدف سياسي ، فأعطى العذر والحجة لمن يعارض ، ولعل لا يختلف مع كاتب الرد في أن الإحذر بالمنع هو نشر الحيات لأنقدها بعد نشرها ، وفيها ما فيها ، بعض منه علقت عليه ، وبعض منه أحجمت عن تناوله متصورا أن الاستقالة إلى قبول ، أو في أقل القليل إلى وصول ، وانتظارا لخروج السادة القضاة إلى ساحة السياسة والرأي العام ، حيث يجذون لعرض آرائهم ساحة أرحب ، وأجد في مجادلتهم حول هذه الآراء مجالا أكثر اتساعا .

ثالثا : يتساءل كاتب المقال في عنوانه (أهى دعوة إلى مذبحة للقضاة) وأرد عليه بأنها دعوة لانقضاء القضاء من مذبحة ، وأتى مذبحة أكثر من خيرة المتقاضين بين قانون استمدوا إليه في سلوكهم ودفاعهم أو دعواهم ، وبين فقه اسلامى لم يستقر أصحابه عليه ، ورسخ في وجدان من يحكمون ، وأي مذبحة أعنى من أن ينفصل وجدان بعض القضاة عن لسانهم فينطق اللسان بحكم ، وينصرف الوجدان إلى حكم آخر ، وأي مذبحة أعنى من أن يشجى القضاء قسم القضاء ويحكمون بزيفه ويخلعون من أعناقهم اعتقادهم بمشروعيته .

رابعا : اننى أود أن أخلق النقاش حول هذا الموضوع تقديرا

لما أشار اليه كاتب الرد من حرصه على تداول ما يخص القضية في مجالسهم أو هيئاتهم ، وعلى ذلك فاني اعتبر مقالى الأول بالأهرام بلاغا الى رئيس المجلس الأعلى للقضاء ، وأعتبر الرد المنشور بجريدة الشعب بلاغا ثانيا موجهها اليه ، زاجيا أن يصدر المجلس الأعلى للقضاء بيانا بأن الأمر موضع بحث أو تحقيق ، خاصة بعد أن أصبح الموضوع متداولاً أمام الرأي العام ، مؤكداً ما أكدته في مقالى السابق ، وهو أنني أنحنى احتراما لقدسية القضاء المصرى العريق ، بل أنني أضيف الى ذلك أنني أنظر للقضاة فى مصر على أنهم أشبه بالشهداء ، حيث يتحملون ما لا طاقة لبشر على تحمله من جهد ذهنى ، ويطالبون فى ذات الوقت بأن يحفظوا للقضاء المصرى ما درج عليه من قيم ومثل وتاريخ ، وذلك كله فى أسوأ الظروف المادية والمعنوية ، وهو ما يرتفع بمكانتهم فى نظرى وفى نظر الجميع الى أعلى عليين ، لا أقول هذا تراجعا بل تأكيداً على ما سبق وأعلنت ، ولا مجاملة بل اعلانا لحقيقة وإثباتا لحق .

.. وتبقى قضية أخرى أثارها كاتب المقال خارج موضوع الاستقالة وحيثيات الحكم ، وأقصد بها رده على ما ذكرته فى مقالى من أن تطبيق الشريعة لن يقضى على ظاهرة التفاوت والاختلاف فى الأحكام أو حولها نتيجة لاختلاف الفقهاء حول الحدود سواء من ناحية الشروط أو الوجوب أو العقوبة ، وقد أوجز كاتب الرد رأيه فيما يلى تعليقا على حذ شرب الخمر :

١ - - تحريم الخمر مصدره القرآن .

٢ - - عقوبة شرب الخمر مصدرها السنة وسندها حديث الرسول (من شرب الخمر فاجلدوه ، وإن عاد فاجلدوه) .

٣ - - مقدار العقوبة ثمانون جلده فى عهد عمر بفتوى على .

٤ - - رأى الشافعى أربعون جلده .

٥ - من ذلك يتضح أنه ليس هناك اختلاف أو تضارب في الأحكام .

وردي على ذلك موجز فيما يلي :

١ - ما ورد في ثالثا ورابعا ينفي ما ورد في خامسا فاختلف العقوبة بين ثمانين وأربعين دليل على الخلاف في الأحكام وليس دليلا على العكس .

٢ - ورود التحريم في القرآن صحيح مع ملاحظة أنه ليس بكل ما حرم مجل لتطبيق الجلد ومثال ذلك الربا وأكل الميتة أو لحم الخنزير وغيرها .

٣ - ان الحديث المذكور لم يرد في صحيح البخاري أو صحيح مسلم وقد ورد في سنن النسائي وسنن أبي داود كحديث ضعيف السند ونصه (من شرب الخمر فاجلدوه ، ثم ان شرب فاجلدوه ثم ان شرب فاجلدوه ، ثم ان شرب فاقتلوه) وفي حاشية الامام السندي على سنن النسائي أن الأمر بالقتل منسوخ وهذا تضعيف للحديث ، ولعل المجال يسمح في حديث آخر ببيان ما ورد في السنة بشأن الخمر وما اختلف فيه الفقهاء أو عليه .

وتبقى كلمة أخيرة وواجبة ، وهي أن كاتب المقال قد ارتقى بلغته وموضوعيته الى الحد الذي دفعني للرد والحوار ، وما أندر ما نجد ذلك في زمننا الرديء ، الأمر الذي يستوجب مني في نهاية الرد أن أشيد وأن أكرر الشكر .

الحابل والنابل والقنابل (*)

هذه وقفة مع النفس ، ومحاولة للاعتراف بالخطأ ، عن ادراك بأن الاعتراف بالخطأ أول خطوات الحل ، ودون توقف عند من أخطأ وكيف ، وعن تسليم بأن العلاج الآن هو الهدف ، وأنها جميعا أمام الردة الحضارية واحتمالات الارهاب فى سلة واحدة ، أما صحيح الدين فلا أظن أن عاقلا يواجهه ، أو أن نفسا طيبة تأباه ، فهو من القلب فى قرار مكين ، وهو جلد مختلف عن كثير مما نسمعه ونشاهد ونلقاه .

الخطأ الأول : أسلوب الحملات الاعلامية :

أخيرا وكالعادة ههنا كل شيء ، قبلها تطايرت الكلمات الساخنة ، وتبارت الصحف فى الهجوم على التطرف ، وكانت المناسبة مسيرة الشيخ حافظ سلامة التى وصفها بأنها خضراء . ووصفها معارضوه بأنها حمراء ، واتفق الجميع على أنها ملوثة . وفى مواجهة ذلك كله نشط الاعلام المصرى ، وأثبت أنه خبير فى اخراج الحملات الصحفية ، وهى حملات من نوع اعصار (جلوريا) (١) ، يأتى هادرا ثم ينتهى كان لم يكن ، وترتفع بعد أصوات معاكسة ،

(*) نشر فى أخبار اليوم بتاريخ ٢٣/١١/١٩٨٥ .

(١) اعصار شهير يهب على شرق الولايات المتحدة الأمريكية .

ربما في نفس منابر الاعلام ، تصف من وصفتهم من قبل بالتطرف بأنهم حسنو النوايا ، وأنهم ينحرفون أحيانا ، للارهاب وأخيانا للفتنة ودائما ضد الشرعية ، ليس عن خطأ منهم - معاذ الله - بل لتقصير منا ، فتحن المخطئون لاننا لم نأخذ بأيديهم المنضبة بالدماء إلى طريق الصواب . ونحن المقصرون لاننا تسينا أن نذكر لهم أن الإسلام دين الرحمة والعدل والكلمة الطيبة ، وليس دين القسوة والبطش والارهاب .

حدث ما سبق بمناسبة المسيرة وبعدها ، وتحدث قبلها بعد حادث المنصة وحادث أسيوط وحادث اغتيال الذهبي وحادث الفنية العسكرية ، وسوف يحدث باستمرار إلى أن نتنبه إلى أننا نفعل ما فعله البوربون في فرنسا من قبل ومجزه أنهم لم ينسوا شيئا ، تماما كما فعلنا حين كررنا نفس الخطأ ، ولم يتعلموا شيئا ، كما هو واضح من تكرارنا للمواقف دون استيعاب الدروس .

أما الخطأ فيتمثل في تبني أسلوب (الحملة الاعلامية) ، تلك الحملة العالية النبرة ، والتي يبدو ظاهرها أمنيا وطبيعتها سلطوية ، ومظلتها حكومية ، والتي تهب فجأة وتنتهي فجأة ، ووسط المفاجأتين ، يبدو المشاركون فيها بالكتابة والفكر ، عن ايمان وصدق مع النفس ، وخوف حقيقى على الوطن وكأنهم أفراد في جهاز (الشرطة الفكرية) . وتحول مقالاتهم في نظر القراء إلى بلاغات ، ويتحول كل منهم أمام الرأي العام إلى (مخبر) من نوع المخبرين الذين يظهرون في الأفلام المضربة القديمة ، واقفين بجوار عمود الانارة ، وعلى أكتافهم معطف أصغر ، وفي يدهم جريدة وفي فمهم سبيجاجة يميلون بها على القراء ، بينما تهمس شفاههم بالجملة التقليدية (تسبح تولفها) ، وهي صورة رديئة لا ذنب لهم فيها ، فالذنب كله أنهم نشروا مقالاتهم وسط (الحملة الاعلامية) وهو أسلوب يجب أن يتوقف وأن يحل محله أسلوب (الخط الاعلامي الثابت) الذي يتبنى فكرا واضحا .

واتجاهها مستمرا ، ونغمة اعلامية ثابتة لا تلو بالصوت المرتفع ،
ولا تهذا بالصمت المندفع ، ولا تتحول من النقيض الى النقيض .

الخطا الثانى : الاستدراج الى حوار دينى - دينى :

اننا يجب ان نعترف باننا امام ظاهرة متشابكة يختلط فيها
الحابل بالنابل بالقنابل ، ووظيفتنا ان نواجه الظاهرة بأسلوبيين
متوازيين ، أما الاسلوب الاول فيتمثل فى (الفرز والتجنيب) ،
وأقصد بالفرز التفرقة بين من يقبلون بصيغة العمل السياسى ومن
يرفضونها ، وأقصد بالتجنيب استقطاب الراغبين فى العمل
السياسى الشرعى فى منابر متاحة لهم يمارسون فيها العمل السياسى
بحرية كاملة ، وأما الأسلوب الثانى فيتمثل فى (التمييز والمواجهة) ،
وينصرف الى الفريق الراضى للعمل السياسى الشرعى ، وأقصد
بالتمييز هنا التفرقة بين الرفض بالفكر والرفض بالعنف ، وأقصد
بالمواجهة أن يكون الرد على العنف بالعنف ، وعلى الارهاب بالقمع ،
ليس انتقاماً منهم ، بل حماية للمجتمع ونظامه العام ، ولا أعتقد
أننى أتجاوز فى ذلك أو أتجنى ، فالتجاوز هنا أن يعامل الجميع
نفس المعاملة ، والتجنى هنا أن نأخذ المعتدل بذنب المتطرف والمتدين
بذنب الارهابى .

ان التهوين الشديد من حجم الظاهرة ، والتسطيح الفكرى
لها بتصويرها على أنها خلاف حول صحيح الدين ، والدخول نتيجة
لذلك فى حوار (دينى - دينى) خطأ كبير ، فالاسلام الصحيح
يتحقق بالعقل لا بالمدفع وبالحوار لا بالقنبلة ، وبمعايشة الواقع
لا بالهروب منه ، وبالتصدي لعلاج مشاكل المجتمع لا بتجهيله ،
وبالمشاركة بالقول والعمل لا بالاعتزال ، وبالاجتهد لا بالغلاق
الذهن ، وبالتقدم للمستقبل لا بالبكاء على الاطلال ، وليس مثصورا
أن يقود المجتمع الى عصر الفضاء من يتصورون التكنولوجيا بدعة
وضلالة ، ومن ينظرون لكبار المخترعين والمفكرين على أنهم رسل
الصهيونية والامبريالية لضلال العالم ، ومن يفرقون بين الخطأ

والصواب بالاستخارة ، ومن يخططون للمستقبل من خلال تفسير الأحلام ، ومن لا يرون في الحضارة الغربية غير البسالة والأيذ ، والأهم من ذلك كله من يسعون لقيادة المجتمع والحكم دون أن يقدموا برنامجاً سياسياً يحسمون فيه ما اختلفوا عليه بدءاً من اختيار الحاكم والتهاء بالديمقراطية والأحزاب ، والعجيب أنك تجد فيهم بعض المعتدلين ، الذين إذا سألتهم عن البرنامج السياسي صمتوا ، وإذا سألتهم عن أمر أفتوا ، فإذا سألت عن حظ الفتوى من الأجماع ران عليهم الصمت من جديد ، ودعوا لك بالهداية ، وسألوا الله أن يثبت قلبك باليقين .

هذه هي قاعدة الحوار وأرضيته ، وأقصد بها أن الحوار سياسى بحت ، وأن الهدف سياسى لا لبس فيه ، وأن الوسيلة هي التجامل أو التعميم أو التعقيم أو العنف نتيجة لافتقارهم لبرنامج سياسى واضح ومحدد ، وعلينا أن نرد عليهم دائماً بسؤالهم عن برنامجهم السياسى ، وأن لا نمل تكرار السؤال عسى نربهم أن يهديهم وأن يهيب لهم من أمرهم رشداً ، فإذا هربوا من السؤال بالإحالة إلى القرآن الكريم ، رددنا بأن القرآن فى القلب ، لكنه كما قال الامام على لا ينطق بلسان ، ولا يمنع من اختلاف ، فقد اختلف المسلمون فى عهد عثمان وفى عهد على رغم وجوده ، بل ان الفتنة الكبرى بدأت عندما ارتفعت دعوة الاحتكام إلى القرآن الكريم ، وهي دعوة أنكرها الامام على ووصفها بأنها حق يراد به باطل ، لسبب واضح لا لبس فيه ، وهو أن الله جلت حكمته ، وعلت قدرته ، ترك للبشر تنظيم أمور حياتهم باجتهادهم ، لعلمه وهو العليم أن أموراً سوف تجده لا سابقة لها ، وظروفاً سوف تطرأ لا نظير لها فى عهد السلف ، وأن ذلك سوف يقود المسلمين إلى فريقين أولهما (وهو كثر) يشعرون بالعجز عن مسايرة العصر ناهيك عن الاجتهاد فى أمورهم ، ويجدون أن السبيل الأسهل أن يدمروا كل مظاهر الحضارة حتى يعود المجتمع إلى ما كان عليه فى عهد السلف ، وحتى ينطبق عليه

ما انطبق عليهم ، ويرددون بينهم وبين أنفسهم مقولية مضحكة
 مبكية ، مضمونها أننا اذا لم نلحق بالعصر فلنعد بالزمن الى الوراء ،
 وثانيهما (وهم قلة) يرون أن باب الاجتهاد لا يزال مفتوحا واسعا
 وأنهم مطالبون بالاجتهاد للمجتمع الجديد على أساس من العقيدة ،
 وللأسف الشديد فإن السباحة تكاد تخلو للفريق الأول ، ويكفى
 ما أثارته قوانين الأحوال الشخصية التي نسلم جميعا بحكم الشريعة
 الإسلامية فيها ، وكيف شهدنا ثلاثة قوانين في عشر سنوات ، وأثار
 كل منها ما أثار ولا يزال يثار ، ذلك لأننا ودعينا الاجتهاد منذ زمن ،
 واكتفينا بأن مالكا قال أو أن الشافعي ذكر أو أن أبو حنيفة أو أن
 ابن حنبل استحسن أو كره ، ولا نعتقد أن مسلما واحدا يدعى لاحد
 من الأئمة الأربعة عصية ، أو يفترض أن احكامهم مقدسة أو أنها
 ترقى الى مرتبة أصول العقيدة ، هم بشر ورجالنا بشر ، وهم متفقهون
 في الدين ورجالنا متفقهون ، لكن الأربعة الكبار اجتهدوا لعصرهم ،
 بينما آثر رجال عصرنا أن يجهدوا عقولهم بالمقارنة بين أقوال الأربعة
 واحكامهم واختلافهم واتفاقهم . .

وما بال الفتوى تجهيل المجتمع وتكفير الحكام وحل الدم
 تصدر بسهولة ويسر ، ويتطوع لها الفتيان من الأمراء ، ويتصدى
 للدفاع عنها الصبية ، ويتبارى في ساحتها الزعماء ، كبارا
 وصغارا ، شيئا وشيانا ، وبينما الفتوى في أمور الحياة العامة عزيزة
 لا نجد لها أثرا ، وصعبة لا يحتويها برنامج سياسي واضح أو يصدر
 بمجملها منهج فكري متكامل ؟

هنا هو السؤال وعليهم الاجابة . .

الخطأ الثالث : تركناهم فتركونا :

في محاولة فردية منى ذهبت للأحياء التي تتركز فيها ظاهرة
 التطرف السياسي الديني ، وهي منتشرة في أقصى شرق القاهرة

الكبرى وأقصى غربها ، وكنت أتمنى أن يكون رئيس الوزراء الجديد
مضى حتى يشاهد ما شاهدت ، وحتى يقتنع بما أقترحه عليه .
زحام سكانى هائل ، نسبة عالية من الشباب ، وخدمات
متدنية ، والأهم من ذلك أنك لا تجد ساحة شعبية أو ناديا رياضيا
أو مكتبة عامة ، أو منتزهيا أو كشكا للموسيقى أو متحفا للفن
أو ندوة ثقافية أو منتدى راقيا ، وبعض هذه الخدمات ذات تكلفة
محدودة وليس مطلوبا أن تكون على مستوى مرتفع . . .

لقد شاهدت بعينى فى الأحياء الفقيرة فى الولايات المتحدة
الأمريكية أنهم يسورون الأراضى الخالية بأسوار عالية من الأسلاك
المريجة ، ويهدكون أرضها بالخمرة ، ويقيمون فيها مرمين لكرة
السلة ، ودورة مياه نظيفة ، ترى كم يكلف ذلك إذا اقيم فى كثير
من المساحات الخالية وسمح بتأجير برسم ضئيل حتى يمارس
الشبان نشاطا رياضيا ، ولماذا لا تعطى إعفاء ضريبيا لمن يؤجر
النور الأول من المبنى ليكون مكتبة عامة صغيرة أو ناديا صغيرا به
منضلة تنس طاولة وبعض الألعاب المسلية وتليفزيون وبعض الكتب
الثقافية ، وماذا يكلفنا إذا حولنا الأراضى التى تملكها الدولة فى
كل حى من هذه الأحياء الى مساحات خضراء بها بعض مقاعد ، وأعدنا
أكشاك الموسيقى الى المساحات المتسعة منها بدلا من تركها خرائب
أو دورات مياه مكشوفة أو مقالب للقمامة ، وكم تتكلف الدولة إذا
نشطت مجالس المحليات والأحزاب السياسية فى إقامة المسابقات
الرياضية والثقافية بين الأحياء والشوارع ولماذا لا يتوجه الفنانون
فى مجالات الغناء والتمثيل والرسم والنحت لإقامة حفلاتهم
ومعارضهم فى هذه المناطق لنشر الوعي الثقافى والفنى بها .

يجب أن نعترف بأن جزءا من هذه الظاهرة يعود لفشل
المدارس فى أداء دورها التعليمى والتربوى لأسباب متعددة متراكمة ،
وأننا تركنا الشباب نهبا لأحد بديلين ، اما الانحراف ، واما التطرف ،

وأن البديل الثاني يحظى بتشجيع الأبناء رحمة بهم من البديل الأول ، وأننا يجب أن ندرك أنه بجانب هذه الحلول الجزئية التي يجب أن تتوجه الى هذه الأحياء في المدن الكبرى ، وتتوجه بنفس الصورة الى القرى ، علينا مسئولية أكبر ، وإن كانت تستغرق زمنا أطول ، وهي أن نعطي شبائنا أملا في المستقبل ، وأن ندرك أن التطرف الذي نشهده في بعض الشباب ، هو في مجمله تعبير عن انغلاق الواقع وتندرة الأمل ، وأن تقديم حلول مدروسة وواقعية (ولو جزئيا) لمشكلة الاسكان ، إنما يمثل خطوة على طريق دفع الشباب لقبول المجتمع وليس رفضه بالتكفير والانكار والتجهيل ، وأن كل محاولة لعلاج الخلل في هيكل الأسعار والأجور إنما تمثل خطوة بناءة على طريق قبول الشباب للحياة وليس هروبهم منها تحت مسميات الاستشهاد أو الهجرة الى الله ، وأن كل خطوة في سبيل إتاحة مناخ ديمقراطي أكثر رحابة تمثل خطوة على طريق الحل وتأميننا للمجتمع من الانفجار ، وبالقسط فان الحديث في هذا المجال يمكن أن يطول ويتشعب بما لا تسمح به ظروف النشر لكن موجزه أن جزءا كبيرا من هذه الظاهرة أو المشكلة قابل للحل ، وفي حدود المتاح والممكن ..

ما سبق كان كما ذكرت في البداية وقفة مع النفس ، ومحاولة للاعتراف بالخطأ ، وسبيلا الى الحل ، واجتهادا قد يخطئ وقد يصيب ، وفصلا للحايل والنابل ، وعن القنابل ..

لعلها محض مصادفة *

لولا أن الأستاذ فهمي هويدي ذكر اسمي ، واستشهد بفقرات من أقواله في ندوة نظمها ونشرتها مجلة (فكر) ، ما كلفت نفسي عناء الرد ، أو حاولت (عدل الحقائق) ، أن جاز أن يكون هذا التعبير وجهًا مقابلًا لما فعله الأستاذ هويدي في مقاله (التطرف العلماني) المنشور بالأهرام ، وأقصد به قلب الحقائق ، لا أقل وربما أكثر .

أما زهدى في الرد لو اقتصر على الغمز في ، أو الإشارة إلى دون ذكر الاسم ، وهو ما حدث منه أكثر من مرة ، فمرجعه إلى سببتي أولهما أنني - وأستعير نص كلماته في مقاله الأخير - (لست أحسبني مؤهلاً للاسهام في مثل ذلك المستوى من الحوار) فالحق أبلج والباطل أعرج ، وللقارىء عقل ، ولنصر ضمير ، وثانيهما رؤيتي للقضايا العامة وأنها أكبر من الغمز وأرفع من اللمز ، وأبقى من الأشخاص .

نض والتطرف :

لا أحسب أن هناك من يختلف حول مفهوم الاعتدال ، والتطرف ، فالاعتدال ينتهي حين تتحول الكلمة إلى رصاصة ، والقبول

(*) أرسل للأهرام ولم ينشر ، وعلمت أنه أرسل للأستاذ هويدي للرد ، فحفظه في درج مكتبته ، وله حق .

بالشرعية الى خروج عليها ، والاحترام للقانون الى انتهاكه ، وأمام
تنظيمات مثل (الجهاد) و (التكفير والهجرة) ، تتحاور مع
المخالفين بالخناجر ، وتصفى الحسابات مع المعارضين بالقتل
لا بالقول ، يسهل علينا وصفها بالتطرف ، ويصعب علينا بل
يستحيل أن نقبل اكتشاف الأستاذ هويدى المثير لما أسماه (تنظيم
الجهاد العلماني) ، الذى شرفنى بوضع اسمى ضمن أعضائه ،
وتهمك عليهم بتسميتهم الحكماء التسعة ، وأعلن فى بداية المقال
احتفاظه بالأسماء - حتى لا يخرج أحداً ولأن الله أمر بالستر
(كذا) - ثم ناقض قوله بذكر أسماء سبعة منهم مؤثقة بأقوالهم ،
وهم بترتيب نشر أسمائهم د . محمد نور فرحات ، د . فؤاد
زكريا ، د . فرج فوده ، د . الحبيب الجنحاني (من تونس وليس
المغرب) ، د . يونان لبيب رزق ، لطفى الخولى ، د . طاهر
عبد الحكيم ، وأضيف اليهم من لم يذكرهما كاتب المقال ، وهما
الدكتور وحيد رأفت (نائب رئيس حزب الوفد) ، والدكتور
رؤوف عباس (رئيس قسم التاريخ بأداب القاهرة) ، وحين تجتمع
الأسماء السابقة لمناقشة مشكلة التطرف السياسى الدينى ، يصبح
ذلك أزهاباً فى نظر الأستاذ هويدى ، ويصبح اجتماعهم تنظيماً
موازياً لتنظيم الجهاد فى تطرفه ، ويصبح وحيد رأفت مناظراً لعبد
عبد الرحمن ، وفؤاد زكريا قريناً لعبد السلام فرج ، ولطفى الخولى
سماوى آخر ، ونور والجنحاني ويونان وعبد الحكيم ورؤوف وفرج
أمرأى لجماعات الجهاد العلمانية ، وهم يستحقون الوصف بالتطرف
لأنهم لا يعرفون غير القول سبيلاً ، وغير الرأى منهجاً ، وغير المنطق
أسلوباً ، وغير الشرعية إطاراً ، وغير الحوار وسيلة ، وغير المستقبل
هدفاً ، وغير وحدة الوطن غاية ، وغير القلم سلاحاً ، وغير ضمير
الوطن ملاذاً .

... من حق الأستاذ هويدى ، أن يصفنا بالتطرف ، وإن يسمنا
بالأرهاب ، لأننا نرفض أن تحكمنا سلطة دينية تفرض رأياً لكونه

من وجهة نظرها حلالاً ، وترفض رأي المعارضة بحجة مخالفته للمعلوم من الدين بالضرورة ، ولا تخرج في تبني رأي الخميني حين سألته صحيفة ايطالية عن رأيه في اعدام الأبرياء ، فكانت اجابته ، وماذا في ذلك ؟ اذا كانوا أبرياء حقيقة فسوف يدخلون الجنة ، منطق هزله جلد ، وجده جلد ، يظنه البعض اجتهاداً ونراه اثماً ، ويحسبه البعض الهاماً ونستشعره كابوساً .

نحن في رأي الأستاذ هويدى متطرفون ، وإرهابيون ، لأننا نختمكم في أمور السياسية والحكم الى الدستور وليس الى الكتب السماوية ، ليس رفضاً لها - معاذ الله - بل ارتقاعاً بها ، وتنزيهاً عن استغلالها في خدمة الأهواء ، ومناصرة السليطان ، وتبرير الهوى ، وما أيسر أن نستدل على ذلك بحديث التاريخ وما أهون أن نستنبطه من حديث الواقع ، ودونك معاهدة السلام التي يقبلها البعض منا ، ويرفضها البعض ، لكننا نحتج حين نقبل ، وحين نرفض بالمنطق والحجة ، ونختلف عن ايمان بأن الرأي المخالف اجتهاد ، قد يخطئ وقد يصيب ، ولكنه لا يخرج وطنياً عن وطنيته ، ناهيك عن دينه ، وخسبك ما شأهذناه من أئمة كبار ، ذوي علم وفضل ، واجتهاد وفقه ، وإطلاع وتفقه ، حين ناصر بعضهم المعاهدة بنصوص القرآن وصحيح السنه ، وهاجمها بعضهم بنصوص القرآن وصحيح السنه ، ولم يخش المؤيد أو المعارض مغبة رأيه ، لانه في دولة مدنية تسمح بتعدد الآراء ، وتنوع الاجتهاد ، واختلاف الرأي ، بينما لو حكم فريق منهم لفريق الفريق الآخر ناجياً بدينه ودنياه ، وربما أعلن توبته وسحب فتواه ، خوفاً من اتهامه بالردة ، أو الافساد في الأرض ، ولعل الأستاذ هويدى وهو المؤيد لعودة العلاقات مع ايران بعد زيارته الميمونة لها (رغم حروبها مع العراق العربي الشقيق) ، يتحفنا ببعض ذكرياته عن حديث المعارضة فيها ، وعن حقيقة قتل خمسين ألفاً من المعارضين ، ولعله يفسر لنا ذلك التطور التكنولوجي الهائل المتمثل في استخدام الأوناش الآلية في شتى المعارضين ، وهو

ما نقلته لنا وكالات الأنباء موثقاً بالصور ، بدلاً عن بذل الجهد
والوقت في القتل بأساليب عفى عليها الزمن .

أحسب أننا جميعاً - معشر الحكماء التسعة - مؤيدون
للدولة المدنية ، وبمعنى آخر مؤيدون لبقاء الحال على ما هو عليه
من شكل للحكم أو اختيار بين الهوية المدنية والهوية الدينية ،
تحتسبها مما ذكرت وهو بعض من كل ، وتخوفاً من فتنة تصيب
الوطن كله ، وتميز بين بنييه ، وتفرق بين طوائفه ، ههما أبل
الأستاذ هويدى فى بيان مدى السماحة فى معاملة أهل الذمة ، لأن
قضارى ما ينادى به رأى من آراء وحجة من حجج ووجه من وجوه ،
وغاية ما يراه انه اجتهد فأصاب ، بينما يرى الآخرون - وهم كثر -
انه أخطأ ولم يجتهد ، أو انه أخطأ الحقيقة فى أقل القليل ، وأنكر
الحق فى أكثره ، ولعله يعرف يقيناً أن الأصوات المختلفة معه ،
والمخالفة له : أقوى وأعنف وأقدر وأفعل ، وأكثر جمعاً ، وأعلى
صوتاً ، وأنه ينهد لها نصف الطريق ، حين يهيب الأذهان لقبول
الدولة المدنية وهو أمر جد مختلف عن الدين ، وفى تقديرى خارج
عن إطاره ، حين يخدر الأعصاب بالحديث عن سماحتها ، وملاجئها ،
وعدلها ، وفضلها وهو ما لم يحدث على مدى ثلاثة عشر قرناً ،
إلا فى نصف قرن ان تحقق ، أو نصف النصف ان دقق .

يرحم الله أبا خنيفة :

من حقى بعلمنا ذكرت أن أترحم على أبى خنيفة ، وأن أتمنله
فى مجلسه فى المسجد ، مردداً كلمته المشهورة : أن لأبى خنيفة أن
يمد قدميه ، وأنا أقرأ أن مجموعة الحكماء ، وكلها أسماء لها وزنها
الفكرى والسياسى ، يمينا ويسارا سياسة وتاريخاً ، فكراً وتضليلاً ،
ترتفع من وجهة نظر الأستاذ هويدى فى سلم الأزهاب منجات حين
تقارن بالجهاد أو التكفير والهجرة لا بهم (أى الحكماء) : مجريون

محترفون - اتخذوا مواقعهم عمدا ومع سبق الاصرار والترصد ،
بينما أعضاء منظمات التكفير والهجرة شباب مندفع سلك طريقه
على سبيل الخطأ .

الاسلاميون والمصادفات السعيدة :

يتبقى في تعليقي نقطتان غاية في الأهمية ، أولاهما ما يحاول
الأستاذ هويدى ترسيخه في الأذهان وعلى الألسنة بترديده لعبارة
(الاسلاميون) مطلقا اياها على كل من رفع مضحفا حتى لو أخفى
في داخله خنجرا أو مسدسا، أو شتر به مطمحا سياسيا ، أو مطمعا
ذنيويا أو تاجر به في رحلة شتاء أو رحلة صيف ، وذلك لغمري
مسيء غاية الاساءة ، للاسلام أولا لأنه أرفع من أن ينسب اليه صوت
ارهاب أو صدى ضيق أفق ، ولنا ثانيا لأنه لا الأستاذ هويدى
ولا غيره بقادر على أن يصف البعض بالاسلاميين فينتفى عن البعض
ونحن منهم هذه الصفة ، ولكن من لا يوافق الأستاذ هويدى في
أفكاره ثالثا لأن الجميع ونحن منهم (اسلاميون)

وتبقى النقطة الثانية والأخيرة ، وهي ما الإحظه من مصادفات
سعيدة ، حفلت بها مقالات الأستاذ هويدى المتتالية ، وتوافقت
جميعا لكي تشكل منهجا فكريا وعمليا واجدا وواضحا وهي مصادفات
تبدأ بزيارته لايران ، ثم دعوته لاعادة العلاقات معها ، ثم اعلانه أن
استقلالنا منقوص لاننا لم نطبق الشريعة بعد ، ثم تركيزه على كتاب
مغمور مؤلف مغمور ، منقذا للكتاب من الركود ، ودافعا لنجم جديد
من نجوم الارهاب الى الصعود ، ثم دفعه المستتر عن الشباب المندفع
الذي أخطأ الطريق ، ثم هجومه الضاري على (المجرمين المحترفين
المضربين المترصدين) ، وهي كلها مصادفات قد تكون مقصودة وقد
لا تكون ، لكنه زمن عجيب فعلا ، ذلك الذي تحفل فيه الصحف
القومية بالمصادفات

مع خالص الاعتذار (*)

أشهد أنني منذ سنوات طويلة ، لم أقرأ فقرة قصيرة ، حفلت
بأخطاء تاريخية كثيرة ومثيرة ، كما حدث عندما قرأت للأستاذ الكبير
فهمي هويدي في مقالته (انكبار في الحاضر واهدار للماضي)
ما نصبه :

« والذين جاءوا بعد معاوية كانوا على الجملة أهل حكمة وسداد
وعلم وحزم ، مروان بن الحكم انتخب في ظل شوري حقيقية ،
تمت في مؤتمر عقده أهل الرأي بالشام ، واستمر ثلاثين يوماً في
بلدة « الجابية » - بين الأردن ودمشق - حيث رجحت كفته على
عبد الله بن الزبير وعمالد بن الوليد وكان مروان شيخ قريش في
زمانه ، وكبير بني أمية ، وعرفت عنه الكفاءة والشجاعة والتقوى ،
فضلاً عن أنه يعد من الطبقة الأولى للتابعين ، الذين تلقوا معارفهم
على أيدي الصحابة » .

ابنه عبد الملك ، الذي تولى الخلافة بعده ، كان من أعظم الناس
عدالة ، كما يقول ابن خلدون ، فوق كونه من أفقه أهل زمانه ،
حتى احتج الإمام مالك بفعله في كتابه « الموطأ » وفي عهد خليفة
الوليد بن عبد الملك ظهرت عظمة الدولة الإسلامية ، ويذكر له أنه

(*) أرسل هذا المقال للأهرام ولم ينشر ، وقراءة المقال تفسر السبب .

لم يعهد بالخلافة من بعده لأحد من أولاده وإنما عهد بها إلى أفضل أهل زمانه ، عمر بن عبد العزيز الذي هو أجل من أن يعرف .

ولا نريد أن نستطرد ، فنفصل في بقية المسيرة الظاهرة التي استمرت حتى العصر العباسي الأول .

لقد حفلت الفقرة السابقة بالأخطاء التاريخية التالية :

أولاً : ذكر الأستاذ هويدي أن الوليد بن عبد الملك عهد إلى عمر بن عبد العزيز بعده والصحيح أن الوليد عهد إلى أخيه سليمان ابن عبد الملك تنفيذاً لوصية والدهما عبد الملك بن مروان واستمر حكم سليمان بعد الوليد سنتين وستة أشهر وخمسة عشر يوماً .

ثالثاً : الحديث عن كفاءة مروان وتقواه ينقضه ما أجمعت عليه لمروان بن الحكم وعبد الله بن الزبير عندما اختير مروان في « الجابية » والصحيح أن خالد بن الوليد مات قبل هذا التاريخ بأربعين عاماً ، وبالقسط فإن الأستاذ هويدي يشاركنا الرأي في أن أرواح الموتى لا تشارك في الشورى ، ناهيك عن المنافسة على الخلافة .

ثالثاً : الحديث عن كفاءة مروان وتقواه ينقضه ما أجمعت عليه كتب التاريخ (راجع الطبري وابن كثير وابن الأثير والمسعودي) من أنه كان وراء أخطاء عثمان ، وأنه كان دائم الفساد لمحاولات علي بن أبي طالب لإصلاح ما بين المسلمين وخليفتهم ، وهو صاحب القول المشهور قبيل قتل عثمان (جئتم تريدون أن تنزعوا ملكنا من بين أيدينا ، أخرجوا عنا - « الطبري - جزء ٣ - ص ٣٩٧ ») ولعله أول قول يصف الخلافة بالملك وهو القول الذي عجل بفجيرة قتل ثالث الخلفاء الراشدين ، ولا بأس أن نذكر الأستاذ هويدي بما تجمع عليه كتب التاريخ من أن مروان كان صاحب السهم الذي أصاب طلحة بن عبيد الله ، المبشر بالجنة ، وذميل مروان في جيش عائشة ، وحسيننا ذلك دليلاً على تقوى مروان ، وصلاحه .

رابعاً : ساق الأستاذ هويدي واقعة اختيار مروان بن الحكم في « الجابية » كمثال للشورى الصحيحة ، وأوحى ظاهر لفظه بأن الأمر كان اختياراً بين مروان وخالد بن الوليد وعبد الله بن الزبير ، أما خالد بن الوليد ، فقد صححنا الأمر بالنسبة له ، والصحيح أن المقصود هو خالد بن يزيد بن معاوية ، ولم يكن الأمر شورى كما ذكر الأستاذ هويدي ، بل كان مؤامرة أموية ، دبرها عمر بن سعيد الأشدق بعد وفاة معاوية بن يزيد (أو قتله على الأرجح) بمقابل وعد من مروان بتوليته ولياً ثانياً للعهد بعد خالد بن يزيد وذلك لمواجهة نفوذ عبد الله بن الزبير وسيطرته على أغلب ديار المسلمين غداً الشام ، ويصف المسعودي في كتابه مروج الذهب (جزء ٣ - ص ٩٥ - دار المعرفة) اختيار مروان في الجابية بما يلي (وكان مروان أول من أخذها بالسيف كرهاً على ما قيل بغير رضا من عصابة من الناس - بل كل خوفه إلا بعداً يسيراً حملوه على وثوبه عليها ، وقد كان غيره مما سلف أخذها بعدد وأعوان ، إلا مروان فإنه أخذها على ما وصفنا) ، أين بالشورى إذن والإيعاء بأن المسلمين قضوا شهراً في الجابية في الأردن يقبلون الأمر على وجوهه ويختارون بين ثلاثة يعرضون أنفسهم عليهم (مروان ، وروح خالد بن الوليد ، وعبد الله بن الزبير) ، ولا بأس أن يعلم القارئ كيف انتهى الأمر بشورى الجابية فلم تنقض خمسة أشهر حتى نقض مروان عهده لخالد بن يزيد وللشد ياق من بعده ، وأحضر حسان بن مالك ، وأرغبه ورهبه ، فقام حسان في الناس خطيباً ودعاهم إلى بيعة عبد الملك بن مروان بعد مروان وبيعة عبد العزيز بن مروان بعد عبد الملك فلم يخالفه في ذلك أحد (مروج الذهب للمسعودي - جزء ٥ ص ٩٧) .

خامساً : ليس صحيحاً أن من عهد إلى عمر بن عبد العزيز هو الوليد ، والصحيح أنه سليمان بن عبد الملك ، وأسباب العهد إلى عمر لم تكن التقوى والورع فقط (ان سلماً بهما) ، بل يضاف إلى ذلك ثلاثة أسباب توردها كتب التاريخ ، أولها صغر أبناء سليمان بما

لا يمكنهم من القيام بأعباء الحكم ، وثانيهما أن الوليد (شقيق سليمان والخليفة السابق له) كان قد أراد نقض البيعة لسليمان خلافا لعهد أبيه ، وتولية ابنه من بعده ، فعارض عمر بن عبد العزيز في ذلك ، فحبسه الوليد في غرفة سد منافذها حتى يهلك اختناقاً ، ثم عفا عنه بعد ذلك وتراجع عن فكرة تولية ابنه ، فحفظها له سليمان ، وثالثها أن عمر بن عبد العزيز لم يكن بعيداً عن الخلافة بحيث تصبح توليته مفاجأة ، فوالده عبد العزيز بن مروان كان ولي عهد عبد الملك ، ولولا وفاة عبد العزيز قبل عبد الملك لآلت إليه الخلافة ثم إلى عمر ، ولما وصلت إلى الوليد أو سليمان ، والمفاجأة الوحيدة في تولية عمر لابن عبد العزيز أنه كان صالحاً بأكثر مما هو معروف عن بني أمية ، وتقياً بأكثر مما هو مطلوب لخليفة من شاكلتهم ، ولعل هذا ما دفع سليمان إلى العهد بالحكم إلى يزيد بن عبد الملك بعد عمر بن عبد العزيز ، حتى يفسد ما أصلحه عمر ، فتعتدل الكفة ويستقيم الميزان ، وهو ما حدث بالفعل دون زيادة أو نقصان .

سادساً : لعل أغرب ما ورد في الفقرة السابقة ، حديث الأستاذ هويدي عن عدل عبد الملك بن مروان وفقهه في الدين وتقواه (حتى احتج الإمام مالك بفعله في الموطأ) ، ولعل أذكره بأن اليد اليمنى لعبد الملك كان الحجاج بن يوسف الثقفي ، الذي قتل من المسلمين ما لم تقتله جيوش الفرس أو الروم ، والذي كان أول من رمى الكعبة بالمنجنيق ، وهدمها على من فيها دون أن ينكر عليه عبد الملك ذلك ، بل أن آخر وصايا عبد الملك لخليفته الوليد ، أن يلزم الحجاج وأن يحفظ له صنيعه في الدفاع عن ملك بني أمية ، ويؤثر عن عبد الملك أنه خطب غام حنح سنة خمسة وسبعين للهجرة على منبر الرسول في المدينة قائلا (والله لا يأمرني أحد بتقوى الله بعد مقامي هذا إلا ضربت عنقه) - راجع تاريخ الخلفاء للسيوطي - ولابن كثير في كتابه الشهير (البداية والنهاية - جزء ٩ - مجلد ٥ - ص ٦٧) رواية طريفة تقول (أنه لما سلم على عبد الملك بالخلافة

كان في حجره مصحف فأطبقه وقال : هذا فراق بيني وبينك (وما دمننا في مجال الحديث عن فقه عبد الملك وتقواه ، فقد روى عنه أنه نهى عن ذكر عمر بن الخطاب وسيرته لأن سيرة عمر في رأيه (مرارة للأمراء - مفسدة للرعية) - المرجع السابق، ص ٧١ :

سابعاً : لعل القارئ يلاحظ انتقال الأستاذ هويدي فجأة من ذكره لمعاوية الى ذكره لمروان بن الحكم ، متخطياً يزيد بن معاوية الذي حكم ثلاث سنوات وثمانية أشهر ونصف بينما لم تزد فترة حكم مروان عن ثمانية أشهر وخمسة أيام ، حتى يتجنب ذكر مقتل الحسين أو واقعة ذي الحرة التي استباححت فيها جيوش يزيد المدينة وقال فيها شعراً أنأى بمشاغر القراء عن ذكره ، كما يلاحظ القارئ أيضاً انتقال الأستاذ هويدي من عمر بن عبد العزيز الى صدر الدولة العباسية متحاشياً ذكر يزيد بن عبد الملك الذي قتله عشقه لجاريته (حبابه) ولهشام بن عبد الملك (الذي قتل يزيد بن علي بن الحسين وصابه عريانا) وللوليد بن يزيد الذي كان يهوى رشق المصحف بالسهام ويقول في ذلك شعراً وكم أتمنى على الأستاذ هويدي أن يفعل ما ذكر أنه يوده من استطراد في وصف المسيرة الظافرة ، غير أنني متصف له من حيث لا يحتسب ، فمعاوية وعبد الملك والمنصور والمأمون عظماء ما في ذلك شك ، لكن ليس بمقياس الدين والعقيدة ، بل بمقياس الدنيا والسياسة والحكم وهذا جوهر ما نختلف عليه ، ويبقى على في النهاية واجب الشكر للأستاذ هويدي لأن مقاله أتاح لنا تصحيح ما سلف من أخطاء وكشف عن تبحر الأستاذ هويدي ، في التاريخ الروماني ، ولعلها أخطاء مطبعية ، أو لعلها كبوة جواد عظيم ، ولا بأس ولا ضير ، ففوق كل ذي علم عليم .

قانون الوكالة السياسية (*)

هذا حديث يخلط الجد بالهزل عن عمد ، ويغلف الحزن بالدعابة عن قصد ، وهو حديث موجه الى الغرفة التجارية وأجهزة مكافحة التهرب الضريبي ، وليس موجها بحال الى المشتغلين بالعمل السياسي ، وهو في نفس الوقت محاولة متواضعة منى للاسهام في حل مشكلة نقص حصيلة الدولة من العملات الصعبة ، وجوهر الحديث اقتراح محدد بإصدار قانون لتنظيم الوكالات السياسية على غرار قانون تنظيم الوكالات التجارية ، بحيث يسجل المشتغل بالعمل السياسي والمرتبك بدولة من الدول المخططة بنا اسمه في جدول خاص تحت مسمى (وكيل سياسي) ، ويسجل أيضا بصفة دورية ما يحصل عليه من هذه الدولة من أموال بصفته (وكيل معتمدا) ، الأمر الذي يترتب عليه أن تخضع موارده لضرائب الدخل والايراد العام ، وأن يسبق اسمه الموضوع على مقالاته عبارة (وكيل سياسي معتمد لدولة كذا) ،

سوف يحل هذا عديدا من المشاكل ، وسوف يوضح أمام القارئ ألوان المقالات ودوافعها ، ولن يقف القارئ موقف الحيرة أمام اعلان أحد السياسيين عن سعيه للمصالحة مع سوريا ، دون أن يستجد في موقف سوريا جديد ، أو أن يعلن آخر أنه سوف

(*) أرسل للأهرام ولم ينشر .

يتوسط لتصفية الخلافات مع الجماهيرية الليبية ، دون أن تبدي ليبيا من حسن النوايا الا طردها للمصريين العاملين فيها ، أو أن يعود قطب سياسي ديني من السعودية بأحدث طراز من سيارات المرسيدس ، خالصة من الجمارك معلنا أنها خالصة (لوجه الله) ، أو أن يعلن رئيس لاحدى الجمعيات الدينية أنه جمع أموال بناء المساجد الكبرى من تبرعات (المسلمين) بالخليج ، فى زيارة قصيرة الزمن ، عظيمة العائد ، أو أن تتوقف كثير من الأقلام (القومية) عن اعلان تأييدها للعراق ، أو ادانتها للعدو الايرانى ، وفاء منها للمشقيقتين العربيتين ، اللتين شاءتا أن تقفا فى خندق واحد مع إسرائيل ، لمساندة الثورة الايرانية فى تهديدها لأرض العراق ، بالسلاح لايران ، وبالمال للمناضلين العرب .

قد يحتج معترض بالصعوبات الفنية التى تواجه هذا القانون ، مثل الوضع القانونى للوكيل فى حالة تعدد الوكالة أو بمعنى آخر الارتباط بأكثر من دولة ، وفى رأى أن التيسير واجب ، وأنه من الممكن أن يسمح القانون بذلك مع اشتراط كتابة أسماء الدول الموكلة جميعا تحت اسم الوكيل ، ولا بأس من ذكر رقم البطاقة الضريبية تيسيرا لتحصيل حق الدولة ، وقد يثير معترض آخر الوضع القانونى للوكالة (الداخلية) ، بمعنى أن تتحدث قيادة وقذية عن الاخوان المسلمين بصفقتها وكيلة عنها فى ظل التحالف القائم بينهما ، وفى رأى أن العبرة فى ذلك تكون بالتعامل المادى - ان وجد - مع استبعاد الدفع بالعملة المحلية باعتباره (نفقات محولة) وقصر المحاسبة الضريبية على التعامل بالعملة الصعبة الواردة من الخارج .

ما سبق كان اجتهادا قد يخطئ وقد يصيب ، لكنه ان أخطأ التطبيق فقد أصاب كبد الحقيقة المحزنة التى يعيشها مناخنا السياسى الحالى ، وقد يأخذ البعض المقال بجدية مسترشدا بقانون مماثل

فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وقد يأخذ البعض على محمل
الدعابة ، فتتنطبق عليه المقولة الشهيرة (شر البلية ما يضحك) ،
وفى كل الأحوال فإنها رسالة أرجو أن تصل الى من قصدت ، والله
والوطن من وراء القصد .

أبو المكارم ومكارم الأخلاق (*)

نشرت مجلة (الاعتصام) مقالين عنيفين (كعادتها) ردا على كتاب « قبل السقوط » ملأتهما بعبارات لا تثير الغضب بقدر ما تبعث على التعجب وصدرتهما بأوصاف لى من نوع (طريد الوفد) ، (عدو الشريعة) وهى عبارات تدل على ما يتحلى به بعض المتشددين بالشريعة من خلق ربيع ، وأنهته بعبارات ذكرت فيها (ما تزال الأيام تكشف لنا عن نوايا هؤلاء الذين لا يعرفون لدين حرمة ، أو لفكر طهاره ، أو لكلمة شرف) ، وكاتب هذه الكلمات الذى يفترض فيه ، بمنطق المخالفة ، أنه شريف الكلمة ، طاهر الفكر ، هو الدكتور محمد أبو المكارم قنديل .

وكاتب المقالين يذكرنى (بيوم أن خضت غمار الانتخابات ورأيت رفاقى على الدرب يضعون أمنية تطبيق الشريعة على رأس فائمة ما يتبنون من أفكار) ، ويؤسفنى أن أذكره بأننى لم أخض غمار أى انتخابات حتى الآن ، ولم أكن منضويا فى الانتخابات الأخيرة تحت راية أى حزب ، حيث استقلت من الوفد فى ٢٦ يناير ١٩٨٤ ، وهى استقالة مكتوبة ومسببة ومنشور عنها بما لا يستقيم معه وصفى بأننى (طريد الوفد) ، لأن من يقدم الاستقالة طارد

(*) نشر بالاعتصام (العدد السادس) ، بتاريخ يناير ١٩٨٦ .

وليس بطريد ، الا اذا كان الأمر أمر سقط ألفاظ أو تدنى لغة ،
وهنا أشهد لمن كتبوا العنوان بالسبق والتجويد .

ومرة أخرى يتساءل الكاتب في تعليقه على عبارة (نعم
للمصحف والدين . . ولا للسيف والحكم) ، أقول يتساءل (لماذا
أفحمت كلمة السيف هنا) ، وأرد عليه بأنى أرد بهذا على رافعى
شعار (الاسلام مصحف وسيف) وهو شعار يعلم الكاتب أن الاخوان
المسلمين قد رفعوه منذ قامت دعوتهم فى عام ١٩٢٨ ، واتهام اقحام
السيف مردود اليهم وعليهم ، والفقرة التى ذكرت على غلاف الكتاب
دعوة للفصل لا للخلط ، والنزع لا الاقحام ، وهى دعوة لمن لا يرون
فى الاسلام الا سيفا مشرعا ، فان عز عليهم ذلك أبدلوه لسانا
سليطا ، والاسلام عندى أعز ، وهو فى حقيقته أرحم ، وهو فى
طبيعته أكرم .

والكاتب يعيد ويزيد ، ويناقش ويفند ، فى عبارة أوردتها عن
اقتناعى بكون الدين أساس من أسس المجتمع ، ورفضى فى ذات
الوقت خلط الدين بأمور السياسة والحكم ، مؤكدا أننا (نساعد
جميعا بتعليم الدين فى المدارس ، وبآيات الله تتلى فى أجهزة الاعلام ،
وبالاحتفال بالمناسبات الدينية ، وباحترام رجال الدين وتوقيرهم) ،
وقد تلقف الكاتب ذلك بالتجزئة والاستهزاء وناقشه بمنطق (هل
الدين فى نظرك يا سيدي ان تساعد بالاحتفالات الدينية ؟) ،
(هل يسعدك حقيقة ان يتعلم اولادك أصول الدين ؟) ، ولم يفته
الغمز بوصفى بأننى (الباحث الفقيه السيد فرج فودة) ، ثم انبرى
رافضا عبارات (الحكم بالحق الالهى ، الحكم الدينى ، رجال الدين)
مؤكدنا أن مجتمع المسلمين لم يعرف الا (علماء الدين) ، وأن هؤلاء
العلماء لا يسعون للحكم ، أو الولاية ، فالولاية كما قال (أولها
سياسة ، وبسيطها ملامة ، وآخرها خزي يوم القيامة) وهى عبارة
مستجوعة ، وليسبت بحديث أو بحكمة بليغة ، وانما هو قول منغوم

على نسق (لولا الملامة يا هوى لولا الملامة) ، وهو يستدرك بعد ذلك حتى يترك الباب مواربا لمفهوم الحكم الاسلامى أو الحكم بالاسلام فيقول (هذا بالنسبة لمن وليها حبا فيها لا رغبة فى اقامة العدل) وهو يوضح مفهومه للحكم الاسلامى بأنه قد (انعقد الاجماع على أن يكون حكم المسلمين للقادر الكفء الذى ينهض بأعباء الحكم ومسئوليته - صابرا محتسبا - محكما منهجا لله ، مسترشدا بفقهاء العلماء من أبناء هذه الأمة فى كل ناحية من نواحي الحياة) ، وهنا أتوقف لكى أناقش (الباحث الفقيه) السيد محمد قنديل موضعا له ما يلى :

أولا : أن الكتاب كله حديث سياسة ودنيا وليس حديث دين وعقيدة ، وهو يناقش مفهوم فصل الدين عن أمور السياسة والحكم دون أن يعنى ذلك المطالبة بفصله عن الدولة وشئون الحياة ، ويطالب الطرف الآخر فى النقاش بدحض ذلك بالحجة والمنطق .

ثانيا : أن الحجة المطلوبة والمنطق المواجه يتمثل فى أنكم ما دمنتم تدعون للدولة دينية اسلامية فعليكم أن تقدموا لهذا برنامجا سياسيا يناقش الأصول والفروع ، وينعرض لقضايا الاقتصاد والإسكان والأجور والأسعار كما يتعرض فى ذات الوقت للقضايا العامة مثل نظام الحكم واسلوب تولية الحاكم واسلوب تنحيته ان حاد عن الصواب وهو ما لا أظن السيد العالم الفقيه عالما به أو مالكا ناصبة القول فيه ، وان كان فأهلا به ومرحبا وعليه البيان ، وعلينا الرد ، اما بالقبول والاستحسان ، واما ، ولا أريد أن أسبق الجواب .

ثالثا : لقد ذكرنا حقيقة واضحة وهى أن تجارب ما حولنا من دول فى السعودية، وإيران وباكستان والسودان فى عهد النميرى لا تؤيد ما يدعوا اليه ، وتؤيد ما أدعوا أنا اليه ، وقد كان استشهادى واضحا وتقصيلى بتجربة السودان التى حلل لها المؤيدون من علمائنا

الإجلاء مثبتا ذلك بالنص والاسم ، وعلى العالم الفقيه قنديل أن يرد على في هذا وهو رد لا يخرج عن واحدة من اثنين ، إما أن هذه تجارب نخرج عن إطار صحيح الاسلام ، وإما انها هي كلها أو بعضها أو أحدها تمثل النموذج الصحيح للدولة الإسلامية ولكن رد .

رابعاً : اتبع الباحث الفقيه منهاجاً حذرت منه في كتابي حين أطل كل ما نحن من مشااكل الى الابتعاد عن تطبيق شرع الله (ص ٣٠ - المقالة الثانية) وردى على ذلك أنقله من كتابي (ص ٢١) حيث ذكرت (أن أمور السياسة لا يجوز أن تؤخذ بما تؤخذ به الآن من تسطيح وتهوين للأمور وسوء مفرط في الاستدلال ، فقد يجوز أن نأخذ ما يصيب الأفراد من خير على أنه ابتلاء ، وما يأتيهم من شر على أنه اختبار ، لكن اطلاق تلك الأحكام على أحوال الدولة وشؤون السياسة خطأ جسيم ، ربما ارتد الى قائله حاملاً له عكس ما قصده وغير ما أراد ، وبوسع القلب (وليس المنقب) في صفحات الصحف أن يجد الكثير من النماذج على ما ذكرت فمثلي لا يفهم ، أيا كانت الدوافع ، أن يتشفى واحد من كبار الدعاة في مصرع رئيس سابق ، ذاكر أن الاغتيال انتقام الهى ، ناسياً أنه مردود عليه يتسبب ظاهراً سذاجة وباطنه حجة ، عن قوله فى اغتيال الخلفاء الراشدين ، وإذا كانت هزيمتنا فى ١٩٦٧ غضبا الهيباً فما القول فى نصر إسرائيل ؟ هل هو رضا من الله فى المقابل ؟ ، وإذا كان تلخويز مستوى المعيشة فى بلادنا سخطاً من الله لترك شرعه الصحيح فما القول فى ارتفاع مستوى المعيشة فى دول الغرب ؟ واستطيع أن أستطرد مع القارىء فى أسئلة لا طائل وراءها إلا أن نتعجب من اطلاق الأحكام دون ترو ، والحكم على الأمور دون تحكيم للعقل ، فليس كل أمر سئ سخطاً أو ابتلاء ، وإنما أمور يسهل تحليل أسبابها ان أتت من فرد أو مجموعة ، ويسهل مواجهتها بحلول عقلانية ان كانت ثمة مواجهة ، دون أن ينتقص هذا من إيماننا أو يزيد ، ودون أن نهرب من مواجهة المشاكل بأهون الأساليب ، وأقصد

بها الاحالة الى الارادة الالهية ، النى يجب أن يعلو التسليم بها
وبقدرتها فوق هذه التفاسير ، ولنا فى عام الرمادة أسوة ، وفى طاعون
عمواس أسوة ، وكلاهما حدث فى عهد عمر ، وعمر هو عمر ، وعهده
هو العهد الذى يعلو على شبهة غضب الله على عباده المؤمنين ، ولنا
أيضا أن نقف وقفة هادئة ، مع الهاتفين فى كل مرة بصيبننا فيها
ضرر أو ضنك ، بأن هذا عقاب الله على تركنا لشريعته ، تلك التى
لو طبقناها لأبدلت ضررنا خيرا ، وضنكتنا غنى ، ذاكرين لهم أن فى
حجتهم كثير من الوهن ، وأنها مردود عليها بأن تطبيق الشريعة انما
يصدر عن الرغبة فى تطبيقها وليس عن التوسل بها الى غنى أو
رفاعة ، وأن ما يحدث فى أيامنا سهل تفسيره بأنه محصلة لأسباب
قمة تتعلق بقصور فى اسلوب حكم ، أو تقصير فى الأخذ بأحسن
التسليم ، وهما أمران يمكن أن تجد لهما خلا إذا قست على أمور الدنيا
ذو أن تهمل فى وجدانك أعظم ما يهبه الدين ، وهو الضمير ،
ولنا حظار فهذه قضية وتلك أخرى .

وتبقى كلمة أخيرة موجهة للباحث الفقيه . . .

لقد أجهدت نفسك فى الكتابة وأجهدت نفسك فى الرد دون
أن تصل الى كلمة سواء ، ربما لأننى أحتكم للعقل وهو احتكام
عسير على البعض ، وكم كنت أتمنى أن تدخر جهدك لما فيه صالح
الإسلام والمسلمين بأن تحاول تقديم برنامج سياسى للدولة الدينية
التي تتصورها أو دستورا ينظم أمورها أو حلا للخلافات الفقهية حول
الحاكم وهل يكون قريشيا أم لا ، وحول الشورى وهل هى ملزمة
أم لا ، وغير ذلك من الأمور التي تهرب منها ويهرب منها الجميع الى
الاختيار السهل ، وهو اختيار النقل لا العقل ، والتكفير لا التفكير .
الزمنى بالحجة أيها الفقيه أن أردت ، ورد على ما سبق واستجد
لما سيأتى إن استنطعت ، ورد على ما ورد بالكتاب من أمثلة فى
التاريخ الاسلامى لا أظن أنك تفكرها ، أما محررو الجريدة الذين
اختاروا عنوانات المقالين فالينهم أوجه كلمة هادئة . .

ان كان الأمر أمر تجاوز في اللغة أو سقط في العبارات ، أو
الفاظ مقذعة فلا تتوقعوا جزاء الا من جنس العمل ، وان كان الأمر
أمر اسلام فاني أعلن أن الاسلام ظل وسوف يظل قبلكم وبعديكم
دين السماحة والمحبة والدعوة بالتي هي أحسن ، وان كان الأمر أمر
سياسة فقد دخلتم في ساحة نستم فرسانها ولا تملكون أساليبها
فاهيكم عن قاموسها ، واذا كان الأمر أمر تقدم بالمجتمع فلن يكون
ذلك بالسواك وتكحيل العينين ، وحمل خجاب الحصن الحصين ،
وترديد الأقوال الماثورة أو المنشورة من نسق لولا الملامة كما سبق
واسلفتم ورددت ، فأدوات التقدم هي العلم لا الدروشة ، ودراسة
واقع العصر لا الهروب منه ، والعمل لا اطلاق البخور ، وأشياء أخرى
أعتقد انني سوف أجد مجالا لارشادكم اليها يوما ما ، ما دام حديثكم
متصلا وحوارنا مستمرا ادعو الله أن لا ينقطع ، وان لا تنقطع لكم
عادة ، وان يهديكم الى سواء السبيل .

شجاعة فى غير محلها (*)

هذا قاض شجاع (١) ، يهوى أن يضحي بمنصبه دفاعا عما يعتقد أنه الحق ، وللناس فيما يعشقون مذاهب ، وقد نقدناه فى مقال سابق منذ عام ونصف عنوانه (انها حقا استقالة غريبة) حين وصف يمين القضاء الذى أقسمه بأنه يمين زائف فى حيثيات حكم ، ونقدنا البعض بحجة أننا نتعرض للقضاء ، متجاهلين أننا تعرضنا لما نشر على الملأ ، وملا وجداننا عجباً ودهشة ، ولعل الناقدين اليوم يجدون لنا عذرا ، ونحن نعرض لظاهرة ما نظن أن لها سابقة فى تاريخ القضاء المصرى ، وما لا نتمنى أن تكون لها لاحقة ، فقد نشر سيادة القاضى ، الذى تحدثنا عنه سابقا ، مقالا فى جريدة الأحرار ، توجه باسمه مسبقا بلقب المستشار ، وزانه بصورته ، وعنوانه (عبود الزمر ... منطلقا من الاسلام نناديك) ، وهو مقال مشبوب العاطفة ، مثقل بالشجن ، موجزه أنه - أى عبود - أشرف الشرفاء ، وحامل اللواء ، وأنه - أى المستشار - معه قلبا وقالبا ، وقد يرى بعض المفكرين والسياسيين أن عبود مجرم قد يراه البعض منهم بريئا ، لكن ما يراه القاضى يختلف باليقين فالفيصل لديه بين الاجرام والبراءة ليس خيطا رفيعا ، بل سدا منيعا ، هو حكم القضاء النهائى الثابت ، فالحكم عنوان الحقيقة ، واذا كان أحد

(*) أرسل هذا المقال للأهرام ولم ينشر .

(١) المقصود هو المستشار محمود عبد الحميد غراب .

القضاة يرى في عبود المحكوم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة مرتين ،
بريئا ، بل وبطلا يستحق منه المساندة والتأييد ، وقائدا يستحق
أن يقف الجميع - ومنهم القاضي ومن معه - وراءه ، وأن يدعوه
للثبات والايقان بالنصر ، فتلك لعمرى - كما يقولون - قاصمة
الظهر ، ولا يغنى عن السيد المستشار عبارة بثها بين السطور ، ذكر
فيها (أن حكم القضاء واجب الاحترام لكن اسلوب التنفيذ ومنهجه
واجب عدم الالتزام بل الصدد والانتقام) ، فنحن نرى ، وسوف
يرى القارىء معنا ، أن السيد المستشار لم يحترم أحكام القضاء ،
ودليلنا عبارات المقال نفسها ، فالزمر في تقدير المستشار (أخ
مسلم في الله - رجل مناضل في الاسلام - سيف وصلت على رقاب
أعداء الله من طواغيت البشر) ، وهو يستحق من سيادة المستشار
أن يناجيّه قائلا (اننا معك في كل ما يجيش به صدرك ، ويعمل
في قلبك ، وينور في ذهنك ، نحس باحساسك ، نكتوى بنارك ،
نشعر بعذابك ، نسمع أثنينك ، وأفات فؤادك ، ورغم السلطة وما فيها
من بهر نوجه اليك هذا النداء) ، وهكذا أصبح الرجل المدان في
التدبير لقتل الرئيس السابق وغيره في حادث المنصة ، والمدان بعدها
في قتل (طواغيت البشر) من ضباط وجنود الشرطة الأبرياء في
أسبوط صباح العيد ، فارسا مغوار ، يكتوى بنار عذابه استشار ،
وما باله لا يوصف بذلك ، ولا يكوى كذلك ، وهو بنص الفاظ المقال
(متبع وليس مبتدع ، مجاهد في سبيل الله ، آمر بالمعروف ، ناه
عن المنكر ، مناصح للأمير والقائد والخارجين والمارقين) ، وما دام
السيد المستشار يراه كذلك ، فلا بأس من أن يناجيّه نجوى تنفطر
لها القلوب وتذوب فيها حشاشة الصدر ، حتى أن الكلمات تكاد
ترتعش والعبارات توشك أن تشي بالدمع الهتون ، وهو يشبهه
بالرسول ، ويبشر بالانتصار على السلطان الحاكم ، واقرأوا معي
(أنت على الدرب تماما » والله يا عم لو وضعوا الشمس في يميني
والقمر في يساري على أن أترك هذا الأمر ما تركته حتى يظهره الله
أو أهلك دونه » ، لست آله صماء ، ولا ترسا في جهاز السقوط

مثلهم. (٩) ، ولكنك قائم بذاتك ، ولست رمزا لعائلتك . أو قريتك ، أو محافظتك . فحسب بل للاسلام والجهاد ، والصبر والثبات . وسيتكون الشريعة الاسلامية بك وبأمثالك (٩) - يوما في جميع أرجاء مصر . شاهدة على قوة إيمانك تطبق وتنفذ رغما عن السلطان الحاكم . ، وهكذا يصبح العنف شرفا ، والقتل جهادا ، والتدمير ثباتا ، على يد من لا يروى في الاسلام السمع الا سيوفا مشهورة وقبورا محفورة ، وآكفانا منشورة ، ولا يترك سيادة المستشار لنا فسحة آمن نحسن الظن بما يقول ، أو سوء الظن بمن أدين ، فيخاطبه بنص صريح في نهاية المقال قائلا (ثق أنه على أيدي أمثالك من الشرفاء . ستنتهي . بإذن الله مذابح الشريعة الاسلامية التي نصبها أعداء الله)

يا شيخان الله ، المدانون بأحكام القضاء في نظر المستشار شرفاء ، وإلحكام أعداء الله ، ومذابح الشريعة تملأ الأرجاء ، والحل في يد عبود ورفاقه ، فهو به جدير ، فمن يمانه انطلقت القنابل ، ومن يسراه انهمر الرصاص ، ومن ذهنه خطبت المذابح ، وعلى يده سبقت الإبرياء ، وليس مهما لدى سيادة المستشار أن القضاء أدانه ، أو أن حكما قاطعا صدر عليه ، فالرجل رجل ثورة ، ومقاله أو بيانه لا يفرق - يدعو لما هو أكثر من تأييد عبود ، انه يدعو الى (الزلزال) ، لا أقل ولا أكثر حين يقول (ولكن على الوجه الآخر تمتلئ نفوسنا بحقد يغلي ، ونفس تمور ، وزلزال غاصف أسود ضد تلك السلطة الشباذة النادرة التي غيرت السماء ، وأنزلت البلاء وعمت الفساد) .

والله خير حافظا :

الله خير حافظا بمن ياتمنهم المجتمع على أقدم أقداسه وهو محراب العدل ، فيهيئون أحكام القضاء ، وينعتون المجرمين بالشرفاء ،

ويمجدون قتل الأبرياء ، ويتنادون بالثورة دون موارد أو خفاء ،
وحسبى ما عرضت من فقرات فى المقال ، ففيها ما يكفيها ، وفيها
أيضا ما يكفينى ويكفى القارئ ويغنيه عن إيضاح ، وهى فى مجملها
إشارة خطيرة ، لتجاوز خطر ، فى قطاع خطير له كل الاحترام
والهابة ، وما كان أغنانا عن الخوض فى هذا الأمر ، تقديرا وعرفانا
واجلا ، لولا أن البعض يهوى المغامرة ، ويستمرى الاندفاع ،
ويلجئنا الى الدفاع ، ليس عن أنفسنا فقد وهبناها للوطن منذ زمن ،
ولكن عن محراب جليل ، واجب سدنته أن يتفدوا القانون ، لا أن
يضعوا أنفسهم تحت طائلة عقابه . . .

الضباحي يشتري البضاعة (*)

نشرت جريدة حزب الأمة موجزا للندوة الاسبوعية للحزب عنوانه حوار ساخن مع « الداعية الاسلامي » (عبد الله السماوي) بدأ فيه الشيخ السماوي حديثه بقوله (اننى سأعرض شيئا من بضاعتى ولا أدري هل سيكون مناسباً أم لا) ، وانطلق السماوي فى عرض (البضاعة) بتعريف المقصود بالمجتمع بأنه الكيان المعنوى الذى يتميز عن جماعة (الذئاب والثعالب والأفاعى) وأنه عندما يقول أن المجتمع جاهل كافر أو أن الدار جاهلية فهو لا يقصد الأفراد بأعيانهم ، وإنما يقصد الراية المرفوعة ، وقد ذكرت جريدة الأمة فى أعقاب هذه العبارة أن أحد أعضاء الحزب سأل قائلاً حتى لو كان السلطان هذا يصلى ويصوم ويقول انى من المسلمين ، فأجاب الشيخ السماوي لو صلى وصام وقال انى من المسلمين فهو جاهل ، وسأل أعضاء حزب الأمة عن معنى الجاهلية فأجاب بأن الجاهلية مأخوذة من الجهل والمقصود الجهل بالحق لأن الامام ابن تيمية قال أن من لا يعلم الحق فهو جاهل .

وواضح من عدم تسلسل الحديث أن البضاعة اشتملت على اتهام (السلطان) بالجهل ، ولم يشفع له فى نظر الشيخ السماوي أن يكون مصلياً وصائماً ، وأن يعلن اسلامه على الملأ . . . وقد يكون مفهوماً أن يعرض الشيخ السماوي بضاعته ، بل ومن المنطقي أن

(*) أرسل للاحرار ولم ينشر .

يكون ما سبق هو مضمون بضاعة الشيخ (السماوى) ، لكن الملفت للانتباه هو تعليق الأستاذ أحمد الصباحي رئيس الحزب على هذه (البضاعة) حيث ذكر بالحرف (الحمد لله ، لقد وجدنا في هذه الليلة ضالتنا - ففي صباح السبت الموافق ٢٨ يوليو ١٩٨٤ كتبت « الأخبار » أن الاسلام أو الفلسفة الاسلامية قد انتهت وأن الاسلام هو عقيدة وشريعة فقط وقد وقفت الفلسفة الاسلامية عند ابن رشد - ولقد سمعنا في هذه الليلة من الشيخ السماوى فلسفة عريضة للاسلام ، ولكن ماذا يبقى بعد الفلسفة ، ماذا نعمل ، هل نسمع كلاما ونعيش في كلام آخر ، فلقد قال الرسول من رأى منكم منكرا فليغيره بيده أو بلسانه أو بقلبه) . وواضح من كلام الأستاذ الصباحي أنه قد اشترى البضاعة ، بل وجد فيها ضالته ، وأن عقد الشراء قد تضمن نصوصا أهمها أن المجتمع جاهل وأن السلطان جاهل وأن ذلك كله منكر ينبغي تغييره بالقوة أى باليد ، فان لم يمكن فبغيرها من وسائل أضعف الايمان ، وأن الفلسفة الاسلامية التي هيىء للبعض أنها توقفت عند ابن رشد قد وجدت ضالتها أخيرا لدى الشيخ السماوى .

لقد حرصت على أن لا أغير حرفا من الكلمات المنشورة ، كما حرصت على أن يكون استنتاجى مطابقا لنص ما قيل حرفيا ، ولم أقصد على الإطلاق أن أستعدى السلطات على أصحاب هذه المقولات ، وإنما أردت أن أعرض على الراى العام نموذجا فكريا أحسب أنه بالغ التهافت والخطر فى آن واحد . .

انه من السهل أن نهرب من مشكلات النضخم والدعم والاسكان والتعليم والطفولة وغيرها الى الصراخ بأن المجتمع جاهل ، ومن السهل أن نتخلص من مطالبتنا بالمشاركة فى حل المشكلات الى الدعوة لتغيير نظام الحكم بالقوة ، ومن السهل أيضا أن نتهم السلطان بالجهل بدلا من أن نمد له يدا فى ما أصاب ونرفع أصواتنا بالنقد فيما أخطأ ، لكن السؤال الصعب الذى أشك فى أنه قد خطر على بال الأستاذ

الصباحي وهو يشتري البضاعة هو - وماذا بعد ؟ هب أننا سلمنا
معه بأن المجتمع جاهلي وأننا غيرنا نظامه ، وأزلنا سلطانه ، ماذا في
جعبته هو وفليسوفه لاعادة البناء ؟ ..

أرجو أن يكون هذا التساؤل مقدمة لحوار لا نتراشق فيه
بالعموميات وإنما نتحاور فيه بالحلول الواقعية ، وسوف أكون أسعد
الناس بالمشاركة في حوار بين الفكر ، والبضاعة .

حوادث أسيوط وتداعيات السقوط (٨)

« السائرون خلفا ، الحاملون سيفا ، المتكبرون صلفا ، المتحدثون خرفا ، القارئون حرفا ، التاركون حرفا ، المتسربلون بجلد الشياه ، الاسود ان غاب الرعاة ، الساعون ان ازفت الازفة للمفجاة ، الهائمون في كل واد ، المقتحمون في مواجهة الارتداد ، المنكسرون المرتكسون في ظل الاستبداد ، الخارجون على الهوانين المرعية ، لا يردعهم الا توعية الرعية ، ولا يعيدهم الي مكانهم الا سيف الشرعية ، ولا يحمينا منهم الا حزم السلطة وسلطة الحزم ، لا يغنى عن ذلك حوار او كلام ، والا . . . فقل على مصر السلام » .

لم افاجأ بما يحدث الآن في أسيوط أو المنيا أو طب القاهرة ، ولن افاجأ اذا حدث ما هو أسوأ ، فقد نبهت الى ذلك مرارا وتكرارا ومنذ زمن يصل الى عشر سنوات ، في كتب ومقالات وندوات وأحاديث ، دون أن ألقى غير ابتسامة تشي بعبارات من نوع (أنت تهول الأمور - ليس الأمر بهذه الدرجة من الخطورة ، انهم حسنو النوايا وان أساءوا التعبير) ، وخلال هذه السنوات العشر حدث اغتيال البسادات على يد مجموعة محدودة من منغلقى الذهن ، دخلوا ساحة السياسة لأول مرة من باب اغتيال الرئيس ، وبعدها حدثت حوادث أسيوط ، وسقط العشرات من قتلى الشرطة ، وتحولت

(★) نشر بـسجلة روز اليوسف بتاريخ ١٢ ماير ١٩٨٦ .

محاكمة القتلة الى ساحة ارتفع فيها صوت امامهم الشيخ عمر عبد الرحمن بالتحذير والنذير ، بالوعد والوعيد ، للجميع دون استثناء ، بدءا من رئيس المحكمة وانتهاء برئيس الحكومة ، وانتهت المحاكمات الى تبرئة (الشيخ الجليل) والحكم على الكثيرين بالبراءة .

خلال ذلك رفضت نقابة المحامين قبول عضوية قاضى محاكمة الاسلامبولى ورفاقه بحجة أنه قصر فى اعطاء المحامين حق الدفاع الكامل ، حين تدخل لايقاف مهزلة اتهم رئيس الدولة الراحل بالشذوذ ، ولم يناقش أحد هذا الأمر ، ولم يتنبه أحد الى مغبة أن يصبح مصير الرجل عبرة وعظة للآخرين ، واضطر الرجل على حد ما سمعت الى البحث عن عمل خارج حدود مصر ، ولم تقصر الدولة فى المشاركة فى اثبات سعة صدرها وقدرتها على تحمل الضربة تلو الضربة ، وامتصاص الخروج على الشرعية والقانون فأصدرت قرارها بتأجيل قضية الجهاد المتهم فيها نحو تسعين عضوا فى التنظيم الى أجل غير مسمى ، الأمر الذى ترتب عليه خروجهم من السجن فيما سمي (بالمصالحة بين الدولة والجماعات) ، وأغلبهم الآن بحمد الله فى أسبوط والمنيا يشعلونها نارا ، ويقودون ما نسميه على استحياء بالحوادث المؤسفة .

واذا كانت الذكرى تنفع (الحكومة) ، فساهموا فى ذكرها وأذكر القراء بمسلسل التذاعيات التى أوصلتنا الى ما وصلنا اليه اليوم ، لقد أدى الاعلام دورا رائدا فى التحضير لانفجارات التطرف التى تشهدها الساحة المصرية الآن ، ويكفى للدلالة على ذلك أن أشير الى صحفى معروف ساجلنى مساجلة عنيفة حين أدنت حادث اعدام الشيخ محمود طه زعيم الاخوان الجمهوريين بالسودان ، وغيره كجرون منهم من يسخر عموده اليومى ومقاله الاسبوعى للنقل عن شيخ جليل ، ومن حقه بالطبع أن يتدين أو يتصوف أو يتهجد ، لكنه من حق القراء أيضا أن يعثروا على شعرة معاوية بين الاعلام السياسى والدعاية الدينية .

أما أوسع الصحف انتشارا فقد خصصت صندوقا يوميا للدعوة الى تحويل مصر الى دولة دينية وأضافت الى ذلك مقالا اسبوعيا ثابنا لأحد كتابها دعا فيه مرة لعودة العلاقات مع ايران متحديا مشاعر التضامن العربى الشعبية والرسمية مع العراق ، وادعى فيه مرة أخرى أننا لم نحصل على استقلالنا بعد لأننا محتلون بالشرائع المسنودة ، وأن حصـولنا على الاستقلال رهن بتطبيق الشريعة الاسلامية ، وهو ترديد أكثر بلاغة فى اللغة ، وحنكة فى التناول ، لنفس مقولات محمد عبد السلام فرج فى كتابه (الفريضة الغائبة) حين ادعى أننا محتلون بشريعة (الياسق) قياسا على ما طبقه التتار ، وحين تطوعت بالرد والمناقشة اعتذر المسئولون عن عدم النشر ..

هذا عن الاعلام فماذا عن المعارضة ؟

لقد تحولت صحيفة الأحرار الى صحيفة دينية تنافس شقيقتها (النور) فى دعاوى الردة الحضارية والتعصب الدينى ، ويكفى ما نشره رئيس تحرير الأخيرة فى مقاله الأخير ، موجهها لوما عنيفا لجريدة الأخبار لنشرها خبر سقوط الترابى فى السودان ، وحبته فى اللوم والتعنيف والتقرير أن الأستاذ سعيد سنبل رئيس تحرير الأخبار (من النصارى) .. هذا عن الأحرار ، أما الشعب فقد رأس تحريرها ماركسى سابق ، متطرف دينى لاحق ، لا يرى خلاصا الا بتحويل مصر الى دولة دينية ، أما الأمة التى تصدر من حين الى حين ، فقد تخصصت فى الدعوة للشريعة الاسلامية والكرة الصاروخية ، ولم يشأ الحزب الوطنى الحاكم أن يترك الساحة دون اسهام فأصدر بجريدة اللواء الاسلامى المعلنه بجلاء عن توجهها لتطبيق الشريعة كمدخل لمصر الاسلامية ، والتى عقدت فى عددها الأخير ندوة تكفير وردة للدكتور يوسف ادريس على يد مجموعة من علماء الدين الأجلاء ، وأخيرا! انضم الوفد الى الركب ، حين نشر حادث (شعبان) فى أسبوط على نحو مخالف للحقيقة ، حين صوره على النحو التالى (أمسك المخبر شعبان من رقبته ، وصوب مسدسه الى رأسه ،

«وأطلق الرصاص فتناثر مخه الى الخارج (والحادثة كما صورتها الصحف القومية تختلف عن ذلك كثيرا ، وتبدو منطقية أكثر ، فقد تصدى المخبر وزميله لأربعة يلصقون المنشورات بقصد منعهم فاعتدى المتطرفون عليهم بالمطاوى ، فكانت النتيجة أن أطلق المخبر رصاصة استقرت فى رأس (شعبان) ، والعالمون بما يحدث فى أسسوط لا يجدون فى حادث الاعتداء بالمطاوى الا مدعبة رقيقة من الجماعات لأحد رجال الشرطة .

هذا عن المعارضة ، فماذا عن الدولة .. وهذا هو الأخطر ..

فى نفس حادث شعبان أرسلت طائفة لانقصاده وقطع وزير التعليم العالى رحلته فى المنصورة وعاد فورا للاطمئنان على (شعبان) ، وأذيع الخبر فى نشرات الأخبار ، ونشر فى الصفحات الأولى للصحف اليومية ، وصرح محافظ الجيزة (مطمئنا الراى العام) بأن ملاهى شارع الهرم سوف تنقل خارجه الى (خرابة) على أطراف مدينة ٦ أكتوبر ، وتباهى محافظ أسوان بقرار المجلس المحلى بالغاء مشروع سياحى بسبب وجود صالة قمار فيه لا يسمح للمصريين بدخولها ، لكونها رجسا من عمل الشيطان ، وخوفا على السياح من الفتنة والمعصية ، وعقد مجلس الشعب جلسات مطولة لمناقشة اصدار قوانين رادعة لردع البهائيين وأدعياء النبوة وأصحاب الأفكار (الهدامة) ، وأوقفت جريدة الأخبار نشر رسوم الفنان بيكار ، ووحجة المطالبين باعدام البهائيين أن البهائية ليست (كما يعتقد المؤمنون بها) دينا سماويا نعترف به كمسلمين ، وهى حجة لو أخذت بها دول أوربا، الغربية مثلا ، وهى دول كلها مسيحية ، لتعرض فيها المسلمون لمحاكم التفتيش من جديد .

نتيجة لما سبق كله لم أفاجأ وأنا أقرأ أن أحد أعضاء الجماعات من الطلبة فى تجارة أسسوط صعد الى منصة المدرج ورفع يده الى أعلى ، وهوى بها على صدغ الأستاذ الجامعى الجليل دون أن تحرك الجامعة سناكنا ، ولم أفاجأ وأنا أقرأ أن أمير الجماعة الاسبيلامية

يفاوض رئيس الجامعة فى فتح الجامعة أو اغلاقها ، ولم أفاجأ حين تحركت الجماعات لازالة كابوس الدكتور الشجاع هاشم فؤاد بعد أن أرقتهم محاولته لتحويل طب القاهرة الى كلية محترمة .. لكننى فوجئت حين طلب منى بعض الأصدقاء أن أرد على صفحات الصحف على دعاوى طلبة الجماعات بجاهلية المجتمع وخروجه على الدين والشريعة ، فقد كتبت كثيرا عن ذلك ، وسبقنى أساتذة أجلاء فى تفنيد ذلك بالأدلة ، مثل المستشار سعيد العشماوى والأستاذ حسين أمين ..

فوجئت لأن هذا الطلب فيه قدر كبير من الرومانسية المفرطة .. فالأمر ليس أمر محاوره فما أكثر ما حاورنا وما أكثر ما أغلقوا آذانهم وأذهانهم .. الأمر أخطر بكثير ..

الأمر أمر هيبة دولة ، وسلطة قانون ، وسلطان نظام عام ..

والهيبة والسلطة والسلطان لا تتأتى بالعسكر ، بقدر ما تتأتى بالاقناع العام ، شأنها فى ذلك شأن اقتناع الناس بقيمة النقود وهى ليست أكثر من ورق لا قيمة له ..

وفى الدول المتقدمة تشعر بالهيبة والسلطة والسلطان فى كل خطوة أو تصرف ، دون أن تجد أمامك شرطيا أو فوق رأسك قانونا للطوارئ .. وإذا اهتزت الهيبة أو تراخت السلطة أو ضعف السلطان ضاع كل شيء ، وهذا هو عين ما تسعى اليه الجماعات الاسلامية فى تحريكها الأخير ..

دعونى أتساءل .. ماذا يحدث اذا فصل من جامعة أسيوط ومن التعليم كله مائة طالب أو حتى ألف اذا لم ينصاعوا للنظام العام أو الأعراف الجامعية .. بل ماذا يحدث اذا طبقت الطوارئ فى أسيوط وعميل الخارجون على الشريعة بما هم أهل له ، معاملة

الخارجين على القانون ، يخرجون المطواة فيواجهون بالرشاش ، يخرجون الرشاش فيواجهون بالعربة المصفحة والدبابة ، يخرجون على القانون ، فيوضعون حيث يوضع الخارجون على القانون في السجون ، وبالقانون . . ماذا يحدث اذا أعطى (لوبى التطرف الدينى الاعلامى) أجازة مفتوحة بمرتب ، وتركت لهم حرية الكتابة خارج الصحف القومية ، وفى الصحف والمجلات الدينية الممولة من الخارج مساحة واسعة لاجتهاداتهم وفى صحف المعارضة موقع ملائم لكتاباتهم وحجمهم ، أما ان تكون صحف الدولة ساحة لهم لهدم نظام الدولة ، أو أن تكون مؤسسات الشعب موقعا لضرب أى فرصة لتقدم الشعب ولحاقه بالعصر والحضارة ، فلا أظن أن عاقلا يقبل أو أن مسئولاً يستسيغ ، وإذا كان ما يفعله عمر عبد الرحمن ، الذى ينتقل من مدينة الى مدينة ، مثيرا للشغب ، داعيا للعنف ، مستفزا لمشاعر التعصب ، مستنفرا الشباب الغض للجهاد ضد الحضارة ، موجهها له لقلب نظام الحكم بالقوة ، واقعا بالفعل تحت طائلة قانون الوحدة الوطنية وقوانين الطوارئ ، فلماذا لا تطبق هذه القوانين عليه ، ولا حجة هنا للحرية أو الديمقراطية فعليه اذا كان يرغب فى العمل الشرعى أن يقيم حزبا أو أن ينضم الى حزب ، أما أن ينتقل كالفراشة ويلسع كالنحلة ويهدم كالطريقة ، فلا أظن أن وطنيا يؤيد أو يتحمل أو يقبل .

أما الحزب الوطنى الحاكم ، فان قدرا كبيرا من المسئولية يقع على عاتقه ، ويكفيه غيابه عن ساحة المواجهة الفكرية أو الشعبية لهذه التيارات التى تهدد وجوده ، وإذا كان ما لا يدرك كله لا يترك كله ، فلا أقل من أن يلزم أعضاءه فى مجلس الشعب وكوادره الاعلامية بعدم المزايادة على قضايا الشريعة والدولة الدينية ، فان التزموا فهو الخد الأدنى من الواجب الحزبى ، وان زأيدوا أعفاهم من مواقعهم الحزبية وأطلق سراحهم رحمة بهم وبالحزب وبالشعب وبالمستقبل .

ان ما ذكرته ليس أكثر من مدخل الى ما يطمح اليه المصريون جميعا وهو عودة الهيبة الى الدولة ، والسلطة الى القانون ، والسلطان.

الى النظام العام . . وليس في هذا افتئات على الديمقراطية أو خروج على الحريات ، بل ان العكس هو الصحيح ، فالخارج على القانون أو النظام العام يعامل بالقسوة في أكثر المجتمعات التزاما بالديمقراطية ، لا يعنى الدولة ما يرفعه من سعادات صحيحة كان أم خطأ ، بل يعنىها أنه مجرم في حق الشرعية ، تستوى في ذلك الألوية الحمراء والماфия في ايطاليا والبادرماينهوف في المانيا الغربية ، والجيش الأحمر في اليابان ، والجماعات الدينية في مصر ، وفي أسبوط على وجه الخصوص .

أقول لك الى أين ؟ (*)

تحت عنوان (الى أين يا دكتور فرج فودة) ، وعلى مدى اسبوعين متتاليين ، كتب الأستاذ صلاح أبو اسماعيل فى جريدة الأحرار ، ما تصوره ردا على ، وما قدره تعريضا بى ، وما قصده تحريضا للقراء ، أما الرد فلا أحسب أنه قد فعل ، وأما التعريض فأعرضه على القراء ، فقد فهم الرجل أن كتابى (قبل السقوط) دعوة لإباحة الزنا ، فدعانى - مشكورا - الى إباحة عرضى (؟) ، فان لم أفعل فأنا أنانى (؟) ، وان فعلت فقد لطخت نفسى (؟) ، ولعلى أصارح القارئ ، بأننى على كثرة ما توقعت من نقد أو تجريح أو حتى تطاول ، لم أتوقع أبدا أن يصل الأمر الى مستوى ما ذكرت ، وهو ما ورد بالنص فى مقال الرجل الفاضل الجليل ، وما أضعه أمام القارئ محتكما اليه ، متعففا عن الهبوط الى مستوى الرد عليه .

ولا يبقى بعد الرد والتعريض الا التعريض ، وأمره بالنسبة لى يسير ، فلا أحسب اننى قادر على الخوف حتى لو أردت ، أو أن وجدانى مهيا للفرع حتى لو حاولت ، فالدعاة الى الحق - حق المجتمع فى مستقبل أفضل - والمؤمنون بالله والوطن ، دون سعى لمنصب أو مأرب ، لا يخافون فى الحق لومة لائم ، ولا ياهيهم عن دعوتهم صوت تجارة أو حديث بيع .

واذا كنت قد بدأت حديثى بلوم الرجل على تعريضه بالاعراض ، فان من حق القارئ على أن أقدم له البديل ، حين أذكر

(*) نشر هذا المقال بجريدة الأحرار بتاريخ ٢٢ سبتمبر ١٩٨٦ .

للرجل نضاله المشرف متجاوزا استعداده لى ، وأن أشيد بتاريخه حرصا منى على نسبة الفضل لأصحابه ، ومحاولة منى لترسيخ قيم الحوار السياسى العفيف فى نفوس الأجيال الصاعدة ، فقد بدأ الرجل نضاله السياسى منتسبا الى الاخوان المسلمين ، ثم ما لبث ان اكتشف انهم فئة مارقة ، فأرسل رسالة الى الرئيس جمال عبد الناصر ، نشرتها جريدة المصور (العدد ٣١١٠) مقرونة بتوقيعه ، وكان تاريخها ٢٧ من ابريل سنة ١٩٥٧ ، ولم يكن الرجل معتقلا أو مضطهدا حتى يقال انه كتبها تحت ضغط أو تنكيل ، وانما أتى تأييده للثورة وهجومه على أعدائها خالصا لوجه الاسلام ، وليس أروع من نشر فقرات من هذه الرسالة حتى يسعد الجميع بقراءتها وحتى يتعلم النشء كيف يكون الولاء للوطن ولثورة يوليو المجيدة ، وكيف يكون النقد الذاتى للنفس على الخطأ حين يقول (ولست آسفا على شىء فى حياتى بمقدار أسفى على أنى كنت يوما من الأيام واحدا من المنتسبين الى هذه الجماعة الضالة) ، أو ذلك الوفاء النادر والولاء المحمود للثورة (المباركة) أو كعبة المجاهدين كما أسماها حين يقول (ان أعمالى كمدرس تدور حول غرس مبادئ الثورة فى القلوب) .

ولعل الرسالة السابقة تكشف جانبا عظيما من قدرة الرجل على تغيير مواقفه حين يتبين له الحق ، وهو أمر تبرره السياسة ، وتسفع له التقية ، وتفسره الحكمة ، تلك التى دفعته الى خلع الزى الأزهرى وارتداء الملابس العصرية ، خداعا منه للظالمين ، وإخفاء منه لصادق نواياه ، وصحيح معتقده ، وقد جازت الخدعة على رجال السلطة ، خاصة حين شاهدوا الرجل عضوا نشطا فى هيئة التحرير ، ثم الاتحاد القومى ، ثم الاتحاد الاشتراكى العربى ، بينما فى القلب ما فى القلب ، وفى النفس من حب الاسلام وصادق العقيدة ما يعجز القلم (قلمى) عن وصفه ، وما عجز اللسان (لسان الرجل) عن التعبير عنه ، وحين أذن الله أن يحكم مصر الزعيم المؤمن أنور السادات

عاد الرجل الى زيه ، وعاد اللسان الى صادق تعبيره ، وازدان حزب مصر بعضوية الشيخ ودفاعه. عن الاسلام ، واستمر الرجل رافعا راية الجهاد الاسلامي في حزب مصر ، الى أن أعز الله الاسلام بنضاله في حزب الوفد ، ووصل الأمر به في إحدى خطبه في منزل رئيس الحزب ، أن وصفه بأنه فؤاد الاسلام وسراج الدين ، ثم وصفه بعد اقالته من الحزب في جريدة النور بأنه كذاب أشر ، وفي كل من الموقفين ، كان ينطلق من ايمان صلب عميق ، وعقيدة داخلية لا تتزعزع ، دفعته الى ارسال برقية للحزب الوطني ، نشرتها جريدة مايو ، يعلن فيها انضمامه اليه ، وقد نشرت الصحف خبر رفض الحزب الوطني قبوله بين أعضائه ، فلن تلت له قناة ، ولم يهن له عزم ، واستكمل مسيرته نائبا لرئيس حزب الأحرار . .

ذلك تاريخ نضالي مجيد ، لا أجسر على انكاره ، ولا أملك أن أبخسه قدره ، ولا يمنعني العدا أن أذكره ، وهو تاريخ يستحق أن يوزن بميزان الذهب ، وأن يقوم بما يستحق أن يقوم به الثبات على المبدأ ، وأن يوصف بأنه أعلى درجات الصمود وراء الحق ، وهو تاريخ برره الرجل بأنه يتأسى بالرسول حين كان يعرض نفسه على القبائل الكافرة ، وهنا استميحه العذر أن أراجع ، فأين هو من الرسول ، وأين القبائل الكافرة من الأحزاب القائمة ، وعساى أن أكون قد أنصفت الرجل قبل أن أنقل للرد عليه أو النقد لما كتب .

فرج فودة والصهيونية :

تحت العنوان السابق نشر الأستاذ صلاح أبو اسماعيل ما تصور أنه غمزة موجهة خاصة أنه كررها في أكثر من مقال وحديث ، حين ذكر أنه لم يسجد لي كلمة واحدة في لوم الصهيونية أو من وراءها .

ان الموقف من اسرائيل يا أخ صلاح ، لا يزيد عن كونه موقفا سياسيا ، فقد تراها صديقة أو جارة مسالمة لك ان كنت مؤمنا بالسلام ، وقد تراها عدوا ان كنت رافضا للمعاهدة وفي كل الأحوال فانها صديق خارجي ان سالت ، أو عدو خارجي ان عادت وتستطيع في أسوأ الأحوال أن تغلق دونها الحدود أو تحشد أمامها الحشود ، لكنك تواجه موقفا أصعب بالتأكيد حين يأتيك الخطر من داخلك ، وحين ترى عدوك بين صفوفك ، مواجهسا للوحدة بالفتنة ، وللغد بالماضي ، وللراي بالسيف ، وللتفكير بالتكفير ، وللعقل بالنقل ، وللاجتهاد بالعقم .

البرنامج الاسلامي :

لست أدري هل ما ذكره الأستاذ صلاح كبرنامج سياسي اسلامي هو مجرد اجتهاد شخصي له فأتجاوز عنه داعيا له بالمغفرة ، أم أنه برنامج حزبه الذي يشغل فيه منصب نائب الرئيس فاطابقه على برنامج الحزب المعلن ، أم أنه — وأحسبه قصد ذلك — اعلان منه عن نقاط الاتفاق بين الاتجاهات السياسية الاسلامية فأضرب كفا بكف وأنا أراه يعلن (أن الربا ان يكن ضرورة فان الضرورات تبيح المحظورات وعلى هذا الأساس يجب أن نتعامل) وهو ما لا أظن أنه كان يوما محل اتفاق أو اجماع ، أو أن برنامجا في الزراعة ، مقصور على احوالها الى لبأ صاحب الجنتين في سورة الكهف ونبا أصحاب الجنة في سورة القلم ، أو أن البرنامج السياسي للصناعة تشمله العبارات التالية (أن توجد أخلاقيات اسلامية نتقن بها الصنعة ونراقب بها ربنا وننبأ عن الغش والخداع والانقضاض على الصالح العام) أو أن يعجز عن الاجتهاد في امامة الحكام « ويقصد بها اختيار الحاكم » فيراها كأمامة الضلالة سواء بسواء وهو قصور في الاجتهاد عظيم ، وحسبي أن أحيله الى اجتهادات بعض الفقهاء والتي تضع بين شروط امامة الصلاة ما لا أحسب أن الشيخ لم يقرأ

أو أنه قرأه وأرضاه ، ومنها أن يكون أحسنهم زوجة ومادام لا حياء في الدين ، فقد رأى البعض أن يكون الشرط الأخير أن تساوت الشروط أن يكون (أقصرهم ذكرا) (*) ، ولا حول ولا قوة الا بالله ، ويا أسفا على اسلام عظيم لا يجد رجالا يطاولون علياءه ويجد في يسر وسهولة من يسيئون اليه ، ولا بأس أن أعطى دليلا على عقم الاجتهاد بما ذكره وما سبق أن نبهته الى مغبة الاصرار عليه من أن الرخاء مرتبط بالايمان ، أما الخوف والجوع فمرتبط بالكفر والفسوق والعصيان ، أى برفض الاسلام. دينا ودولة ، ولعل سائله عن عام الرمادة وطاعون عمواس ، وقد حدثا في عهد عمر ، وعمر هو عمر . ولعل أيضا مانعه من الاجابة على السؤال حبا وكرامة ، هل كان هذا غضبا من الله على عمر ؟ ، ولعل سائله أيضا عن حظنا من الهزيمة في عام ١٩٦٧ وهل كان غضبا علينا لرفض الاسلام دينا ودولة ؟ ورضاء من الله في المقابل عن اسرائيل لكونها وأعتذر عن الاستطراد ، واذا كان ما نعيشه من فاقة وفقر غضبا من الله ، فهل ارتفاع مستوى المعيشة في الولايات المتحدة الأمريكية بل وفي الاتحاد السوفيتي رضاء من الله لاتباع شرعه الصحيح ؟ .

أخشع يا رجل فأمور الدين ليست بهذا القدر من البساطة وبرنامج الاسلام لا يكون بهذا القدر من التسطيح ، واسمع لي فاني لك ناصح أمين ، أن اجتهد واقرا فان عز عليك الاجتهاد فاستشر ، فنحن نقبل منك أن تسيء الى نفسك وانتجاوز عنك ان أسأت لنا ، أما أن تسيء الى الاسلام فلا أحد يرضى ذلك لك أو يقبله منك .

(*) راجع بدعة التعصب المذهبي لمحمد عيد عباسي - ص ١٩٣ طبع دار الوعي العربي ، وراجع المسلمون العلويون في مواجهة التجنى لأحمد علي حسن ، طبع الدار العالمية ببيروت ، ص ١٩ حيث يرتب الفقيه محمد وحيد الجباري الأولى والأجدر كما يلي : ١ - السلطان ٢ - وليه ٣ - الأحسن خلقا ٤ - الأحسن وجها ٥ - الأكثر بشاشة ٦ - الأحسن صوتا ٧ - الأحسن زوجة ٨ - الأكثر مالا ٩ - الأكثر جاها ١٠ - الأنظف ثوبا ١١ - الأكبر رأسا ١٢ - الأصغر عضوا (ذكرا) .

تب الى الله يا رجل :

خفف الوطء أيها الرجل فما أظن أديم أرض مصر الا من
أجساد شهدائها دفاعا عن أرضها وحضارتها ووحدة أبنائها .

واستغفر الله وتب اليه يا رجل فقد كفرت مسلما ، وهو اثم
عظيم لكن رحمة الله واسعة ، تسعك وتسع الجميع ، هذا ان صدقت
التوبة وصلحت النية وتنزه القصد .

واستح يا رجل أن تكذب على الناس مدعيًا أنك ناظرتني
وأفحمتني في نادى أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة ،
وأنت أول من يعلم أنها كانت محاضرة لك ولم تكن مناظرة بيننا ،
وأن حضورها كان محمودا من منطق الشجاعة والمواجهة ، وأنه
لم يكن مسموحا لي الا بالتعليق في دقيقتين صفق لي الحاضرون
أضعافها ، ومنظمو الندوة والحاضرون أحياء وشهود ..

وعد الى كتابي (قبل السقوط) واقرأه من جديد بعين
لا يخلط بين منطق و بين العدا لى فهو كتاب مفيد قرأه قبلك
خمسة وأربعون ألفا دون أن يشاركك واحد منهم رأيك ، وقرأه
أضعافهم منشورا فى مجلات وصحف سيارة ، وترجم الى الانجليزية
وعرف المتحدثون بها اسمك من خلاله ، بل ربما اشتهرت بينهم
لأنك ذكرت فيه ، وأعدك انك سوف تجد فيه ما يخفف غلواءك
وما يصحح منطقك وما يهين لك من أمرك رشدا .

واجيبك الى أين :

أما سؤالك لى فى عنوان المقالين (الى أين يا دكتور فرج
فوده) فأجيبك عليه ..

الى حيث أحسم المزايدىن ، المعتدين على الشرفاء والمفكرين ،
المشوهين لصحيح الدين ، ساواجهم بالمنطق ، وما أدراك ما المنطق ،

ذلك الذي منه يهربون ، ويعلمون أنه الحق ، وإيم الله يعلمون ،
وأنه بهم محقق ، وأنهم به مفتونون ، وأنه لدى الشعب اصدق ،
وأنهم لدى الشعب ممترون ، وإن منهم من يردده في نفسه سرا
ويخشى أن ينطق به جهرا ، فذرهم إلى حين ، ثم ذرهم إلى حين ،
ما ينظرون إلا كتابا آخر يأخذهم فلا ينطقون ، وسوف أفعّل
أن شاء الله .

الجماعات الدينية والأمراض النفسية

يجب أن نعترف بأن الأمراض النفسية قد زادت إلى حد كبير في المجتمع المصري ، نتيجة للحروب ، والأزمات المعيشية ، والأحداث السياسية العنيفة والمتلاحقة ، ولست أبالغ أو أتعنن إذا ذكرت أن جزءاً كبيراً من ظاهرة العنف السياسي الديني يعود إلى سبب جوهري محدد ، هو الأمراض النفسية ، دليل على ذلك ما سوف أسرده على القراء ، من وقائع وآراء ، تاركاً لهم الحكم في نهاية المقال .

التحلية والتخلية :

أول ما سأعرضه على القراء ذلك الحوار الذي دار بين قطبين من أقطاب التيار السياسي الديني ، ونشرته إحدى الصحف الحزبية الدثنية في عدد من متتاليين ، وكان رأي القطب الأول عدم انضمام الجماعات الدينية للأحزاب السياسية بحجة أن التحلية يجب أن تسبق التخلية ، بينما كان رأي القطب الثاني ضرورة الانضمام لأمكان التخلية حتى يمكن أن تحدث التخلية .

أما عبارة (التحلية والتخلية) فهي منسوبة إلى الإمام الخميني ، ومنقولة إلى مصر على جناح الأصغر الرنان ، وأما لفظ التحلية فيقصدون به تحويل المجتمع إلى دولة دينية ، وأما لفظ التخلية فيقصدون به إخلاء المجتمع من حزب الشيطان ، ذلك

الحزب الذى يشمل جميع التيارات السياسية عدا حزب الله ، وهو فى رأيهم فرقة واحدة ناجية من ثلاثة وسبعين فرقة تشتملنا جميعا ، ولست فى حاجة الى أن أذكر للقراء أن كلا من القطبين يعتقد أنه على رأس هذه الفرقة .

وبصرف النظر عن حظ كل من الرأيين من البسالة ، فإن القارئ يلاحظ أن الطرف الأساسى فى الموضوع ، وهو الرعاية التى سوف تتم تحليلتها أو تخلية المجتمع منها ، غائب تماما عن النقاش ، مفروغ تماما من أمره ، فما عليه إلا أن يصمدع لأمر المنتصر من القطبين ، فإذا انتصر الطرف الأول ، كان على الرعاية أن تتحلّى ، أما إذا انتصر الطرف الثانى فما عليها إلا أن تتحلّى ..

بماذا تسمى ذلك - أستحلفك بالله - ألا تسميه انفصاما عنهم عن الرعاية ، وبمعنى أدق عن المجتمع ..

ومسئولية من تلك - بالله عليه - ليست مسئولية الدولة ، التى يجب عليها أن توفر المصحات النفسية للفريقين .

السياحة الداخلية :

لأن السنياح يأتون بالبدع ، وينقلون إلينا الحضارة المنكرة ، ويضيفون الى موارد الدولة ما لم يعرفه السلف الصالح من الدولارات والماركات والفرنكات ، ولأن ما عدا الدرهم والدينار بدعة ، وكل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة فى النار ، فقد خرجت علينا الجماعات بدعوى رفض السياحة الوافدة ، وبدأوا حملتهم بالفعل بالقاء الحجارة على السياح فى المنيا ، ومحاولة تشويه ملكات جمال العالم بماء النار ، ومحاولة منع المواطنين من الاحتفال بشم النسيم فى المنيا وأسيوط ، ثم الهجوم المكثف اعلاميا وبرلمانيا على قرية مجاويش السياحية الناجحة على ساحل البحر الأحمر ، مطالبين

رئيس الجمهورية بأن (يهدمها على من فيها) ، ولأنهم يعلمون أن ذلك يحرم الدولة من عائد سنوى يزيد عن المليار دولار ، الأمر الذى يؤدى الى الأزمة الاقتصادية وربما الى الجوع ، فقد رفعوا شعارا طريفا مضمونه : (تجوع الحرة ولا تأكل بتديها) . أما الحرة فهي مصر ، وأما التشبيه فهو دارج فى قاموسهم ، فالمرأة لديهم مرتبطة بالفتنة ، ان ابتسمت فهو الاغراء ، وأن ضحكت فهو الفجور ، وأن كشفت وجهها فهو السفور ، وأن غنت فهي الاثارة ، وأن تحدثت فهو القول اللين يخرجك عن دينك ويفتند عليك دنياك . .

وفى حوار لى مع أحد أعضاء الجماعات سألته عن البديل فأجابنى بحديث أنقله الى القارىء دون زيادة أو نقصان . . (ما الذى يدفع الانسان الى السياحة ، لا شك أنه اكتئاب النفوس وضيق الصدور ، وإذا ضاقت الصدور فعليكم بزيارة القبور ، وما على المؤمن ان ضاق صدره أو اكتأبت نفسه ، إلا أن يذهب لزيارة المقابر ، فهناك العبرة والموعظة ، وهناك السياحة الايمانية ، وسوف يعود باذن الله منشرح الصدر ، مجبور الخاطر ، مسرور النفس ، مقبل على الحياة كل الاقبال ، هذا هو المجال الأول للسياحة الداخلية ، أما المجال الثانى فيحتاج قبل توضيحه الى أن نعترف معا بأن الحضارة الوافدة قد أتت بالبدع فأنسنا أنفسنا وأنسنا الله ، ودفعتنا الى أن نتخلى عن تقاليدنا وعاداتنا العظيمة ، وأن تأخذ بعادات الغرب وتقاليدهم وقيمهم الفاسدة ، انظر معى ايها الأخ الكريم الى منازلنا وقد نقلت عن الغرب أسوأ ما فيه ، ودونك ما نعرفه وما لم يكن يعرفه السلف الصالح من دورات للمياه ، وقد تتصور أنها نعمة لكنها نقمة ، وأى نقمة ، ودليل على ذلك ما تنفقه الدولة على المجارى والذى يقدر بالمليارات ويفوق عائد السياحة الذى تتحدث عنه .

إن قضاء الحاجة في الخلاء ، بحانب توفيره للاتفاق على مستوى الفرد والدولة ، يمثل رياضة وسياحة يومية ، فأنت تمشي حتى الخلاء الذي لابد وأن يكون بعيدا ومنعزلا ، وأنت تتوجه في قضائك لحاجتك الوجهة الصحيحة ، وأنت تقضيها بالضئورة الصحية ، وأنت تمارس الرياضة ذهابا وإيابا ، فان كنت وحدك فقد صبح البدن ، وان كنت في مجموعة فقد تحدثت معهم وصبحت النفس ، (وما أروع السياحة حين يأتي بصحة البدن والنفس جميعا) .

بماذا تسمى ذلك أيها القارئ وتحت أي بند من بنود السياحة تندرج زيارة القبور وقضاء الحاجة في الخلاء ومسئولية من تلك أيها القارئ ، أليست مسئولية الدولة التي يجب أن توفر لهم من المصحات ما يناسبهم ، بشرط أن تكون ملاصقة للقبور من ناحية ، ومجاورة للخلاء من ناحية أخرى ، وبشرط أن يراعى اتجاه الريح في موقع الخلاء ، وأن توفر لهم من المشرفين والأطباء النفسانيين من يصحبهم الى المقابر ، ومن يأخذ بيدهم الى الخلاء ، حيث يقضون حاجتهم ، بطريقتهم ، ويعودون منها أصحاء نشيطين ، مخبورين مجبورين ، خفافا بعد أن كانوا ثقالا ، صامتين بعد أن كانوا مكثرين للحديث ، مبتسمين بعد أن كانوا مهمومين ، متفتحين على الدنيا بعد أن كانوا منغلقيين على دواخلهم ، مقبلين على المجتمع بعد أن زالت الموانع

ما سبق كان مجرد عينة ، وعرضنا لأسلوب تفكير لا يدعو للابتنسار بقدر ما يدعو للثناء ، ودعوة للدولة أن توفر في ميزانيتها

من الامكانيات ما يسمح باقامة المصيحات النفسية ، الأمر الذي سوف يسهم في علاج مشكلة التطرف السياسي الديني ، التي هي في حيزها ، شيزوفرانيا (*) .

(*) حتى لا يتصور البعض أنني أقبح فقد نشرت (- التور) بتاريخ ١٩ نوفمبر ١٩٨٦ للأستاذ جودة محمد ما نصه : (المرجع - الغربي - التوازي - خطا صحي وشرعي ، لاحتمال الاصابة منه بالجاسه والأمراض الجلدية مع عليم توافر الجلسة الطبيعية لقضاء الحاجة) .

المؤلف

- * فرج على فوده
- * من مواليد الزرقا - دمياط
- * تاريخ الميلاد ٢٠ أغسطس ١٩٤٥
- * حاصل على بكالوريوس الزراعة في يونيو ١٩٦٧
- * حاصل على ماجستير العلوم الزراعية (اقتصاد زراعى)
في ابريل ١٩٧٥ من جامعة عين شمس .
- * حاصل على دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد الزراعى - جامعة
عين شمس - في ديسمبر ١٩٨١ - وموضوع الرسالة
(اقتصاديات ترشيد استخدام مياه الري في مصر) .
- * صدر له كتاب (الوفد والمستقبل) عام ١٩٨٢ ، وكتاب
(قبل السقوط) عام ١٩٨٥ ، وكتاب (الحقيقة الغائبة)
عام ١٩٨٦ (يناير) .
- * عمل معيدا بكلية الزراعة جامعة عين شمس ثم مدرسا
بزراعة بغداد ثم خبرا اقتصاديا في بعض بيوت الخبرة
العالية .
- * حاليا يملك ويدير مجموعة فودا الاستشارية المتخصصة في
دراسات تقييم المشروعات .
- * رئيس حزب المستقبل (تحت التأسيس)

يسعد المؤلف أن يتلقى رسائل القراء المعارضة أو المؤيدة على
العنوان التالى :

ص.ب : ٥٦٧٧ هليوبوليس غمرب - مصر الجديدة -
القاهرة .

فهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٥
الباب الأول	
الردة الحضارية	١١
الفصل الأول : حوار حول العلمانية	١٣
الفصل الثاني : التطرف السياسى الدينى فى مصر	٣٣
المشكلة	٣٣
المبحث الأول : المشكلة (تعريفها - طبيعتها)	٣٤
المبحث الثانى : الواقع (الايجابيات - السلبيات)	٤١
الباب الثانى	
معارك فكرية	٥٧
صندوق الشيخ سلامة	٥٩
بين التكفير والتفكير	٦٣
ومازال الحوار مستمرا	٦٧
الغربية السياسية وأعضاء الأنايب	٧٣
رد هادى على أستاذ جليل	٧٧
بين العقل والنقل	٨٣

الصفحة

الموضوع

٨٦	• • • • •	أما مصر فلا بواكى لها
٨٨	• • • • •	وأرجو أن تصحح لى
٨٩	• • • • •	تعقيب أخير
٩١	• • • • •	لله الحمد
٩٣	• • • • •	حديث الطناش والجلال
٩٨	• • • • •	الاستقلال التام والموت الزوام
١٠٥	• • • • •	انها حقا استقالة غريبة
١٠٩	• • • • •	رد على رد
١١٤	• • • • •	الحابل والنابل والقنابل
١٢١	• • • • •	لعلها محض مصادفة
١٢٦	• • • • •	مع خالص الاعتذار
١٣١	• • • • •	قانون الوكالات السياسية
١٣٤	• • • • •	أبو المكارم ومكارم الأخلاق
١٤٠	• • • • •	شجاعة فى غير محلها
١٤٤	• • • • •	الصباحى اشترى البضاعة
١٤٧	• • • • •	جوادث أسيوط وتداعيات السقوط
١٥٤	• • • • •	أقول لك الى أين ؟
١٦١	• • • • •	الجماعات الدينية والأمراض النفسية

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٩٢/٥٣٢٣

ISBN — 977 — 01 — 3089 — 3

« السائرون خلفا ، الحاملون
سيفا ، المتكبرون صلفا ، المتحدثون
خرفا ، القارئون حرفا ، التاركون
حرفا ، المتسربلون بجلد الشيا ،
الاسود إن غاب الرعاة . الساعون إن
أزفت الآزفة للنجاة ، الهائمون فى كل
واد ، المقتحمون فى مواجهة
الارتداد ، المنكسرون المرتكسون فى
ظل الاستبداد ، الخارجون على
القوانين المرعية ، لا يردعهم إلا توعية
الرعية ، ولا يعيدهم إلى مكانهم إلا
سيف الشرعية ، ولا يحمينا منهم إلا
حزم السلطة وسلطة الحزم ، لا يغنى
عن ذلك حوار أو كلام ، وإلا .. فقل
على مصر السلام »

557
78
92



0606734

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

٣٠٠ قرش